الخدمة الاجتماعية في لبنان

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

نعمت كنعان ابي عبدالله

رئيسة مصلحة الخدمات الاجتماعية

في مصلحة الانعاش الاجتماعي

مركز التدريب الاجتماعي الحدث

المكتبة

رقم التسجيل ٦٢٤

التاريخ ...

منشورات مركز التدريب الاجتماعي

قام باصدار هذا الكتاب
مركز التدريب الاجتماعي
الحدث - لبنان
التابع لمصلحة الانعاش الاجتماعي
في لبنان
بالتعاون مع
منظمة الامم المتحدة للأطفال
الطبعة الأولى
١٩٨١

مقدمة

تتطور الخدمة الاجتماعية بمضمونها وأهدافها وأساليبها بتطور العصر وبالتغيير الذي يطرأ على البنية الاجتماعية نتيجة لتقدم الصناعة والتكنولوجيا في كل بلد.

أما البحث في هذا التطور وشرح خطوطه البيانية بعد رسمها وتوضيحها فأمر مهم جداً لأنه يشير الى مدى الاهتمام بتطوير المجتمع وتخليصه من معوقات نموه كما يكشف بالتالي أوجه الضعف التي تنتاب مسيرته نحو التقدم والرخاء.

وهذه الدراسة التي نهديها للمهتمين بهذا الحقل، ما هي الا محاولة متواضعة ضمن هذا الاطار تهدف في ما تهدف اليه الى الاطلاع على تاريخ الخدمة الاجتماعية في لبنان وتطور مفهومها وتشعب مواضيعها وأهدافها حتى العام ١٩٨٠، محاولين بذلك خدمة المواطن. بأن نطلعه قدر الامكان على واقع يجب أن لا يجهله بوصفه المعني به اولا وأخيراً، وبالتالي خدمة المسؤولين عن هذا القطاع عن طريق البحث في ما وصلت اليه الخدمة الاجتماعية ومعرفة النواقص والسلبيات التي تعيق تطورها وتقدمها. فربما يسهل ذلك استنباط طرق وأساليب جديدة في تأدية الخدمة، باعتبارها وظيفة وواجباً وطنياً. لنصل من ثم الى تعميق الوعي الاجتماعي لدى المواطن ليدرك أن الخدمة التي تؤدى له هي حق من حقوقه على الدولة والمجتمع.

وقد اعتمدنا في عملنا هذا بعض المستندات والأمثلة التي تتحدث عن تطور هذا النوع من العمل في الدول المتقدمة والتي تجاوزتنا بمراحل في هذا المضمار.

وأمل ان أكون قد وفقت في تأدية هدف وواجب في آن واحد: هدف علمي اجتماعي يخدم ولو بجهد بسيط مصلحة وطنية اجتماعية. وواجب الوفاء لمصلحة الانعاش الاجتماعي التي تتحمل بجهد وصبر وصمت اكثر أعباء العمل الاجتماعي في مرحلة من أدق وأصعب المراحل التي يمر بها وطننا لبنان.

حزيران ١٩٨١

نعمت كنعان أبي عبد الله

القسم الأول

الخدمة الاجتماعية في المنظور الواقعي

نظريات علمية وتاريخية في الخدمة الاجتماعية

أولاً ـ الأسس المبدئية للخدمة الاجتماعية

يسود دول العالم اليوم، سواء المتطورة منها أو المتخلفة شعور بضرورة تحقيق ما اصطلح علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة على تسميته بالعدالة الاجتماعية. فالعدالة، شأن معظم القيم الأدبية والمعنوية، وجدت قيمتها أخيراً بانتمائها الاجتماعي وبرفضها لكل إطار لا يكون محوره الإنسان المواطن في مجتمع معين. إن تحركات الشعوب منذ بدء انهيار النظام الإقطاعي في العصور الوسطى ما كانت لتعبّر عن وجودها لولا شعور الطبقات المضطهدة بواقع الظلم الاجتماعي الذي كانت تعانيه.

أما العدالة الاجتماعية، فمهما اختلفت مفاهيمها التفصيلية باختلاف العصور أو الطبقات أو المصالح، فإنه يبقى بالإمكان التحدث عنها بأنها إفساح المجال أمام جميع المواطنين على السواء كي يظهر كل منهم مواهبه وينمي طاقته ويصرفها داخل مجتمعه لقاء ما يستطيع هذا المجتمع تقديمه لهذا المواطن من المنافع والخدمات المادية والمعنوية. فمبدأ تكافؤ الفرص وتعادل الحظوظ ليعمل كل حسب طاقته وينال حسب جهده ـ وهو المحور الذي يدور حوله المفهوم المتطور للعدالة الاجتماعية ـ قد حل محل مبدأ المساواة المطلقة، هذا المبدأ الذي لم يعد حلماً يستحيل تحقيقه ضمن الإطار الاجتماعي. ولعل الكتاب الذي وضعه اللورد وليم بيفردج « فرص عمل للجميع في مجتمع حر » Full Employment in a free society يعبر عن روح العدالة الاجتماعية كما يراها أحد المهتمين والمهمومين بها إذ عرض برنامجاً مفصلاً للقضاء على البطالة

والعوز والمرض والجهل في إنكلترا ، وبالتالي للوصول إلى عدالة اجتماعية كاملة باقتطاع قسم كبير من أرباح الصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال المنتجة ، لإعادة توزيعها على شكل خدمات اجتماعية مختلفة بواسطة الموازنة العامة والموازنات الاجتماعية الأخرى الملحقة بها[1].

وإذا كان الرأي قد اجمع تقريباً على مفهوم العدالة الاجتماعية ومضمونها وغايتها ، فإن الانقسام لا يزال على أشده بصدد الطرق التي يمكن اعتمادها لتحقيق هذه العدالة . فهناك دول وجدت أن العدالة الاجتماعية والمساواة لا يمكن تحقيقهما إلا جماعياً عن طريق نظام اشتراكي تمتلك فيه الطبقات الكادحة ، بواسطة جهاز حزبي حاكم (هو في الواقع الدولة) ، جميع وسائل الإنتاج باسم المجتمع ، وتديرها لصالح الذين يعملون وينتجون (الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والصين الشعبية) .

في حين أن العدالة عن طريق الإصلاح وهو المنهج المتبع في بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وغيرها من البلدان يعتمد على نظام الاقتصاد الحر وعلى المؤسسات الدستورية النابعة من هذا النظام .

ونلاحظ هنا أن غالبية الدول التي اتبعت النهج الأول كالاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما كانت تعاني تخلفاً اجتماعياً واقتصادياً مريعاً هو الذي دفعها بالفعل في طريق العنف لتلتزم من ثم الإيديولوجية الجماعية الاشتراكية . ولا بد من الإشارة إلى أن التقدم الصناعي ، رغم الاختلاف في أساليبه ، قد أدى إلى ظهور نشاطات سلبية نشأت عن تركز الثورة في أيدي الأقلية المالكة لآلة الإنتاج الجديدة . فبؤس العمال ، وتردي حالتهم الاجتماعية ، ونزول النساء والأولاد إلى المصانع تحت شروط قاسية ، كل ذلك أدى إلى ردة فعل عنيفة في

---

(١) الدكتور حسن عواضة « مجموعة محاضرات التشريع المالي » الجامعة اللبنانية ـ مطبعة موندیا ، بيروت ١٩٦١ ، ص١٧٢ .

صفوف المفكرين الاجتماعيين وقادة الرأي العام خاصة في ألمانيا وإنكلترا. كما أدى إلى انتشار الأفكار الثورية المتطرفة التي أوجدت موجة إصلاحية تهدف إلى الحد من امتداد هذه الأفكار والوقوف في وجهها قبل أن تقضي على جميع المؤسسات الدستورية والقانونية التي يقوم عليها البناء الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا نجد أن فكرة تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق الاشتراكية هي بنت المجتمع الرأسمالي الصناعي ونتيجة لجوانبه السلبية التي حاول هذا المجتمع القضاء عليها فيما بعد عن طريق التشريعات المختلفة، كالتشريعات العمالية، وقوانين الضمان الاجتماعي والبطالة.

ولئن كان كل نهج من النهجين الجماعي والإصلاحي له ما يبرره تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً، فإن النتائج التي أعطاها كل منهما في سيره الطويل لتحقيق العدالة الاجتماعية فيها الكثير من وجهات النظر التي تستدعي الاعتبار، ولكنها غير كافية لأن نقيس أياً منها على واقع منطقتنا بشكل عام والواقع اللبناني بشكل خاص. فلبنان لا يمكن وضعه في عداد الدول المتخلفة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، خاصة إذا ما قيس بأوضاع المنطقة العربية. كذلك لا يمكن اعتباره بلداً متطوراً إذا ما قيس بالبلدان الصناعية ذات المستوى الفني والتقني الرفيع. وهنا نجد أن عبارة البلدان النامية التي تتردد كثيراً في هذه الأيام على ألسنة خبراء الاقتصاد والمال والاجتماع هي أكثر ما تنطبق على لبنان بوصفه بلداً تعتمد أوضاعه المالية والاقتصادية على الخدمات المصرفية والتجارية المختلفة التي يتعاطاها لمصلحة جيرانه. وقد استطاع لبنان قبل الأحداث التي يعانيها اليوم وعندما كان نموذجاً للبلد الهادىء المستقر على الصعيد المالي والاقتصادي بفضل خبرته التجارية العريقة ونظامه المالي والمصرفي من أن يكون عامل جذب لرؤوس الأموال المختلفة لتوظيفها في شتى المشاريع التي أمنت قدراً مرضياً من الدخل القومي والفردي ودفعت لبنان في طريق النمو المضطرد في القطاعات التي تخدم مصالح هذه الأموال.

هذا الاتجاه الذي يمكن وصفه بالرأسمال الحر Laisser Faire في لبنان، وهذا النشاط الاقتصادي غير الموجه، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة التوازن الاجتماعي في المدى الطويل إذا لم يعتمد على قدر كاف من التخطيط والتوجيه كي يتلاءم هذا الاتجاه مع الواقع الاجتماعي ويؤدي إلى تنمية مختلف القوى البشرية للوصول بالتالي إلى نوع معقول من العدالة الاجتماعية.

إن مظاهر العمران والرقي والرخاء، التي كان يتمتع بها لبنان نسبياً قبل الحرب لم تكن لتخفي حقيقة افتقاره إلى الكثير من عناصر الحياة ومقوماتها. وإذا كانت الولايات المتحدة، مثلاً الدولة الأكثر تطوراً وتقدماً في العالم، ولا تزال تتحدث عن البؤس والفقر والمرض وتعمل جاهدة من أجل عدالة اجتماعية أفضل، فلا عجب إذن أن يتحدث اللبنانيون في وطنهم النامي عن المشاكل التي تعترض سبيلهم من أجل إقامة هذه العدالة. إن الرخاء الظاهر لا يعني في جميع الأحوال أن الناس بألف خير وأن الأمور تسير على ما يرام فالخدمة الاجتماعية مثلاً، بوجهيها الصحي والتربوي، لا تزال غير متوفرة في كثير من المناطق اللبنانية وخاصة النائية منها. كما أن ارتفاع كلفة التعليم وشدة الإقبال عليه قد أدت إلى حرمان الكثيرين منه خاصة في الأوساط الفقيرة التي تتميز عادة بكثافة سكانية ظاهرة. إن مشكلة التعليم تأتي في رأس المشاكل التي يعاني منها المجتمع اللبناني وينوء بمضايقاتها العديدة ويمكن إيجاز هذه المشكلة بنقطتين:

١ ـ مشكلة نشر التعليم وتأمينه للجميع.
٢ ـ ومشكلة تنويع التعليم وتنظيمه بحيث يلائم المواهب المتنوعة ويفسح المجال لتطورها.

وقد أحس المواطن اللبناني بهذا النقص نتيجة معاناته المزمنة لهذه المشكلة فاندفع بتأثير روح المبادرة الفردية يحاول بجهده الخاص سد بعض هذا النقص

عن طريق الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية. ولئن كان النجاح قد حالف الكثيرين من الذين نزلوا إلى هذا الميدان فالمشكلة الأساسية بقيت على حالها تقريباً لأن الجهد الفردي البسيط بقي عاجزاً أمام قضية هي في الحقيقة أكثر تعقيداً وأبعد مدى مما بدت عليه للوهلة الأولى.

ثانياً: تطور الخدمة الاجتماعية ومفهومها في العالم

إن الدراسات والبحوث الاجتماعية التي ظهرت خلال القرون الثلاثة الماضية، والتي اهتمت بشرح ملامح البؤس والشقاء في الطبقات الدنيا، قد بينت تأثير هذه الحالات المخجلة على البناء الاقتصادي والاجتماعي للأمة[1]. ودفعت الدولة لأن تتجه شيئاً فشيئاً نحو التدخل في الحياة الاقتصادية.

ولا بد هنا من العودة قليلاً إلى الوراء، كي نتبسط بما سبق وأشرنا إليه في بداية هذه المقدمة عن التطور الاقتصادي العظيم الذي أعقب الثورة الصناعية في أوروبا وتأثير هذا التطور على البناء الاجتماعي العام، كي نستطيع من خلال ذلك إلقاء الضوء على المفهوم المتطور لعبارة الخدمة الاجتماعية.

لعل الثورة الصناعية هي أفضل فترة يمكن أن نبدأ منها انطلاقنا الدراسي في هذا المجال، لأن هذه الثورة، بما أحدثته من تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية للمجتمع، كان لها الفضل في تركز الدولة كوجود يعلو على كل وجود آخر. فبرز المجتمع كوحدة أساسية ضمن حدود واضحة، وأمحت الغيبيات الأخلاقية التي كانت سائدة في المجتمعات الإقطاعية وما قبلها. وأصبح لهذه الغيبيات مضامين واضحة ومدلولات صريحة ترتبط بالوجود الاجتماعي للفرد والطبقة.

---

(١) الدكتور زكي مزبودي «مجموعة محاضرات المذاهب الاقتصادية» الجامعة اللبنانية ـ مطبعة موندیا بيروت ١٩٦١ ص.ص ٢٠ ـ ٣٠.

لقد كانت الآلة ، من جهة عامل جذب قوي لجيش متعاظم من العمال الذين هجروا الريف وأرض الأسياد القدامى بعد أن خسر هؤلاء مواقعهم الممتازة ، ومن جهة أخرى كانت بمثابة مزاحم خطر لليد العاملة المهاجرة من الريف بحيث أن التكافؤ في فرص المنافسة لم يكن متوفراً على الإطلاق فلم يعد أمام العمال سوى واحد من أمرين ، أما التنافس في سوق العمل مع ما في ذلك من تأثير على الأجور ، وأما التضامن والتكتل ضمن ما سمي فيما بعد بالنقابات العمالية . وفي هذا وضوح كلي لدور الثورة الصناعية في خلق طبقة جديدة ذات مصالح متناقضة مع مصالح الطبقة التي صعدت إلى الحكم على حساب انهيار النظام الإقطاعي وتفتيته .

ولئن كانت الطبقة التي تملك الأراضي هي التي تسيطر وتحكم في العصر الوسيط وما بعده ، فإن دخول الآلة ميدان العمل في أواخر القرن الثامن عشر قد قلب موازين الحياة الاجتماعية رأساً على عقب وأصبح مالك الآلة هو سيد الموقف وبذلك انتقل مركز الثقل من كفة الإقطاع الزراعي إلى كفة الطبقة البرجوازية الصاعدة .

لقد كانت ولا تزال مصالح الطبقة التي تملك المصنع تتلخص في الربح الذي يعني رفع أسعار الإنتاج وخفض أجور الأيدي العاملة بينما تتلخص مصالح الطبقة العاملة ، برفع الأجور لليد العاملة ، وخفض الأسعار كي يستطيع شراء الإنتاج .

وكي يستطيع مالكو المصانع من تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح عمدوا إلى تشغيل النساء والأولاد لانخفاض أجورهم عن أجور العمال من الرجال ، الأمر الذي ساعد في تفسخ الأسرة وانتشار الأوبئة الجسدية والاجتماعية .

ولا حاجة بنا إلى الإفاضة في شرح الظروف المؤلمة التي كان هؤلاء الأطفال والنساء يقاسون من جرائها سواء من حيث ساعات العمل التي كانت تفوق

السبع عشرة ساعة في اليوم، أو من حيث القيمة الإنسانية المهدورة دون ضمان، إذ كان العمال يستبدلون كما تستبدل قطع الغيار. وكانت العدالة في نظر أصحاب الرأسمال المصنع هي إعطاء العمال أجراً يمكنه من البقاء حياً. أما العدالة الاقتصادية، في نظرهم أيضاً، فكانت بأن لا تتدخل الدولة في أي مرحلة من مراحل الإنتاج، وتصر على أن قوانين الطبيعة والقوة الإلهية هي التي تعيد الانتظام للحياة الاقتصادية كلما اعتراها شلل أو خلل. هذه القوانين التي اختصرتها الجملة الرأسمالية أو الليبرالية الشهيرة «دعونا نعمل دعونا نمر»[٢].

أما العدالة على الصعيد الاجتماعي البحت، فلا شيء أقدر على تصوير مدى ما اعترى مضمونها الإنساني من تشويه وتهديم من ذكرنا للصرخة البربرية التي أطلقها رئيس وزراء إنكلترا المحافظ وليم بيت «إذا ارتفعت أجور الرجال فشغلوا النساء والأولاد»[٣].

ومن رجوعنا إلى الآثار التي تركها علماء الاقتصاد والاجتماع الذين عاصروا تلك الفترة الإنسانية الكئيبة على الصعيد الاجتماعي، نجد صرخات عميقة مذهلة تجاه ما كانوا يشاهدونه في جولاتهم على العمال والمصانع من الفقر والبؤس وما كانوا يرونه من استهتار بقيمة الإنسان، وقد قام هؤلاء بدراسات رائدة عن التأثير السيىء لكل ذلك على مستقبل الاقتصاد الليبرالي والعلاقات الإنتاجية في هذا الميدان.

وأمام هذه الوقائع السوداء كان لا بد لبعض الضمائر الحية من أن تتحرك إلى جانب التحرك العمالي الضخم الذي بدأ يتململ مهدداً بالانفجار. ذلك أن المصنع والمعمل قد هيآ الظروف الكاملة للمجتمع الطبقي الجديد الذي سرعان

---

(٢) م.ن. ص.ص. ٢٠ - ٥٠.
(٣) م.ن.

ما اكتشف بأنه يملك قوة للتغيير الاجتماعي لا تقل قوة عن الرأسمالية التي عزلها الإقطاع عن المسرح، وانها كي تستطيع أن تفعل فعلها عليها أن تتكتل وتتضامن وتطالب بحقها.

وقد بدأت العدالة الاجتماعية، أول ما بدأت، عن طريق المطالبة بضمانات طوارىء العمل والضمانات العائلية المختلفة، كتخفيض ساعات العمل وضمان الحوادث، ووضع حد أدنى لعمر الولد العامل، ومنع تشغيل النساء والأطفال في بعض الأعمال المتعبة كالمناجم مثلاً.

وقد استمر هذا التدخل من قبل الدولة يشتد ويقوى كلما ازدادت عجلات المصانع نشاطاً وكلما تشعب النظام الرأسمالي وتعقد، وقد بلغ هذا التدخل أوجه عن طريق نظام الضرائب التصاعدي الذي رد به الاقتصاد الليبرالي على الاتهامات والهجمات العنيفة التي وجهها كارل ماركس إلى الرأسمالية الصناعية. وكان هدف الضريبة التصاعدية، كما قلنا سابقاً، هو اقتطاع قسم كبير من أرباح الإنتاج من أجل إعادة توزيعها على مجموع الأمة بشكل خدمات مختلفة تؤدي إلى القضاء على أشكال الظلم الاجتماعي وتمكين الفرد من الحياة الكريمة وإنماء مواهبه وكفاءاته. وهذا ما دعي فيما بعد بنظام الضمان الاجتماعي لمصلحة الطبقات المتوسطة والعمالية الفقيرة.

وهكذا بدأت الدولة تأخذ مكان الأفراد والجمعيات التي تطوعت بتأثير الشعور الديني والضمير الإنساني للعمل في مجال إغاثة المحرومين ومساعدة الفقراء. وكذلك فقد حل العدل الاجتماعي مكان الرحمة والشفقة التي تجرح آدمية الإنسان المواطن وتحبط من معنوياته.

ثالثاً ـ تطور الأوضاع الاجتماعية في لبنان
ولمحة تاريخية عن نشوء الخدمة الاجتماعية فيه

لا يمكن دراسة الوضع الاجتماعي في لبنان إلا ضمن إطار تاريخي خاص مستمد من ظروف حياته السياسية والاقتصادية التي تختلف تمام الاختلاف عما كانت عليه الأحوال في أوروبا وأميركا الشمالية. فإذا كانت الثورة الصناعية قد اعتبرت منطلقاً لدراسة الوضع الاجتماعي في أوروبا، فإن الإقطاع يعتبر منطلقاً إلى هذه الغاية فيما خص الواقع اللبناني. وذلك لتأخر عهد الإقطاع في لبنان بالنسبة لمرحلة الثورة الصناعية في أوروبا، حيث استتبت الأمور للدولة القومية، وبالتالي لوقوع لبنان تحت تأثير سيطرة دولة متخلفة اقتصادياً عن أوروبا كالدولة العثمانية، مما أطال في عمر الإقطاع اللبناني وحافظ على قوّته زمناً طويلاً حتى إذا ما زال الاحتلال التركي عمدت الدولة الجديدة المحتلة (فرنسا) والدول الأوروبية ذات النفوذ في المنطقة، إلى عرقلة حركة التصنيع كي تحتفظ ببلدان الشرق الأوسط سوقاً لإنتاجها الغزير.

ومتى اعتمدنا الإقطاع اللبناني كبداية، لا بد لنا من الاعتراف بالفوارق الجديدة والعميقة التي تميزه عن الإقطاع الأوروبي الأمر الذي جعل المشكلة الاجتماعية اللبنانية في عهدها الإقطاعي المتأخر أخف حدة منها في أوروبا. ولتوضيح هذه الحقيقة، لا بد من الانتباه إلى أن لبنان الإقطاع لم يكن أوسع مما يعرف الآن بجبل لبنان، حيث لم يكن بالمستطاع إنشاء إقطاعات زراعية واسعة. وقد كانت سلطة الجبل السياسية تمتد وتتقلص تبعاً لقوة حاكمه أو

أميره الوطني ، الذي كان يعتمد على الجبل كملجأ كلما تأزمت سياسته مع الدولة العثمانية .

ومن جهة أخرى ، فإن اللبناني الذي يملك بيتاً في الجبل كان يعتبره حصناً منيعاً . إذ أن اللبنانيين المحاربين واللاجئين إلى الجبال كانوا يضطرون لبناء مأوى لهم وما يتبع هذا المأوى من حديقة صغيرة فوق الأرض التي لم تكن مغرية إلا للعصيان . أما العائلات الإقطاعية الكبيرة ، التي حكمت لبنان في الفترة الواقعة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ، فمعظمها جاء مع الفتح العربي الإسلامي أو في أعقاب الحروب الصليبية . وقد درجت هذه العائلات على أن تسكن على طول الشاطىء اللبناني إلى أن تسوء صلاتها بالدولة العثمانية الحاكمة فتجد نفسها مضطرة إلى النزوح والهرب إلى الداخل أو إلى الجبال[1] . معنى هذا ، أن الإقطاع اللبناني لم يعرف الاستقرار السياسي طوال عهود الاحتلال العثماني . وهذا ما منعه من تركيز سلطته تركيزاً قوياً ، إلا في بعض المناطق الداخلية التي كانت تتأرجح في تابعيتها بين جبل لبنان وولاية سوريا كالبقاع وعكار مثلاً .

وطبيعي أن تكون هذه الأوضاع مشجعة لنزعة الاستقلال الشخصي لدى اللبنانيين الذين نشأوا ، معتمدين كل على إمكاناته ونشاطاته الفردية . أضف إلى ذلك ، فإن موقع لبنان كمدخل واسع قد جعله ممراً ممتازاً لمختلف الحضارات التي تركت آثارها ليس فقط على صخور الشاطىء بل في طبيعة التكوين الفكري والأخلاقي لهذا الشعب النشيط الطموح .

في هذا الجو ، كان المجتمع اللبناني ينمو ويتكوّن ، فواقع السادة والفلاحين كان موجوداً في كل مكان . غير أن عبودية الأرض ، بالمعنى الذي ساد أوروبا الإقطاعية ، لم تعرف زمن الإقطاع اللبناني الذي اعتبرت بعض مراحله عهوداً

---

(١) يوسف ابراهيم يزبك . أوراق لبنانية ، ج٣ ، المطبعة الشرقية في الحدث . ١٩٥٥ ص ١١١

ذهبية للبنان ، كأيام الأمير فخر الدين المعني الكبير.

في مثل هذه الظروف ، كانت الخدمة الاجتماعية لا وجود لها بمفهومها الحاضر. فالدولة ، أو بالأحرى الأمير ، كان يعتبر ما يقوم به من أعمال في هذا المجال ، كمساعدة الفقراء والتصدق عليهم وتقديم الهبات للمرضى أو المعوزين ، هو من قبيل الأريحية والنبل. وقد دامت الأمور تسير في هذا الاتجاه حتى نهاية عهد الأمير بشير الشهابي الكبير. ففي سقوط حكم هذا الأمير بدأت مرحلة جديدة اتسمت بالفوضى والقلاقل والفتن وبثورات داخلية من قبل الفلاحين والعامة أهمها وأشهرها « عامية انطلياس » سنة ١٨٢٠ ، وقد حدثت قبل سقوط حكم الأمير بشير وتعتبر أول محاولة شعبية قامت في لبنان تشق الطريق إلى التحرر والانعتاق ، إلا أنها قد ضاعت في النهاية لافتقارها إلى الزعيم المثقف الذي يقود النضال حتى النهاية ويعطيه التنظيم والمحتوى[١]. ومن ثم فإن الفتن الطائفية التي دبرها الأجنبي لفرض سيطرته على الأراضي اللبنانية عام ١٨٤٥ و١٨٦٥ ، قد أدت إلى نتائج كبيرة الأهمية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أهمها بدء الهجرة اللبنانية إلى العالم الجديد. وقد اشتدت هذه الهجرة ، بالرغم من فترة الهدوء والطمأنينة ، التي استمرت حتى أواخر عهد المتصرفية عندما بدأ العثمانيون يتحينون الفرص للقضاء على استقلال لبنان الداخلي فكان لهم ما أرادوا بانفجار الحرب العالمية الأولى. ولا يمكننا ذكر عهد المتصرفية دون الإشارة إلى الحدث الهام الذي يتميز به هذا العهد فيما يتعلق بحياة الإقطاع كقوة ذات نفوذ سياسي واقتصادي في لبنان. ذلك أنه في سنة ١٨٦٤ صدر النظام الأساسي لجبل لبنان ، وتضمن في بنده الخامس إلغاء كل الامتيازات العائدة لأعيان البلاد وخصوصاً ذوي المقاطعات ، وإقرار المساواة بين الجميع أمام القانون[٢].

---

(١) م.ن. ج١٠ ، ١٩٥٧ ، ص٥٦٨.

(٢) م.ن. ج١٠ ، ١٩٥٥ ، ص٤٦.

وقد لوحظ أن الفترة السابقة للحرب تميزت بتركيز الاقتصاد الريفي على الأخص في حقل الزراعة والصناعة الحرفية كالغزل والنسيج على النول وتربية دودة الحرير. وفي هذا الجو. كان الجميع تقريباً يعملون وينتجون كل لحسابه الخاص. كذلك فقد بدأ في هذه الفترة غزو الثقافة الغربية للبنان عن طريق الإرساليات التبشيرية الأميركية والإنكليزية والفرنسية.

أما العمل الاجتماعي فقد كان يقتصر في تلك الفترة على فتح بعض دور الأيتام والملاجىء من قبل أفراد لبنانيين موسرين أو من قبل الجمعيات الدينية المختلفة التي بدأت تظهر بعد منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، كجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية التي تأسست عام ١٨٧٨. هذا إلى جانب الرهبانية والإرساليات الأجنبية وقد جاء في « مجموعة الأوراق اللبنانية »، التي جمعها يوسف إبراهيم يزبك أن كثيراً من الأثرياء كانوا يوظفون بعض ممتلكاتهم لعمل الخير من ذلك أن أول مستشفى مجاني في لبنان أسسه جبور طوبيا الكلاب عام ١٨٥٧ في عمشيت. عندما وقف ثلث متروكاته لأعمال الخير. وقد جاء كذلك في الأوراق نفسها أن السيدة الأميركية طومسون فتحت أول مدرسة في الشرق للعميان بدافع الشفقة سنة ١٨٦٨[١]. وفي كثير من الأحيان، كان بعض الأمراء يوقفون عقاراتهم على الرهبانية اللبنانية مشترطين عليها إقامة مدرسة للطائفة لثقتهم بهذه الرهبانية، كما حدث سنة ١٨٣٠، عندما أوقف أمراء آبي اللمع بعض عقاراتهم لهذا الغرض.

غير أن الحرب العالمية الأولى، التي قضت على الاستقلال الذاتي لجبل لبنان، وقفت في وجه التطور الطبيعي للمجتمع اللبناني. فقد تردت الحالة الاقتصادية في لبنان بشكل رهيب بعد أن سدت منافذ البحار في وجه معونات المهاجرين، وجاء الجراد فقضى على المزروعات، واستولت الدولة المحتلة على

(١) م.ن. ج. ٥، ١٩٥٧، ص٢٢٧.

مركز التدريب الاجتماعي
المكتبة

غلال الداخل واحتكر المسؤولون تجارة الحبوب وباعوا إعاشة الشعب. ثم انتشرت الأوبئة وقضى الجوع على المئات من الناس في الشوارع واكفهر وجه الجبل الأخضر الجميل.

وأمام هذه المآسي المخيفة. كان لا بد لنوازع الخير في الإنسان من أن تتحرك وتنشط. فتألفت جماعات من ذوي اليسار والثروة لمدّ يد العون للمحتاجين ولفتح دور الأيتام وملاجىء العجزة. وكان أن تطورت هذه الجماعات تدريجياً إلى جمعيات خيرية حملت وحدها زمناً طويلاً عبء العمل والخدمة الاجتماعية في ظروف شاقة إن لم تكن شاذة وغريبة.

وكأن لم يكف لبنان بؤسه ونكبة أبنائه. فقدر له أن يتحمل مضاعفات الحرب في بعض البلدان المجاورة التي انفجرت فيها الاضطرابات العنصرية والدينية خلال الحرب وفي أعقابها. وهكذا فلم تكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها، حتى تدفق سيل اللاجئين الأرمن عبر الحدود. فكان لا بد أمام هذا الواقع الجديد من أن ينشط العمل لرفع الأنقاض الاجتماعية وإيجاد الحلول للقضايا المستجدة الناشئة عنها.

وقد استطاعت الجمعيات والمؤسسات الخيرية أن تقدم خدمات جليلة عن طريق المدارس والمياتم والملاجىء وسوى ذلك من المؤسسات التي أنشأتها للكثيرين من الفقراء والمعوزين في مختلف أنحاء البلاد. وكان من أهم أسباب نجاح هذه المؤسسات الأمور **التالية**:

١ ـ ضيق دائرة نشاطها، بحيث تمكن المشرفون عليها من التثبت من حاجة المستفيدين وتكوين علاقة مباشرة بهم وبعائلاتهم ومراقبة نشوئهم وتطورهم إلى أن يصبحوا أقوياء لتأمين حاجاتهم بأنفسهم.

٢ ـ مرونة تنظيمها، حيث أنها كانت تستطيع التكيف بالظروف وقت

الحاجة، فلم تكن مقيدة بتشريعات قانونية أو أنظمة معقدة فكان المجال واسعاً أمام العاملين فيها للاعتماد على كفاءتهم واختباراتهم الشخصية وإظهار إمكاناتهم وتحديد أساليب عملهم.

٣ ـ مرونة جهازها، بحيث تستطيع تأدية الخدمة في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة، لأن تقديم الخدمة الاجتماعية وقت الحاجة إليها يخفف من مضاعفات المشكلة ويختصر الكثير من التكاليف فيما بعد.

وجدير بالذكر، أن هذه الجمعيات لعبت دوراً هاماً في تكوين الرأي العام وتوجيهه نحو وعي اجتماعي متحرك لدى الأفراد والسلطة، وإلى توجيه نظر الدولة للمشاكل الاجتماعية ومطالبة المسؤولين بضرورة معالجتها بشتى الوسائل.

غير أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى قد اتجهت اتجاهاً جديداً بفضل نمو الاحتكارات التجارية في المدينة ونتيجة المضاربات المختلفة المشبوهة أثناء الحرب. فبدأت الثروة تتكدس في المدينة التي لبست وجهاً جديداً مغرياً للنزوح من الريف الفقير الجائع بعد موجة القحط المخيفة التي عاناها الريف الجبلي بنوع خاص أيام الحرب.

وكان من الطبيعي أن تبدأ بيروت بالاتساع نحو الضواحي المعروفة اليوم بالمدور وبرج حمود والكرنتينا، خاصة بعد أن بنيت في هذه المناطق سنة ١٩٢٢ بعض الأكواخ من التنك للمهاجرين الأرمن ليسكنوا فيها مؤقتاً، ولكنها أصبحت فيما بعد بيوتاً دائمة. ثم نهج مهاجرو الريف هذا المنهج وبنوا هم أيضاً مثل هذه الأكواخ التنكية لعجزهم عن السكن في بيوت عادية. وقد أخذت هذه المنطقة الشعبية البائسة تتسع وتمتد حتى أصبحت أكبر بؤرة للمشاكل الاجتماعية والأخلاقية بسبب الفقر المدقع الذي تتردى فيه[١].

(١) Mission IRFED «Besoins et possibilités de Developpement du Liban» Beyrouth 1960-1961 p. 41.

في هذه الفترة . أي قبل الحرب العالمية الثانية . كانت القرية تزداد إمعاناً في التخلف . وبدأ القطاع الصناعي في المدينة ينشط . وينتج عن نشاطه أحياء عمالية في أطراف المدن الرئيسية التي نهضت فيها صناعات خفيفة مختلفة كالغزل . والنسيج . وصناعة النشويات . كل ذلك على حساب انقراض الصناعات الريفية التي كانت مورد لبنان الرئيسي منذ قرن تقريباً . كصناعة الحرير . وقد كان النزوح من القرية هائلاً . وبشكل غير منظم . خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . بحيث لم يسمح لمدينة بيروت أن تتطور وتمتد بشكل طبيعي . فخلال جيل واحد انتقلت عاصمة لبنان من بلدة يعدّ سكانها عشرين ألفاً إلى مدينة تضاعف سكانها عشرين مرة . وبقيت مع ذلك متأخرة ومتخلفة من النواحي الأخرى . فالأمور الصحية والاجتماعية لم تتطور بشكل طبيعي . كما أن امتداد المدينة واتصالها بضواحيها جعل طرق هذه الضواحي شوارع لبيروت نفسها . وقد أثبتت الدراسات المختلفة . التي قام بها خبراء الاجتماع والاقتصاد . أن ثمانين ألفاً من سكان بيروت يعيشون في الثكنات والخيم الخشبية وسط الأوحال والأقذار . وأن مئتي ألف ساكن بيروتي آخر يعيشون في ظروف للعيش غير مرضية . ومتى علمنا أن اهتمام الدولة ينصب غالباً على العاصمة . باعتبارها وجه البلد وواجهته . أصبح واضحاً واقع بقية المناطق اللبنانية خارج بيروت . حيث يبلغ التخلف أقصاه في سهول عكار وجبالها وفي منطقة سير الضنية وفي جبل عامل وفي مناطق الهرمل وبعلبك والبقاع الشرقي[1] .

وتأكيداً منا على الدور الذي يلعبه النزوح من القرى إلى المدن . نشير إلى دراسة قامت بها مصلحة التنمية الاجتماعية في مصلحة الانعاش الاجتماعي تثبت خطر النزوح المتزايد . فمن بين المناطق التي شملتها الدراسة كانت منطقة لبعا

(١) تقرير الميكوشار منقول عن محاضرة للاستاذ كمال جنبلاط في مجلة المقاصد . العدد الاول ٥ نيسان ١٩٦٤ ص٦ - ٧ .

في جنوبي لبنان وتشمل هذه المنطقة إحدى وعشرين قرية يبلغ عدد سكانها الأصليين ١١،١٠٨ نسمة. أما سكانها الحاليون فهم ٥ر٩٦٠ نسمة. **والباقون** نزحوا إلى المدن سعياً وراء الرزق. وأما الذين نزحوا فقد سكن ٨٢٧ منهم بيروت وضواحيها. والباقون أي ٤ر٣٢١ نسمة سكنوا مناطق ساحلية مختلفة غير معروفة.

رابعاً ـ بداية تدخل الدولة اللبنانية في الخدمة الاجتماعية ونشوء مصلحة الإنعاش الاجتماعي

إزاء تفاقم الوضع خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، بدأ الحسّ الاجتماعي ينمو ويتململ لدى الأفراد والجماعات، ونشط الرأي العام يحذر السلطات من مغبة التساهل وخطر الحياد إزاء المشاكل المرتبطة بكيان الوطن ومستقبل بنيته الاجتماعية.

وأدركت السلطة في بدء عهد الاستقلال مسؤوليتها واعتبرت نفسها المؤسسة الأولى التي يقع على عاتقها أمر رعاية المواطنين وتأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً. ولكن ضعف الإمكانيات والفوضى السياسية والاجتماعية التي تواجهها الحكومات الوطنية عادة حين تسلمها الحكم بعد نزوح الأجنبي، حالت دون تدخل الدولة على نطاق واسع في المجال الاجتماعي. أضف إلى ذلك أن المشكلة الاجتماعية ازدادت تعقيداً بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتدفق اللاجئين، خاصة وأن القطاع الصناعي لم يستطع استيعاب العدد الضخم الذي جاء ينشد عنده حلاً لمشاكل العمل والعيش. فبرزت إلى الوجود بشكل حاد مشكلة البطالة وما نشأ عنها من مضاعفات خطيرة. أما هذه المشكلة فتعود إلى عدة عوامل وأسباب، منها:

١ ـ ضيق القطاع الصناعي وعدم قدرته على جذب الشباب للاختصاص.

٢ ـ إحجام بعض الشباب عن العودة إلى الأرض لصعوبة تصريف الإنتاج من جهة وللمغريات التي تقدمها المدينة من جهة أخرى.

٣ ـ انقراض الحرف الصغيرة بسبب تكاثر المصانع وفقدانها للقيمة الاجتماعية التي كانت لها قديماً.

٤ ـ الصفة الإجتماعية للمهنة والتأثير العكسي لهذه الصفة على الاقبال عليها من جانب المتعلمين.

كل هذه الأمور أدت إلى خلل اقتصادي واجتماعي يتجلى في الأرقام التالية عن لبنان: (النسبة مئوية).

٥٠٪ من السكان ينالون ١٨٪ من الدخل الوطني.
٣٢٪ من السكان ينالون ٢٢٪ من الدخل الوطني.
١٤٪ من السكان ينالون ٢٨٪ من الدخل الوطني.
٤ ٪ من السكان ينالون ٣٢٪ من الدخل الوطني.

هذا الكشف السريع يوضح بأن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يبلغ في لبنان ٧٠ إلى ٧٥٪ وهي نسبة من التخلف عالية جداً[١].

وقبل أن نستعرض كيف عملت الدولة على التأثير في هذه الأوضاع الاجتماعية، يجب تحديد المشكلة الاجتماعية، أو بالأحرى يجب التفريق بين الواقع الاجتماعي كما هو بالفعل وكما يشعر به المواطنون، وبين ما اعتبرته الدولة مشكلة اجتماعية ذات مفهوم معين. أما نظرة الدولة إلى المشكلة فيمكن الوقوف عليها من خلال الحلول التي وضعتها ومن خلال الخطوات العملية التي اتخذتها لوضع هذه الحلول موضع التطبيق. فمن الرجوع إلى سياسة الدولة الاجتماعية قبل إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي كانت عبارة عن مكتب سمي «مكتب العمل» ـ نجد أن كل ما قدمته الدولة وما أقدمت عليه من جانبها كان عبارة عن مساعدة مادية كانت توزعها على الجمعيات والمياتم

(١) م.ن. ص١١.

والملاجىء على أساس قاعدة التوزيع الطائفي. وكانت هذه الجمعيات والمؤسسات التابعة لها تقوم بإمكانياتها الخاصة وبوسائلها المختلفة وبرامجها بمهمة إيواء بعض الأيتام والمشردين واللقطاء حتى سن معينة. وكان الأولاد خلال فترة إيوائهم يتلقون مبادىء القراءة والكتابة. ثم عمدت بعض هذه المؤسسات إلى إدخال نوع من التدريب المهني على برامجها، لكن نادراً ما ساعد ذلك الأولاد على حل مشكلتهم المعيشية بعد تركهم مؤسسة الإيواء. وقد بقي الوضع على حاله من السكون والركود حتى بعد إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٢. ويمكننا اعتبار إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي قفزة نوعية بالفعل كما سنبيّن في الصفحات اللاحقة.

إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي

أنشأت الدولة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٢ فلم تستطع هذه الوزارة أن تغير من الأمر شيئاً وكان الأثر الذي تركته ضعيفاً جداً إذا ما قيس بالدور الذي تلعبه مثل هذه الوزارة في البلدان الحديثة المتطورة حيث تمارس الدولة تدخلاً فعلياً وجاداً في الحياة العامة من أجل عدالة اجتماعية حقيقية. وكل ما عملته هذه الوزارة هو أنها زادت من مساعداتها المادية وسلكت إلى جانب ذلك سبيل التعاقد مع المؤسسات على أساس عدد معين من الأولاد.

واستمر الوضع على ما هو عليه دون تعديل يذكر حتى مطلع عام ١٩٥٩ عندما نشأ في لبنان شعور عام بأن الوطن على عتبة تغييرات اجتماعية شاملة، وأن عملاً معيناً في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد من أن يحصل.

فالدولة لم تعد تستطيع أن تحكم بفاعلية الاستمرار. والمواطنون لم يعودوا يستطيعون العيش على الصبر والكلام.

وأعدت الدراسات والخطط لبناء «دولة الاستقلال» بعد أن استنفدت مرحلة ما دعي باستقلال الدولة. وأمام هذا الواقع المستجد، كان لا بد للكثير من المؤسسات التي أثبتت عدم فعاليتها من أن تزول وتندثر لتنشأ على أنقاضها مؤسسات جديدة قادرة على تحمل عبء السياسة الاجتماعية المبنية على أسس عملية حديثة.

فالرغبة في الإصلاح والتقدم والسير نحو عدالة اجتماعية نابعة من طبيعة وظروف المجتمع اللبناني، حدت بالدولة اللبنانية إلى إنشاء مصلحة مستقلة تعنى بالأمور الاجتماعية هي مصلحة الإنعاش الاجتماعي التي ألقي على عاتقها عبء ثقيل وهي بعد مصلحة ناشئة. وقد روعي في إنشاء هذه المصلحة، التي أطلق عليها اسم «مصلحة الإنعاش الاجتماعي» الأمور التالية:

أ - أن تكون «مصلحة مستقلة» وذلك يعني أن يكون لها شخصية اعتبارية أو معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، فتستطيع بذلك إنشاء العقود والاتفاقيات مع المؤسسات والأفراد تنفيذاً لسياستها المرسومة.

ب - أن تكون لها موازنة مستقلة، وبالتالي صندوق مستقل عن صندوق الدولة، كي تستطيع بسهولة ممارسة الحقوق المتفرعة من كونها مصلحة مستقلة، وذلك تسهيلاً لمعرفة الحقائق الناتجة عن السياسة الاجتماعية الجديدة من جهة، وتخليصاً للمؤسسة الجديدة من الروتين الذي يعرقل سير المعاملات الرسمية من جهة ثانية.

أما الأسباب التي أدت إلى إحداث «مصلحة الإنعاش» وجعلها مصلحة مستقلة فتتلخص بما يلي:

أ - يجب أن تتوفر في الجهاز، الذي يؤمن خدمة لها علاقة بالمواطن أو الإنسان المحتاج مرونة تكفل من جهة سرعة تقديم الخدمة كيلا تضيع فاعليتها وفائدتها، ومن جهة أخرى إمكانية تعديل وسائل تقديمها.

وهذه المرونة في التخطيط والتنفيذ غير متوفرة ، كما هو معلوم ، في الجهاز الإداري الحكومي العادي الذي يخضع لقوانين وأنظمة يتطلب تعديلها موافقة على مستويات متعددة ومختلفة في الإدارة إن لم يتطلب إقرار أو تصديق السلطة التشريعية . لذلك نشأت عند المسؤولين فكرة إنشاء جهاز خاص يتمتع بقدر من الاستقلال الإداري والمالي ، يسهل وضع برنامج للخدمة الاجتماعية يقضي على الروتين الحكومي وبطء التنفيذ .

ب - إن حاجات الفرد تتطور نتيجة لتطور وسائل المعيشة والحياة ويخضع لسنة هذا التطور بصورة أكيدة الفرد المحتاج الذي تعمل الدولة أو المؤسسة الأهلية على تأمين حاجاته .

غير أنه لم يكن من المفروض أن تعني هذه المرونة خضوع الإدارة للتغير الدائم بصورة كيفية فهذا من شأنه خلق وضع غير مستقر تسيطر عليه الفوضى والبلبلة . لذلك ، فإن كل تعديل أو تفسير لا يمكن أن يحدث إلا بعد دراسة عميقة يقوم بها جهاز معد ومدرب على القيام بأعمال التخطيط والتنفيذ ضماناً لاستبعاد كل تصرف اعتباطي لا يقوم على أسس علمية مدروسة .

علينا إذن ، أن نؤكد ما يمكن استنتاجه مما سبق ، وهو أن إنشاء « مصلحة الانعاش » جزء من خطة شاملة للتنمية الاجتماعية ، ووسيلة من الوسائل التي تأمل الدولة أن تصل بواسطتها إلى الغاية المنشودة . وقولنا إن إنشاء المصلحة جزء من خطة شاملة ، لا يعني أن هذه الخطة هي جاهزة قيد التنفيذ مكتملة الجوانب واضحة الخطوط والمعالم . ذلك أن لبنان الدولة لا يزال حديث العهد في هذا المجال ، ولا يمكن اعتماد الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات والجمعيات الخيرية ، التي عملت في الحقل الاجتماعي مثلاً ، أساساً لتنظيم خطة ووضع برنامج شامل . فكان على السلطة والحالة هذه ، أن تقوم بدراسة وافية لتجارب

بعض الدول الأجنبية مثل فرنسا والدانمرك وسواها من الدول التي قطعت شوطاً بعيداً على طريق حل مشاكلها الاجتماعية.

وبعد مرحلة من الدراسة الوافية لواقعنا ومجتمعنا قامت بها لجان رسمية من ذوي الاختصاص من وطنيين وأجانب فأبرزت العلل وصنفت الأمراض وأرجعت الأسباب إلى مسبباتها، وضعت الدولة منهاجاً للعمل مستوحى من ظروف المجتمع اللبناني وطبيعة تكوينه ومن التجربة الطويلة للمؤسسات الاجتماعية كما هو مستوحى من مفهوم المواطن لمعنى الدولة الدستورية وواجباتها.

فالحكومة اللبنانية لم تشأ أن تكون بديلاً للأفراد في هذا المجال لتستأثر بالخدمة الاجتماعية وتوجهها توجيهاً صارماً، خاصة وأنها لا تستطيع بعد تأمينها تأميناً كاملاً بواسطة مؤسساتها وموظفيها لتحل محل المؤسسات الخاصة ذات الخبرة البعيدة والباع الطويل، هذا بالإضافة إلى أنها تكون بعملها ذلك قد خرقت مبدأ دستورياً ينص صراحة على حرية التعليم في لبنان. ومن هنا وجدت الدولة أن الطريقة الفضلى ليكون لها في الوقت الحاضر دورها الرئيسي والفعال في تأمين الخدمة الاجتماعية لكافة المواطنين وخاصة المعوزين منهم، هي أن تتعاون مع المؤسسات الخاصة تعاوناً تحدد شروطه وحدوده بقوانين ملزمة ونصوص واضحة توضع لهذا الغرض.

وإذا حاولنا دراسة برنامج الدولة دراسة عميقة على ضوء خطواتها العملية، أدركنا بوضوح أن ما أسميناه «برنامجاً» انسجاماً مع تسمية الدولة، هو عبارة عن أطر عامة وخطوط عريضة ودراسات لا تزال قيد البحث. وفي الحقيقة إن أي نظرية للعمل الاجتماعي، مهما كانت طبيعتها ومداها، تبقى ناقصة ومعرضة للتعديل عندما توضع موضع التنفيذ والتطبيق. ذلك أن الوقائع الاجتماعية والظروف المحيطة بها والمشاكل الناتجة عنها لا يمكن

الإحاطة بها إحاطة تامة شاملة كي يمكن بالتالي رسم خطة للتغلب عليها ما لم يصبح الاندماج بها كلياً عن طريق العيش في جوها ومواجهتها. وهكذا فإن شعار الدولة، كما يبدو لنا من خطواتها وأعمالها ونشاطاتها الاجتماعية، هو «نبدأ ثم نرى». وهكذا بدأت الدولة تتدخل بالخدمة الاجتماعية تدخلاً فعلياً، باعتبار هذه الخدمة من صميم وظائفها.

إذن جاءت مصلحة الإنعاش الاجتماعي لمعالجة الواقع الاجتماعي والنهوض به. وقد ألقي على عاتقها عبء ثقيل وهي بعد مصلحة ناشئة. واعتمدت مصلحة الإنعاش الاجتماعي الخط الذي سارت عليه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد أن طورته تطويراً ملموساً وشاملاً وأضافت إليه فروعاً جديدة لم تكن معروفة من قبل. وكانت الخدمات الاجتماعية لدى انتقالها إلى مصلحة الإنعاش تقتصر على الإسعاف الاجتماعي بشكله البدائي موزعاً على الفئات التالية:

١ ـ حالات اجتماعية ومشردون	١٠٢٥
٢ ـ أيتام	٢٩٨٠
٣ ـ صم بكم	٣٥
٤ ـ مكفوفون	٤٠
٥ ـ عجزة	
أ ـ عاديون	١٥٢
ب ـ متسولون	١٠٠
٦ ـ أطفال رضع	١٠٠
٧ ـ معاقون جسدياً	٥٥
المجموع العام	٤٤٨٧

مهام مصلحة الإنعاش الاجتماعي

حدّد المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٥ الصادر بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ الذي أحدث « مصلحة الإنعاش الاجتماعي » مهامها على الوجه التالي :

١ - وضع منهاج طويل المدى للإنعاش الاجتماعي في البلاد ومراقبة تطبيقه.
٢ - تخطيط السياسة الاجتماعية في البلاد وتقدير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات الإنعاش.
٣ - المساهمة مع الهيئات الأهلية في تحقيق مشاريع اجتماعية جديدة وتقوية المشاريع القائمة.
٤ - توجيه النشء اللبناني نحو التعليم المهني في الميادين التي تحتاج إليها البلاد وتوجيه المدارس المهنية القائمة.

وقد ذكرنا أن بعض هذه المهام قد ورثتها المصلحة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أمثال العمل والمساهمة مع الهيئات الأهلية. إلا أن المصلحة شرعت في تقويم الوضع الحاصل وإرسائه على ركائز أساسية وكان هدفها من وراء عملية التقويم هذه :

- استخلاص وسائل أكثر فائدة لتأمين الخدمة ورفع مستواها.
- وضع مخطط لتوسيع نطاق الخدمات حتى يشمل، إن أمكن، جميع الفئات المحتاجة وذلك وفقاً للإمكانات المادية التي تقرر سنوياً لجهاز المصلحة.

ففي السابق كان مستوى الخدمة في المؤسسات الاجتماعية المتعاقدة مع الدولة لرعاية أفراد الفئات المحتاجة منخفضاً. ولم يكن هذا ناتجاً عن فقدان الرغبة عند أصحاب المؤسسات وعدم شعورهم بضرورة رفع مستواها، وإنما لضآلة المخصصات المالية التي كانت تدفعها الدولة عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كبدل عن خدمة كل ولد. ولدى انتقال هذه المهام إلى مصلحة الإنعاش الاجتماعي ألّفت هذه المصلحة لجنة فنية قدرت الخدمة ورفعت

المخصصات المالية التي أصبحت ضعف ما كانت عليه تقريباً.

وفي الوقت الحاضر هناك لجنة تجتمع كل سنة لتعيد النظر في الدراسة السابقة لسعر كلفة المسعف من جميع الفئات. وكانت نتيجة هذه الإجراءات أن باشرت المؤسسات الاجتماعية بإدخال التحسينات المادية اللازمة للخدمة ورفع مستواها. وفي سبيل تنفيذ هذه المهمات الاجتماعية جهزت المصلحة بالموظفين والمساعدات الاجتماعيات والخبراء الأخصائيين اللازمين للبحث والتخطيط وصولاً إلى تنفيذ البرامج والخدمات المرجوّة.

القسم الثاني

واقع الخدمة الاجتماعية في لبنان
عبر مصلحة الإنعاش الاجتماعي

نظراً لحصر موضوعنا بالخدمات الاجتماعية التي تشرف عليها مصلحة الإنعاش الاجتماعي علينا استعراض مهام مصلحة الخدمات الاجتماعية وهي إحدى المصالح التنفيذية العاملة ضمن مصلحة الإنعاش الاجتماعي والتي تشرف على تنفيذ جميع الخدمات الاجتماعية التي تمولها وتنفذها الدولة.

مصلحة الخدمات الاجتماعية، مهامها، وأجهزتها

قلنا إن مصلحة الإنعاش الاجتماعي أنشئت في أواخر عام ١٩٥٩ وكانت مصلحة العمل الاجتماعي والتي أصبح اسمها فيما بعد مصلحة الخدمات الاجتماعية من ضمن جهازها العامل الذي انتقلت إليه مهام الخدمة الاجتماعية في لبنان.

نص المرسوم التنظيمي رقم ٣١٢٧ تاريخ ٢٣ /١/ ١٩٦٠ المعدل بالمرسوم رقم ١٢٩٦٠ تاريخ ٥ /٦/ ١٩٦٣ في مادته السابعة والعشرين على أن تتولى مصلحة الخدمات الاجتماعية تنفيذ المهام التالية:

١ ـ اقتراح وإعداد وتنفيذ برامج ومشاريع الخدمات الاجتماعية الحكومية.

٢ ـ تنسيق العمل بين الدولة وبين جميع المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بخدمات اجتماعية والتي تتوخى في أعمالها ربحاً تجارياً ومنها المستشفيات والمستوصفات ودور الأيتام والفئات المحتاجة أو الفئات التي يلزمها رعاية خاصة مثل الصم والبكم والمكفوفين والمعاقين عقلياً والمدارس

المهنية ومراكز التدريب المهني الخاصة وسائر المؤسسات المماثلة التي تقوم بها الطوائف والجمعيات الخيرية والأفراد الذين يعملون في الحقل الاجتماعي والمهني.

وفي عام ١٩٧٧ صدر مرسوم اشتراعي رقم ٤٢١ تاريخ ١٩٧٧/٩/١ أنشئت بموجبه مصلحة الرعاية المتخصصة للمعاقين. فانفصلت بذلك جميع الخدمات الرعائية الخاصة بالمعاقين والتي كانت تهتم بها مصلحة الخدمات الاجتماعية لتنضم إلى المصلحة الجديدة بغية تعزيز وتعميق الخدمات التي تؤمنها الدولة للمعاقين.

إلا أن الترابط الموجود بين المصلحتين أي مصلحة الخدمات الاجتماعية ومصلحة الرعاية المتخصصة للمعاقين من حيث الاهتمام بالخدمات الرعائية سيجعلنا في هذه الدراسة ندمج خدماتهما بشكل أو بآخر باعتبارها خدمات اجتماعية أولاً وأخيراً.

فالخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الدولة عبر الوحدات المختصة في مصلحة الإنعاش الاجتماعي تتلخص بما يلي:

أولاً: الخدمات الرعائية، فئاتها وأساليبها.

تعتمد التنمية الحديثة المبدأ القائل بأن خدمة الفرد هي خدمة للمجتمع. ذلك أن المجتمع حصيلة أفراد والأفراد هم مرآة المجتمع. وغاية الخدمات الرعائية التي تؤمنها مصلحة الإنعاش الاجتماعي هي تأمين حاجة الأفراد بغية حل مشاكلهم الاجتماعية وإفساح الفرص أمامهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع اللبناني دون عقد أو عوائق إذا أمكن وذلك بهدف تنمية المجتمع.

والخدمات الرعائية كما أشرنا في السابق ورثتها مصلحة الإنعاش الاجتماعي عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلا أنها طورتها وأعطتها صيغة جديدة إذ لم تعد الرعاية الاجتماعية مجرد عمل سلبي مقتصر على الإيواء بما يتضمنه من تأمين الملجأ والملبس والمأكل، ولم يعد الإسعاف مجالاً لإيواء المعوز بقصد تنظيف الشارع منه أو تخفيف عبئه عن ذويه بل أصبح عملاً إيجابياً يتضمن بالإضافة إلى المهام التقليدية الآنفة الذكر أموراً تربوية ونفسية أساسية هدفها صقل شخصية المسعف وبلورتها ليخرج إلى العالم فيما بعد مسلحاً بالعلم وبالمؤهلات التي تمكنه من الاندماج في المجتمع كعضو عامل وفاعل.

وكان في طليعة الأسباب الداعية لاعتماد مبدأ الرعاية والإبقاء عليه وتطويره بالصورة الإيجابية التي تحدثنا عنها، المشاكل المستمرة التي يثيرها القطاع التعليمي في لبنان وعدم وجود المؤسسات التعليمية التي تستطيع وحدها أن تؤمن رعاية وإسعاف فئات مختلفة من الناشئة اللبنانية وان تسد الثغرة

التي اندفعت مصلحة الإنعاش لتحمل أعباءها.

ففي لبنان مؤسسات للتعليم والرعاية تابعة للقطاع الخاص باهظة التكاليف مرتفعة البدلات، ليس بإمكان كل اللبنانيين إرسال أبنائهم إليها، وتعتبر أكثر مؤسسات هذا القطاع الخاص وقفاً على أبناء الطبقة البرجوازية الكبيرة والمتوسطة.

ولما كان أمر الحصول على مقعد دراسي في إحدى المؤسسات التعليمية الخاصة أصبح متعذراً على الكثيرين من أبناء الطبقات الفقيرة، فإن هذه المشكلة قد أضيفت إلى مشاكل الرعاية الاجتماعية في لبنان وزادتها إرهاقاً وصعوبة، إذ أصبحت هذه الرعاية مضطرة لحمل عبء التعليم الذي كان مفروضاً أن يتحمله سواها.

فالرعاية الاجتماعية في لبنان هي عملية معقدة أرهقتها مشكلة التعليم. وبالرغم من ذلك سعت مصلحة الإنعاش الاجتماعي إلى إيجاد رعاية حقيقية لا تتناول فقط ظاهر المشكلة الاجتماعية بل تتعداه إلى محتواها ومضمونها.

لقد توسعت مصلحة الخدمات في الفئات التي بدأت برعايتها سنة بعد سنة حتى أصبحت ترعى في مطلع عام ١٩٨١ الفئات التالية:

١ ـ أيتام وحالات اجتماعية صعبة ١٠٩٧٩ مسعفاً من أصل هؤلاء ٤٤٠٩ ولد يتلقون التعليم المهني بمختلف فئاته ومستوياته.

٢ ـ فتيات أمهات ومنحرفات ١٥ جميعهم يتلقون التدريب المهني

٣ ـ صم بكم ٤٢٦ من أصل هذا العدد ٦٥ يتلقون تدريباً مهنياً

٤ ـ أطفال رضّع	٤٤٠	
٥ ـ مكفوفون	٢٠٠	من أصل هذا العدد ٦٥ يتلقون تدريباً مهنياً
٦ ـ متأخرون عقلياً	٤٤٩	من أصل هذا العدد ١١٥ يتلقون تدريباً مهنياً
٧ ـ معاقون جسدياً	٣٩٠	من أصل هذا العدد ١٧٠ يتلقون تدريباً مهنياً
٨ ـ عجزة عاديون	٢٦٠	
٩ ـ عجزة متسولون	١٨٥	
المجموع العام للمسعفين	**١٣٣٤٤**	مسعفاً تنفق المصلحة عليهم ما يقارب ٣٥ مليون ليرة[١]

ليس لدى المصلحة مؤسسات اجتماعية تديرها مباشرة. فالدولة كما سبق وذكرنا لم تكن تهدف عندما أنشأت مصلحة الإنعاش الاجتماعي أن تحل محل القطاع الخاص بل لتساعده على التطور والاستمرار في أداء مهمته الاجتماعية.

وللوصول إلى هذه الغاية اعتمدت المصلحة أسلوب التعاقد مع المؤسسات الاجتماعية التي كانت تعرف إلى وقت ليس ببعيد بالمياتم ودور الإيواء والتي سعت المصلحة إلى تغيير أسمائها. هذه المؤسسات التي أصبح عددها اليوم أي في مطلع عام ١٩٨٠ (١٠٨)[٢] مؤسسة اجتماعية خيرية لا تتوخى الربح (لا يدخل ضمن هذا العدد المؤسسات التي تعتمد على نفسها أي دون مساعدة الدولة المادية).

---

(١) رفعت المصلحة سعر كلفة جميع الفئات في موازنتها لعام ١٩٨٠.

(٢) هذا العدد هو مجموع المؤسسات الاجتماعية التي تهتم برعاية الأولاد الطبيعيين والعجزة والمؤسسات الاجتماعية التي تهتم برعاية الاولاد المعاقين.

جدول بتطور أعمال الرعاية الاجتماعية للمسعفين الطبيعيين
منذ إنشاء المصلحة لغاية عام ١٩٨٠

العام	عدد المؤسسات	أيتام		حالات اجتماعية		فتيات منحرفات		أطفال رضع	عجزة			تدريب مهني خارجي		تدريب مساعدات اجتماعيات		المجموع
		عادي	مهني	عادي	مهني	عادي	مهني		عادي	متنقل	مقعد	مهني عالي خارجي	مهني درجة أول خارجي	داخلي	خارجي	
١٩٦٠	٤٧	٢٩٨٠	٣٥	١٠٢٥	١٠٠	–	–	١٥	١٠٠	–	–	–	–	–	–	٤١٢٠
١٩٦١	٥٢	٢٩٩٤	١٥٠	١٤٥٠	٣٧٠	–	–	١٥	١٠٠	–	–	–	–	–	–	٤٥٥٩
١٩٦٢	٥٧	٣٠٧١	٣٥٥	١٧١٧	٥٩٠	–	–	١٥	١٠٠	–	–	–	–	–	–	٤٩٠٣
١٩٦٣	٥٩	٣١٦٣	٣٨٥	١٩٣٣	٦٢٥	–	–	١٥	٢١٥	–	–	٢٥٠	–	–	–	٥٥٧٥
١٩٦٤	٦٥	٣١٣٢	٦٠٨	٢٤٤٢	٦٣٥	–	–	١٥	٢١٥	–	–	٢٧٥	–	–	–	٦٠٧٩
١٩٦٥	٦٦	٣١٥٢	٦٠٨	٢٨٨١	٧٢٥	–	–	١٥	٢١٥	–	٨٢٥	٣٠٠	–	–	–	٧٣٨٨
١٩٦٦	٧٠	٣١٣٣	٦٧٨	٢٨٨١	٧٦٢	–	–	١٥	٢١٥	–	٨٢٥	٣٠٠	–	–	–	٧٣٦٩
١٩٦٧	٧١	٣٢١٨	٦٧٨	٢٨٥١	٧٦٣	–	–	٢٠٠	٢٣٠	١٢٥	٨٢٥	٣٠٠	٤٠	–	–	٧٧٨٩
١٩٦٨	٧١	٣٢١٨	٧٣٤	٢٨٥٦	٩٦٣	–	–	٢٠٠	٢٤٥	١٢٥	–	٣٠٠	١٠٠	–	–	٧٠٤٤
١٩٦٩	٧٣	٣٢٠٨	٨٠٨	٢٩٢٦	١٠٤٧	–	–	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١٠٠	١٠	–	٧١٦٤
١٩٧٠	٧٣	٣٢٠٦	٨٠٣	٣٠٠٤	١٠٤٧	–	–	٣٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١٠٠	١٠	١٥	٧٢٥٥
١٩٧١	٧٣	٣٢١٦	٨١٠	٣١٣٦	١١١٩	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١٠٠	١٠	٢٥	٧٦٠٧
١٩٧٢	٧٢	٣٢٠٥	٧٨٥	٣١٦١	١١٤٩	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	٨٠	١٠	٢٥	٧٦٠١
١٩٧٣	٧٣	٣٢١٠	٧٩٠	٣١٩٦	١١٤٩	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	٨٧	–	–	٧٦١٣
١٩٧٤	٧٢	٣٢١٨	٧٦٨	٣٢٢٣	١١٦٠	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	٨٤	–	–	٧٦٤٥
١٩٧٥	٧٦	٣٢٨٣	٧٩٣	٣٣٢٦	١٢١٨	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١١١	–	–	٧٨٤٠
١٩٧٦	٧٧	٣٢٨٣	٨٢٣	٣٤٤٥	١٣٥١	٢٠٠	٤٠	٣٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١٤٠	–	–	٧٩٨٨
١٩٧٧	٧٥	٣٢٤٣	٨٢٣	٣٤٥٥	١٢٥١	٢٠٠	٦٠	٢٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١٥٠	–	–	٧٤٦٨
١٩٧٨	٧١	٣٢٥٣	٨٢٣	٣٤٥٥	١٢٥١	٢٠٠	٦٠	٣٠٠	٢٤٥	١٧٥	–	٣٠٠	١٥٥	–	–	٧٩٨٣
١٩٧٩	٩٦	٤٢٥٨	١٢٦٢	٤٧٣٧	٢٢٦٠	٢٠٠	٦٠	٣٠٠	٢٤٥	٢٠٠	–	٣٠٠	١٩٠	–	–	١٠٤٤٠
١٩٨٠	٩٧	٤٣٦١	١٢٧٩	٥١٥٦	٢٥٦٢	١٥	١٥	٤٤٠	٢٦٠	١٨٥	–	٣٠٠	٢٥٣	–	–	١٠٩٧٩

جدول تفصيلي يظهر تطور

الرعاية الاجتماعية للمعاقين منذ إنشاء المصلحة حتى أواخر عام ١٩٨٠

السنة	عدد المؤسسات	صم بكم			مكفوفون			متأخر عقليا			معاقون جسديا			مصابون بالشلل الدماغي	المجموع
		داخلي	نصف د	مهني	داخلي	نصف د	مهني	داخلي	نصف د	مهني	داخلي	نصف د	مهني		
١٩٦٠	٢	٣٥			٤٠						٥٠				١٢٥
١٩٦١	٢	٣٥			٤٠						٥٠				١٢٥
١٩٦٢	٣	٣٥			٤٠			٢٥			٥٠				١٥٠
١٩٦٣	٤	٦٠			٤٥						٥٠				١٥٥
١٩٦٤	٥	٦٥			٥٠			٥٠			٥٠				٢١٥
١٩٦٥	٥	٨٠			٥٠			٥٠			٥٠				٢٣٠
١٩٦٦	٦	٨٠			٥٠			٥٠			٥٠				٢٣٠
١٩٦٧	٧	٩٠			٥٠			٥٠			٥٠				٢٤٠
١٩٦٨	٧	٩٠			٥٠			١٠٠			٥٠				٢٩٠
١٩٦٩	٨	٩٠			٥٠			١٢٥			٥٠				٣١٥
١٩٧٠	٨	٩٠			٥٠			١٥٠			٥٠				٣٤٠
١٩٧١	٨	٩٠			٥٠			١٥٠			٥٠				٣٤٠
١٩٧٢	٨	٩٠			٥٠			١٥٠			٥٠				٣٤٠
١٩٧٣	٩	١٠٠			٥٠			١٥٥			٥٠			٢٥	٣٨٠
١٩٧٤	٩	١١٥			٥٠			١٦٥			٥٠			٢٥	٤٠٥
١٩٧٥	١٠	١٢٠	٥٠		٥٠			١٤٥	٢٥		٥٠	٨٥		٢٥	٥٥٠
١٩٧٦	١٠	١٧٠	٥٠		٥٠			١٤٥	١٠٠		٥٠	١١٠		٦٥	٧٤٠
١٩٧٧	١٠	١٧٠	٥٠		٥٠			٥٥	١٠٠		٥٠	١١٠		٦٥	٦٥٠
١٩٧٨	١١	٢٠٢	٥٠		٥٠			٩٠	١٧٠		٨٠	١١٠		٦٥	٨١٧
١٩٧٩	١١	٢٤١	١٥٢		١٠٠	١٠٠		٢٣٧	٢٣٥		١١٠	٢٤٥		١١٥	١٥٤٥
١٩٨٠	١١	٢٧٤	١٥٣	٦٥	١٠٠	١٠٠	٦٥	٢٠٤	٢٤٥	١٢٥	١٤٥	٢٤٥	١٧٥	١٧٥	١٦٤٠

ملاحظة: إن المهني هو من أصل العدد الاساسي

وهذه المؤسسات الاجتماعية متعاقدة مع المصلحة بموجب عقود نموذجية وضعت عند إنشاء المصلحة أي عام ١٩٥٩ وعدلت مرة واحدة عام ١٩٧٩ أي بعد عشرين عاماً من الخبرة المتواصلة. وقد تم تعديل العقود بغية تأمين أفضل خدمة رعائية ممكنة للفئات المحتاجة ضمن المؤسسات الاجتماعية الخيرية.

كيف يتم اختيار المسعفين؟

سؤال يطرح. والجواب عليه هو أن المصلحة ما زالت تهتم بالطلبات التي تردها من أصحاب العلاقة وهي تتراكم سنوياً بالمئات والألوف. فأصحاب الحاجة يسعون إليها في الوقت الحاضر ويؤمل في الوقت القريب التوصل إلى السعي إليهم وذلك عندما تتأمن الإمكانات المادية والبشرية لذلك.

إن الاعتمادات المالية المتوفرة لدى المصلحة محدودة والطلبات التي تردها كثيرة ولا بد من الاختيار والاستنساب. وقد وضعت المصلحة شروطاً للرعاية حددت فيها أولوية القبول في كل فئة من الفئات المقرر إسعافها.

إن البحث الاجتماعي المنزلي الذي تقوم به المساعدة الاجتماعية لكل طلب إسعاف هو المعتمد في النتيجة لاختيار من يستحق الرعاية من جميع الفئات باستثناء فئات المعاقين التي يخضع المنتمون إليها إلى جانب البحث الاجتماعي المنزلي لفحص متكامل من قبل فريق فني قوامه طبيب أخصائي بالصحة العقلية وأخصائية بعلم النفس ومساعدة اجتماعية لديها المؤهلات العلمية والخبرة العملية في العيادة النفسية.

وبما أن السواد الأعظم من المسعفين هم من فئة الأيتام والحالات الاجتماعية الصعبة فسنورد فيما يلي شروط الأولوية لرعاية هذه الفئات ملخصة بما يلي:

بالنسبة للأيتام:

- فقدان الوالدين أو أحدهما وإثبات ذلك بموجب وثيقة وفاة مصدقة حسب الأصول.

بالنسبة للحالات الاجتماعية الصعبة:

- الولد الموجود في بيئة أخلاقية سيئة.
- الولد المشرد بسبب انفصال الوالدين.
- الولد الذي ينتمي إلى عائلة فقيرة ومتفككة.
- ولد لأب سجين أو متعد بسبب مرض أو عجز.
- الولد الذي ينتمي إلى عائلة كبيرة أكثر أفرادها من القاصرين وبحالة فقر مدقع.

أما الشروط العائدة للفئات الأخرى فهي تشمل دون شك الشروط الآنفة الذكر إلى جانب شروط خاصة أخرى تختلف باختلاف الفئة. فوجود العاهة الجسدية شرط لرعاية شخص من فئة المعاقين جسدياً، ووجود إثبات يؤكد كون الولد أصم أبكم أو مكفوف إلخ... شرط لانتماء المسعف إلى فئات الصم البكم أو المكفوفين.

الرعاية ضمن المؤسسات الاجتماعية

وتنتقل المسؤولية إلى المؤسسة، بانتقال المسعف إليها.

فبموجب العقد النموذجي للرعاية الاجتماعية تقوم مصلحة الإنعاش الاجتماعي بإرسال المسعفين إلى المؤسسة لرعايتهم مقابل المساعدة المادية التي تحددها المصلحة والمدرجة في متن العقد من قبل الطرفين. وتتلخص موجبات المؤسسة حسب هذا العقد بما يلي:

١) تأمين الرعاية الاجتماعية بمختلف نواحيها كما هي محددة في الملاحق المرفقة بالعقد.
٢) استخدام ذوي الكفاءات والمؤهلات المتوفرة.
٣) تأمين الخدمات والتجهيزات اللازمة دون مطالبة المسعفين أو أوليائهم بأي بدل كلفة.
٤) مسك سجلات مختلفة (سجل دوام، سجل علامات مدرسية، سجل اجتماعي، سجل مالي، وسجل زيارات موظفي مصلحة الإنعاش الاجتماعي) على أن تضع المصلحة نماذج هذه السجلات وتؤشر عليها.

هذا بالنسبة للرعاية الاجتماعية العادية أما موجبات المؤسسة التي تهتم بالتدريب المهني فتتلخص بما يلي:

١) اعتماد المناهج الرسمية التي تضعها مديرية التعليم المهني والتقني.
٢) فصل مصانع التدريب عن مصانع الإنتاج في حال وجودها.
٣) ترشيح الطلاب للامتحانات الرسمية التي تنظمها مديرية التعليم المهني والتقني.
٤) الخضوع لرقابة مديرية التعليم المهني والتقني من الوجهتين التربوية والتعليمية.

كانت الخدمات التي تؤديها المؤسسة الاجتماعية قبل إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي تقتصر، كما سبق وذكرنا، على تأمين المأوى وبعض الرعاية والتعليم العادي والابتدائي وذلك بشكل ضعيف لا يفي بالغاية التي من أجلها أوجد مبدأ الخدمة لهذه الفئات من المواطنين وقد شرعت المصلحة منذ إنشائها في تعديل الوضع القائم وتغيير أسسه انطلاقاً من مفهوم جديد ونظرة علمية لطبيعة المشكلة. فانخفاض مستوى الخدمة في المؤسسات الاجتماعية لم يكن ناتجاً عن فقدان الرغبة لدى أصحابها وعدم تحسسها بضرورة رفع مستواها، وإنما كان

يعود لضعف الإمكانات وضآلة المخصصات المالية التي كانت تدفعها الدولة عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ولدى انتقال هذه المهام إلى مصلحة الإنعاش الاجتماعي ألّفت هذه المصلحة لجنة فنية لتقدير الخدمة ودراسة تكاليفها. وعلى هذا الأساس رفعت المخصصات المالية إلى ضعف ما كانت عليه تقريباً.

وفي الوقت الحاضر هناك لجنة كما سبق وذكرنا تجتمع كل سنة لتعيد النظر في الدراسة السابقة لسعر كلفة المسعف من جميع الفئات. لقد تطور سعر كلفة الولد العادي (يتيم أو حالة اجتماعية ـ تعليم ابتدائي) بما فيه الإيواء والغذاء واللباس والتعليم من ١١٠ غ. ل. عام ١٩٦٠ إلى ٣٢٤ غ. ل. عام ١٩٧٨. ومنذ مطلع عام ١٩٨٠ رفعت المصلحة هذا السعر حتى وصل إلى ٥٠٠ غ. ل. يومياً. ومقابل رفع سعر كلفة المسعف أصبح بإمكان المصلحة مطالبة المؤسسات برفع مستوى الخدمة. وقد نص العقد النموذجي الذي يوقعه الفريقان، المصلحة والمؤسسة، على أن تخضع المؤسسات لرقابة الفريق الأول فيما يعود للأمور التالية:

- دخول المسعفين إلى المؤسسة وخروجهم منها.
- النظافة والترتيب والغذاء المؤمن للمسعفين.
- التعليم بما فيه البرامج والأساتذة والتجهيزات المدرسية.
- البرامج الرياضية.
- الرقابة الصحية.
- اللباس.

وفي سبيل تأمين الرقابة الفعالة جهزت المصلحة نفسها بعناصر إنسانية ذات كفاءة واختصاص في حقول مختلفة وتشمل هذه العناصر:

- عشرين مساعدة اجتماعية.

- مرشد تربوي واحد.
- أخصائية في التدبير المنزلي.
- أخصائية بالتربية البدنية.
- أخصائي في التدريب المهني (غير متوفر حتى الآن).

هذا إلى جانب عدد من الإداريين توزعوا على وحدات مصلحة الخدمات الاجتماعية حسب متطلبات العمل.

وينضم إلى فريق العاملين في مصلحة الخدمات الاجتماعية العاملون في ملاك مصلحة الرعاية المتخصصة للمعاقين وهم:

- عشرون مساعدة اجتماعية.
- طبيب صحة عقلية واحد.
- طبيب صحة فيزيائية واحد.
- مدرب متخصص عدد ثلاثة.
- أخصائي في التأهيل المهني واحد.

وقد كانت الخدمات التي تؤديها المؤسسة الاجتماعية للأولاد الذين تسعفهم مصلحة الإنعاش الاجتماعي تقتصر على الإيواء والرعاية والتعليم العادي الابتدائي. ولكن المصلحة عملت جاهدة على إدخال خدمة أساسية هي التدريب المهني على مختلف مستوياته وفروعه تأميناً لمستقبل هذا العدد من المواطنين الذين تخرجهم سنوياً المؤسسات الاجتماعية المتعاقدة مع المصلحة وتدفعهم الى المجتمع ليأخذوا دورهم ويشاركوا في بناء هذا الوطن، فبدلاً من أن يخرج الولد مثلاً في سن الرابعة عشرة ليضيع في مجتمع لا يجد فيه عملاً يغنيه عن حاجة الغير أصبح يخرج في سن الثامنة عشرة أو ما بعد العشرين رجلاً صاحب مهنة تمكنه من إيجاد مكان لائق في مجتمع أصبحت الحياة فيه معقدة وصعبة.

ونظرة منا إلى عدد الأولاد الذين تسعفهم المصلحة في المؤسسات المهنية وإلى المستويات المهنية التي تؤمنها لهم تمكن من التعرف على عدد ومستوى المهنيين الذين تدفعهم المصلحة سنوياً لبناء الوطن.

التعليم المهني العالي (بكالوريا تكنيك)

وهو على مرحلتين تبدأ الأولى بعد الشهادة التكميلية الرسمية ولمدة سنتين (بكالوريا تكنيك قسم أول) والثانية تتبع الأولى لمدة سنتين أيضاً (بكالوريا تكنيك قسم ثان) وهناك ثلاث مؤسسات متعاقدة مع المصلحة لتأمين التعليم المهني في هذه المراحل (مؤسسة المونسنيور قرطباوي، المؤسسة المهنية العاملية، مؤسسة الأب نادر في دده الكورة).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع تلامذة التعليم المهني في هذه الفئتين والمسعفين من قبل المصلحة يجلسون إلى جانب تلامذة المديرية العامة للتعليم المهني في الامتحانات ويحصلون على شهادات رسمية.

التعليم المهني درجة أولى (بروفيه تكنيك)

وهو مرحلة أربع سنوات تدريب مهني تبدأ بعد نهاية مرحلة التعليم الابتدائي. ويتقدم الطالب بعد نهاية هذه المرحلة إلى الامتحانات الرسمية لدى مديرية التعليم المهني ليحصل على شهادة الكفاءة المهنية أو ما يسمونه بروفيه تكنيك.

التعليم المهني درجة ثانية وثالثة

وهو البرنامج الذي تؤمنه فقط المؤسسات الاجتماعية المتعاقدة مع المصلحة دون سواها للأولاد الذين لم يتمكنوا لسبب أو لآخر من اجتياز المرحلة الابتدائية وباتوا مهددين بالتشرد دون مدرسة أو عمل. فالمؤسسة الاجتماعية تعمل لتأهيل هذه الفئة من المواطنين وتزويدهم بمهن مختلفة تمكنهم من مواجهة

الحياة والاندفاع في المجتمع. وطلاب هذه الفئة يحصلون عند نهاية مرحلة تعليمهم هذه على شهادة مدرسية فقط.

والجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات المهنية وعدد المسعفين فيها من قبل المصلحة منذ إنشائها حتى مطلع عام ١٩٨٠.

تطور عدد المؤسسات المهنية وعدد المسعفين فيها

السنة	عدد المؤسسات	عدد المسعفين
١٩٦١	٤	٥٢٠
١٩٦٢	٧	٩٤٥
١٩٦٣	٩	١٢٦٠
١٩٦٤	١٥	١٤٥٨
١٩٦٥	١٥	١٤٨٣
١٩٦٦	٢١	١٦٧٠
١٩٦٧	٢٣	١٨٣٠
١٩٦٨	٢٧	٢١٩٥
٩٦٩	٢٨	٢٣٢٥
١٩٧٠	٢٨	٢٣٢٠
١٩٧١	٣١	٢٤٢٥
١٩٧٢	٣٠	٢٤٠٠
١٩٧٣	٣٠	٢٤٦٠
١٩٧٤	٤٦	٢٣٧٠
١٩٧٥	٤٦	٢٤٦٠
١٩٧٦	٤٦	٢٦٦٤
١٩٧٧	٤٦	٢٦٧٤
١٩٧٨	٤٤	٢٦٧٤
١٩٧٩	٦١	٤٣٩٤
١٩٨٠	٦٠	٤٤٠٩

إن المصلحة سعت إلى تطوير مستوى الرعاية عن طريق رفع سعر كلفة المسعف كما سبق وذكرنا. أما الوسائل الأخرى التي استعملتها المصلحة لهذه الغاية فقد كانت:

- المساهمة في إنشاء وتجهيز ٥٤ مؤسسة جديدة وذلك بموجب المرسوم رقم ١١١٩٥ تاريخ ١٩ /١١/ ١٩٦٢ والمرسوم رقم ١٧٦٥٠ تاريخ ١٩ /٩/ ١٩٦٤ والذي دفعت الدولة بموجبهما وعن طريق مصلحة الإنعاش الاجتماعي سبعة ملايين ليرة لبنانية بغية تعزيز قطاع المؤسسات الاجتماعية. مع العلم بأن معظم هذه المؤسسات هي ضمن الجهاز العامل في حقل الرعاية الاجتماعية حالياً.

- رفع مستوى العاملين والعاملات في المؤسسات الاجتماعية وذلك عن طريق تنفيذ برامج تدريبية معجلة لهم وذلك رغبة بعدم الاستغناء عنهم بل مساعدتهم على رفع مستواهم لتتناسب ومتطلبات الرعاية في المؤسسات. وعن هذه البرامج التدريبية سنتحدث مطولاً فيما بعد.

وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز

(هذه المعلومات هي لغاية أول نيسان ١٩٨٠)

بموجب المرسوم رقم ١١١٩٥ تاريخ ١٩/١١/١٩٦٢

محافظة بيروت

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المعقود	الباقي	ملاحظات
١. مؤسسة العمل الاجتماعي المطار	٣٠٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	١٨/١٢/٦٤	٢٥ داخلي ٢٢٥ خارجي	١٠٠ داخلي ٣٠٠ خارجي	–	سددت المؤسسة المساهمة
٢. الصليب الأحمر اللبناني	١٦٠ر٠٠٠ ل.ل.	–	–	–	–	حولت المساهمة إلى هبة
٣. الجمعية المسيحية للشابات	٣٢٥ر٠٠٠ ل.ل.	١/١/٦٧	٥٠ مهني داخلي ٢٥٠ مهني خارجي	–	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٤. مدرسة زهرة الإحسان	٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	–	–	–	–	حولت المساهمة إلى ميتم مار الياس
٥. مدرسة التدريب الاجتماعي		١٩/١٠/٦٧	تدريب مساعدات اجتماعيات ٤٠ تعليم خارجي ٢٠ تعليم داخلي	–	–	سددت المساهمة بكاملها بموجب عقد سابق

تابع وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز

تابع محافظة بيروت

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المفقود	الباقي	ملاحظات
٦. الوجبة المجانية – بيروت	٥٠٫٠٠٠ ل.ل.	لم توقع الاتفاق		–		لم توقع الاتفاق
٧. دار الأيتام الإسلامية بيروت	١٥٠٫٠٠٠ ل.ل.		تدريب مهني ٢٠٠ ولد من فئتي الحالات والأيتام	–		لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٨. إدارة مستشفى المقاصد الإسلامية	١٥٦٫٢٥٠ ل.ل.	٣١ /١٢/ ٧٤	تدريب ٤٠ ممرضة ١٠ مساعدات ممرضة ٥ قابلات قانونيات	– –	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٩. ميتم مار الياس	٩٠٫٠٠٠ ل.ل. ٥٠٫٠٠٠ ل.ل.		١٥٠ تعليم مهني العائد لزهرة الإحسان	١٥ تعليم مهني	١٣٥	سددت المؤسسة المساهمة
١٠. ميتم جمعية مار مخايل الأرثوذكسية	٣٥٫٠٠٠ ل.ل.	٢٨ /١٢/ ٦٧	٢٠ داخلي حالة اجتماعية ٢٠ داخلي أيتام	٢٠ تعليم مهني	٢٠	سددت المؤسسة المساهمة

تابع وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المعقود	الباقي	ملاحظات
محافظة جبل لبنان						
١١ . جمعية الشابات المسلمات الاوزاعي	٢٧٥ر٠٠٠ ل.ل.	١٠ /١/ ٦٦	١٠٠ حالة اجتماعية وأيتام مهني ونظري			لم تباشر المؤسسة بالتسديد
١٢ . جمعية الشابات العاملات البوشرية	٢٧٥ر٠٠٠ ل.ل.	٢٠ /١/ ٦٧	٧٥ مهني داخلي ٥٠ روضة مهنية			سددت المؤسسة المساهمة وهي تعمل على نفقتها حالياً
١٣ . مؤسسة الخدمات الاجتماعية الأوزاعي (مركز التأهيل الطبي لمعالجة الشلل)	٨٠ر٠٠٠ ل.ل.	٢٤ /٨/ ٦٩	إيواء ومعالجة وتعليم ٣٠ ولداً معاقاً			سددت المؤسسة المساهمة بموجب عقد سابق وهي تعمل على نفقتها
١٤ . مدرسة برج حمود	١٢٠ر٠٠٠ ل.ل.					لم تنفذ المؤسسة المشروع واعتبرت مخالفة.
١٥ . كلية مجلس أمناء سوق الغرب	١٩٠ر٠٠٠ ل.ل.	١٠ /١/ ٦٦	١٠٠٠ مهني	–	–	خالفت المؤسسة وتم بيعها ووضعها لا يزال قيد الدرس
١٦ . الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني	١٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	١ /١٠/ ٦٧	٦٥ نظري ٣٥ مهني	–	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
١٧ . دير قلب يسوع المطلة	١٢٥ر٠٠٠ ل.ل.	٩ /١٥/ ٦٥	٥٠ مهني	١٠٠ تعلم نظري خارجي	–	أشرفت المؤسسة على الانتهاء من التسديد
١٨ . بيت اليتيم الدرزي	٢١٦ر٠٠٠ ل.ل.	٣٠ /٣/ ٦٨	١٥٠ مهني	٢٥	١٢٥	سددت المساهمة

تابع وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز

تابع محافظة جبل لبنان

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المفقود	الباقي	ملاحظات
١٩ . جمعية إسعاف المشوهين	٣٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	٧ /٨/ ٦٧	–	–	–	لم ينفذ العقد صودرت الكفالة
٢٠ . روح القدس في بحشوش	١٢٠ر٠٠٠ ل.ل.		–	–	–	حولت المساهمة إلى مؤسسة القديسة ريتا في السانسة
٢١ . الراعي الصالح حمانا	٨٢ر٠٠٠ ل.ل.	٦ /٣/ ٦٧	١٠٠ حالة اجتماعية ١٨ من أصلهم مهني	١٠	٩٠	سددت المساهمة
٢٢ . الآباء البولسيين جونيه البوليسين	١٣٤ر٠٠٠ ل.ل.	٢٨ /٥/ ٦٧	١٦ أيتام وحالات أيتاء وحالات ٤٤ مهني خارجي	٢٢ أيتام وحالات ٢٠ خارجي	٢٢ خارجي	سددت المساهمة
٢٣ . مار يوحنا المعمدان حراش	١٤٩ر٠٠٠ ل.ل.	٢٠ /١/ ٦٧	٢٠٠ حالات وأيتام ٦٠ مهني	٣٠ حالة ويتيم	١٧٠ من أصلهم ٦٠ مهني	أشرفت المؤسسة من الانتهاء من تسديد المساهمة
٢٤ . مصح ضهر الباشق	١٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	٣١ /١٢/ ٧١	–	–	–	صدر مرسوم باعتبار المساهمة هبة وحول المشروع إلى وزارة الصحة .
٢٥ . الجمعية اللبنانية لإغاثة الضرير بعبدا	لم توقع الاتفاق					لم توقع الاتفاق

تابع وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز
محافظة جبل لبنان

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المعقود	الباقي	ملاحظات
٢٦ . مؤسسة توجيه الفتاة صاليا	٢٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	١٠ /٢/ ٦٧	١٠٠ حالة اجتماعية مهني	١٠	٩٠	سددت المساهمة
٢٧ . بيوت الشباب في عرمون	٧٥ر٠٠٠ ل.ل.					لم تنفذ المؤسسة المشروع واعتبرت مخالفة
٢٨ . مدرسة الشوف بعقلين	١٣٥ر٠٠٠ ل.ل.	١٦ /٣/ ٦٧	١١٦ تعليم مهني خارجي	٤٠ تعليم مهني خارجي	٦٦	سددت المؤسسة المساهمة
٢٩ . نادي الشبيبة الكاثوليكية	٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	٢٥ /٨/ ٦٥	١٠ تعليم مهني داخلي استفادة ٢٠ شاباً وشابة من النادي			لم تباشر المؤسسة بتسديد المساهمة
٣٠ . فتاة لبنان الاجتماعية غوسطا	١٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	٣١ /٦/ ٧٣	١٢٥ تعليم مهني خارجي ٣٠ تعليم مهني داخلي			سددت المؤسسة المساهمة
٣١ . التوجيه الاجتماعي المروج	١٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	١٣ /٩/ ٦٩	١٠٠ تعليم عادي داخلي ٨٠ تعليم مهني	١٠ مهني داخلي	٩٠	تم التوقيع ولم تباشر المؤسسة التنفيذ
٣٢ . متروبولية لبنان الأرثوذكسية	٦٠ر٠٠٠ ل.ل.					

تابع وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز

محافظة الشمال

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المعقود	الباقي	ملاحظات
٣٦ . معهد نادر دده	١٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	١٤ /٧/ ٦٥	١٠٠ ولد مهني	٩٠	٥٠	سددت المؤسسة المساهمة
٣٧ . ملجأ الأيتام طرابلس	٨٠ر٠٠٠ ل.ل.	٣٠ /١٠/ ٦٦	١٠٠ مهني	–	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٣٨ . مار أنطون طرابلس	١٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	٩ /١١/ ٦٧	١٠٠ مهني	–	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٣٩ . جمعية رعاية البائسين الشمال طرابلس	٢١٠ر٠٠٠ ل.ل.	٢٨ /٧/ ٦٧	٩٠ مهني أيتام وحالات اجتماعية	–	–	لم تسدد المساهمة
٤٠ . دار اليتيمة الإسلامية طرابلس	١٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	٣١ /١٢/ ٦٩	إيواء وتدريب مهني ٦٠ فتاة	١٥	٤٥	أشرفت المؤسسة على الانتهاء
٤١ . القديسة تريزا أميون	١٤٠ر٠٠٠ ل.ل.					رفضت الاستفادة من المساهمة
٤٢ . اغاثة الطفل اليتيم طرابلس	١٥٠ر٠٠٠ ل.ل.	١٩ /٢/ ٧٣	إيواء ٥٠ طفلاً رضيعاً تعليم وتدريب مهني ١٥٠ ولد من فئتي الحالات والأيتام			لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٤٣ . دير مار يعقوب البترون	٢٠٠ر٠٠٠ ل.ل.	١ /٦/ ٦٨				تم شراء المشروع من قبل الدولة بموجب قرار مجلس الوزراء وطلبت لجنة المراقبة مصادرة الكفالة
٤٤ . الجمعية الأرثوذكسية لعضد اليتامى ـ طرابلس	٦٠ر٠٠٠ ل.ل.	٣٠ /٧/ ٧٤	٥٠ مهني من فئة الأيتام والحالات			أنجز المشروع إلا أن المؤسسة لم تباشر بالتسديد بعد.

تابع وضع المؤسسات التي نالت مساهمة في الانشاء والتجهيز

محافظة الجنوب

اسم المؤسسة	قيمة المساهمة	تاريخ انجاز المشروع	العدد المتفق عليه	العدد المعقود	الباقي	ملاحظات
٥١ . جمعية المقاصد الإسلامية النسطية	١٥٦٫٠٠٠ ل.ل.	١ /١/ ٦٧	١٢٠ مهني خارجي	٦٠ مهني خارجي	٦٠ مهني خارجي	سددت المؤسسة المساهمة
٥٢ . رعاية اليتيم صيدا	١٠٠٫٠٠٠ ل.ل.	١ /١/ ٧١	١٠٠ مهني	٢٥ مهني	٧٥	سددت المؤسسة المساهمة .
٥٣ . جمعية البر والإحسان صور	٢٩٠٫٠٠٠ ل.ل.	٣٠ /٦/ ٧١	٢٠٠ حالة اجتماعية وأيتام مهني ونظري	–	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٥٤ . جمعية التعاون الريفي شوكين	٣٢٣٫٢٥٠ ل.ل.	٣٠ /١٠/ ٧٠	٥٠ مهني داخلي ١٥٠ نظري خارجي	–	–	لم تباشر المؤسسة بالتسديد
٥٥ . مؤسسة جوار النحل	١٤٠٫٠٠٠ ل.ل.	٢٥ /٨/ ٧٠	٥٠ يتيم وحالة	١٠	٤٠	سددت المساهمة

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ثانياً: مشاريع الخدمات الاجتماعية المشتركة مع الجمعيات الخيرية

انواعها، طرق تمويلها، وإدارتها

سبق وأشرنا إلى مهام مصلحة الخدمات الاجتماعية كما وردت في البند الثاني من المادة السابعة والعشرين من المرسوم التنظيمي رقم ٣١٢٧ تاريخ ٢٣ /١/ ١٩٦٠ وتعديلاته. فبموجب هذا البند تولت مصلحة الخدمات الاجتماعية مهمة تنسيق العمل بين الدولة وجميع المؤسسات الاجتماعية الخيرية التي تقوم بخدمات اجتماعية والتي لا تتوخى ربحاً تجارياً.

وبما أن مصلحة الإنعاش الاجتماعي، كما سبق وذكرنا أيضاً، لم تنشأ لتحل محل القطاع الخاص، بل لتدعمه وتطوره وتنسق معه فقد رسمت المصلحة خطة جديدة في حقل تنشيط الجمعيات الخيرية.

قبل إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقدم للجمعيات الخيرية مساعدة مالية مقطوعة كثيراً ما كانت تتضاءل إلى درجة لم تكن تسمح بالقيام بأي مشروع تظهر له نتائج إيجابية. وعندما كانت هذه المساعدة ترتفع يأتي عدم التوجيه وسوء الاستعمال ليبددا كل أثر لها. إلى جانب ذلك كله كانت المساعدة سنوية لا تضمن الاستقرار للجمعية. فالجمعية التي تحصل على مساعدة في السنة الأولى لا تضمنها في السنة الثانية، الأمر الذي جعل الجمعية تعيش في جو عدم الاستمرار.

هكذا كان الوضع قبل إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي: جمعيات خيرية عديدة يفوق عددها ٣٥٠٠ جمعية معظمها مشلول النشاط بسبب الضيق المادي

وفوضى العمل. وقليل منها يعمل بالفعل ولكنه بحاجة للتوجيه والمساعدة. ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن هذه الجمعيات الأهلية لعبت دوراً هاماً في تكوين رأي عام اجتماعي وفي توجيه نظر الدولة للمشاكل الاجتماعية ومطالبة المسؤولين بضرورة معالجتها بشتى الوسائل. وكان أن اعتمدت مصلحة الإنعاش الاجتماعي على خبرة هذه الجمعيات الخيرية في العمل الميداني. ولكنها بدلاً من أن تمنحها المساعدات المالية دون قيد أو شرط نهجت معها نهجاً جديداً هو مبدأ العمل المشترك. وهذه المشاركة بين مصلحة الإنعاش الاجتماعي والجمعيات الأهلية أمّنت بصورة ضمنية رقابة من الجهاز الحكومي على الجهاز الأهلي، وفي الوقت نفسه رقابة من هذا الأخير على الجهاز الحكومي. وعلى ضوء هذا الواقع يكون دور مصلحة الإنعاش كنقطة التلاقي ما بين العمل الحكومي والعمل الشعبي.

إن اشتراك موظفي مصلحة الإنعاش في هذه الأعمال المشتركة لا ينبع من رغبة المصلحة في فرض وصاية على المشروع المشترك، بل يهدف في حقيقة الأمر إلى تأمين الجهاز التقني لتوجيه العمل وفق أهداف المصلحة العامة.

وإذا كان النشاط الاجتماعي الأهلي قد سبق زمنياً النشاط الحكومي في هذا المضمار فإن مهمة مصلحة الإنعاش الاجتماعي هي تنظيم هذا النشاط تنظيماً عملياً مدروساً وابعاد الارتجال والفوضى ومنعها من التسرب إليه.

عملت مصلحة الخدمات الاجتماعية على تنسيق العمل الحكومي أو الرسمي مع العمل الأهلي في الحقل الاجتماعي وذلك عن طريق التعاقد مع بعض الجمعيات الخيرية التي لها ماض مجيد في الخدمة الاجتماعية لإدارة وتسيير مشاريع تعود بالنفع على المجتمعات الإقليمية ذات الحاجة الماسة لهذه الخدمات.

وقد بدأت المصلحة عملها هذا في العام ١٩٦١ حيث وقعت عشرة عقود كان الاعتماد المخصص لها مئة وخمسين ألف ليرة تضاعف لدى نهاية العام فأصبح

ثلاثماية ألف ليرة وفي عام ١٩٦٢ ارتفع عدد العقود فأصبح تسعة عشر عقداً كما أن الاعتماد المالي ارتفع كذلك إلى ضعفه. وفي عام ١٩٦٣ أصبح عدد العقود ثلاثة وثلاثين عقداً والاعتماد المخصص مليون ليرة لبنانية.

أما في عام ١٩٦٤ فقد بلغ الاعتماد مليون ونصف المليون ليرة لبنانية وعدد لعقود ثمانية وأربعين عقداً. وفي عام ١٩٦٥ ارتفع العدد إلى تسعة وخمسين عقد عمل مشترك وأصبح الاعتماد مليون وستماية ألف ليرة لبنانية. وخلال عام ١٩٦٦ كان عدد الجمعيات الخيرية المتعاقدة مع المصلحة قد أصبح ثمانية وستين جمعية نشأ عنها مائة وواحد وعشرون مركزاً منتشراً في جميع أراضي الجمهورية وبخاصة المناطق النائية منها.

وفي مطلع عام ١٩٧٤ أصبح عدد الجمعيات المتعاقدة مع المصلحة ٩٢ جمعية انبثق عنها ١٢٢ مشروعاً إلى جانب المخيمات الصيفية للأولاد التي كانت تساعدها المصلحة عن طريق تأمين المواد الغذائية المقدمة من قبل مشروع التغذية المشترك مع منظمة الأغذية العالمية. وقد توقفت هذه المخيمات منذ بدء الأحداث أي عام ١٩٧٥ حتى الآن.

وفي عام ١٩٨٠ أصبح عدد الجمعيات المتعاقدة مع المصلحة مائة وخمس جمعيات انبثق عنها مائة وثمانية عشر عقداً أنشيء بموجبها مائة وخمسون مشروعاً مشتركاً أنفقت المصلحة عليها خلال هذا العام سبعة ملايين ليرة لبنانية.

ونورد في جدول مفصل يعطي صورة واضحة عن توزيع هذه المشاريع منذ إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي وحتى أواخر عام ١٩٨٠.

جدول تطور المشاريع الاجتماعية المشتركة مع الجمعيات الأهلية في المدن والريف

مراكز خدمات اجتماعية مشتركة

العام	عدد العقود المشتركة	مجموع عدد المراكز	مراكز صحية اجتماعية	خدمات اجتماعية على أنواعها	خدمات فردية للأسرة	دور حضانة نهارية	دور مشردين ومنحرفين	دور للمعاقين جسدياً	مراكز للمتخلفين عقلياً	مخيمات صيفية
١٩٦١	١٠	٢٦	١	١٨	١	٥	—	—	—	١٠١
١٩٦٢	١٩	٤٣	١٠	٢١	١	٩	—	—	—	٢
١٩٦٣	٣٣	٨٧	٢٤	٢٢	١	١٠	١	—	—	٢٩
١٩٦٤	٤٨	٩٦	٣٥	١٥	٢	١١	١	—	—	٣٢
١٩٦٥	٥٩	١١٤	٤٣	١٨	٢	١٢	٢	—	١	٣٦
١٩٦٦	٦٨	١٢١	٤٣	١٨	٣	١٤	٢	—	١	٤٠
١٩٦٧	٧١	١٥٩	٥٢	٢١	٣	١٩	٢	—	١	٦١
١٩٦٨	٧٠	١٧٨	٥٩	٢١	٣	١٧	٢	—	١	٧٥
١٩٦٩	٨٢	١١٩	٦٥	٢٧	٢	٢٠	٣	١	١	—
١٩٧٠	٨٢	١١٣	٦٨	١٧	١	٢٠	٣	١	٢	—

تابع جدول تطور المشاريع الاجتماعية المشتركة مع الجمعيات الأهلية

العام	عدد العقود المشتركة	مجموع عدد المراكز	مراكز صحية اجتماعية	خدمات اجتماعية على أنواعها	خدمات فردية للاسرة	دور حضانة نهارية	دور مشردين ومنحرفين	دور للمعاقين جسدياً	مراكز للمتخلفين عقلياً	مخيمات صيفية
١٩٧١	٧٨	١٠٧	٦٥	١٦	٢	١٩	٢	١	٢	–
١٩٧٢	٨٤	١١٦	٧١	١٨	–	٢١	٢	٢	٢	–
١٩٧٣	٩٠	١٢٢	٧٤	٢٠	–	٢١	٢	٣	٢	–
١٩٧٤	٩٢	١٢٤	٧٤	٢٠	–	٢٢	٣	٣	٢	–
١٩٧٥	٩٦	١٢٢	٧٦	١٩	–	٢٠	١٠	١	٢	٢
١٩٧٦	٩٦	١٢٢	٧٦	١٩	–	٢٠	١	٢	٢	٢
١٩٧٧	٨٩	١٢١	٧٤	٢١	–	١٩	١	٢	٢	٢
١٩٧٨	٩٦	١٣٠	٧٧	٢١	–	٢٤	٣	٣	٢	–
١٩٧٩	١١٨	١٥٦	٩٤	٢٤	–	٣٠	٢	٤	٢	–

عام	عدد العقود المشتركة	مجموع عدد المراكز	مراكز صحية اجتماعية	مراكز خدمات اجتماعية	مراكز خدمات تربوية						
					مراكز دور حضانة نهارية	دور للمتخلفين عقليا	دور للمنحرفين	دور للمعاقين جسديا	مراكز تنظيم اسرة	مراكز للاتقان الحرفي	مراكز للتدريب	مراكز للمكفوفين
١٩٨٠	١١٨	١٥٠	٩٢	١٨	٣١	١	١	٣	١	١	١	١

أما عدد أعضاء الجمعيات العاملين في اللجان المشتركة بين المصلحة والجمعيات الأهلية التي تدير جميع هذه المشاريع فقد بلغ ٢٣٧ عضواً خلال عام ١٩٨٠.

واذا شئنا البحث في الخدمات التي تقدمها هذه المراكز فيمكننا تلخيصها بما يلي:

- مراكز صحية اجتماعية تقوم بالخدمات التالية:

أ - تطبيب علاجي ووقائي

ب - ارشاد صحي

ج - تقديم الأدوية

د - خدمات اجتماعية لتعليم التفصيل والخياطة والتدبير المنزلي ومكافحة الأمية ومكتبة ونادي ترفيهي وارشادات وصناعات يدوية.

- مراكز خدمات اجتماعية وتقوم بالخدمات التالية:

أ - مبادىء تربية الطفل حسب الأصول الحديثة.

ب - تعليم التفصيل والخياطة والأشغال اليدوية والصناعات اليدوية المختلفة.

ج - مكافحة الأمية

د - ارشادات وتوجيهات مختلفة

هـ - أصول الطهي والتغذية

و - مكتبة للمطالعة

- دور الحضانة النهارية وتقوم بالخدمات التالية:

أ - حضانة الأطفال بين سن الأربعة أشهر والست سنوات

ب - تقديم الغذاء والألبسة الاضافية لهم

جدول توزيع المشاريع المشتركة مع الجمعيات الخيرية حسب المحافظات
بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣١

اسم المحافظة	مراكز صحية اجتماعية	مراكز خدمات اجتماعية	دور حضانة نهارية	دور للمتخلين عقلياً	دور للمنحرفين	دور للمعاقين جسدياً	مراكز تنظيم الأسرة	مراكز للاتقان الحرفي	مراكز للتدريب	مراكز للمكفوفين	المجموع العام
محافظة بيروت	٨	٣	٨	١	–	–	–	–	١	–	٢١
محافظة جبل لبنان	٣٧	٩	٩	–	١	٢	–	–	–	١	٥٩
محافظة البقاع	١٤	٢	١	–	–	–	–	–	–	–	١٧
محافظة الجنوب	١٢	١	٨	–	–	–	١	١	–	–	٢٣
محافظة الشمال	٢١	٣	٥	–	–	١	–	–	–	–	٣٠
المجموع العام .	٩٢	١٨	٣١	١	١	٣	١	١	١	١	١٥٠

أما نتائج هذا التعاون مع الجمعيات الأهلية على انشاء وادارة هذه المشاريع فقد ساعدت على:

١ ـ خلق جو من الثقة المتبادلة بين الدولة وأهالي المنطقة.

٢ ـ تدريب السكان على تفهم حاجاتهم ومشاكلهم المحلية والتعاون مع السلطة لتداركها.

٣ ـ توعية السكان على امكاناتهم المادية والبشرية والعمل على تسهيل تعاونهم لاستخدام هذه الكفاءات بغية استغلال الثروات الطبيعية لخدمة أنفسهم، وتسهيل بقائهم في قراهم.

٤ ـ تهيئة المرأة لتعمل في وسطها وافساح المجال أمامها للمساهمة في رفع مستوى العائلة ومن ثم البيئة.

٥ ـ حماية الأطفال والمعوزين من مخاطر التشرد وسوء التغذية.

٦ ـ رفع مستوى المنطقة بوجه عام من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلي جدول بالعدد الاجمالي للمستفيدين من هذه الخدمات خلال عام ١٩٨٠.

النشاط الصحي:

١ ـ عدد المرضى المستفيدين ٨١٦٨٢ مريضاً

- صحة عامة ٥٤٦٦٥
- اطفال ٢٦٩٥٥
- نساء ٦٠٢٧
- رأس ٥٩٤
- قلب ٨٠٨
- جلد ١٧٤٧
- أسنان ٨٨٦

٢ ـ حماية أمومة وطفولة	٣٠٨٤	أماً
٣ ـ حقن مختلفة	١٣٩١٧	حقنةً
٤ ـ وزن ضغط	١٣٣٤٦	مريضاً
٥ ـ فحوصات مخبرية	١١٥٥٣	فحصاً
٦ ـ غيارات مختلفة	٥٦٥٢	غياراً
٧ ـ تلقيح	٣٤٩٦	لقاحاً
النشاط الاجتماعي:		
١ ـ تفصيل وخياطة	٩٤٦	فتاةً
٢ ـ اشغال يدوية وتطريز	٧٩٦	فتاةً
٣ ـ تدبير منزلي	٦٨١	فتاةً
٤ ـ محو أمية	١٥٩٦	فتاةً وشاباً
النشاط التربوي:		
١ ـ حضانة نهارية	١٥٨٥	طفلاً
٢ ـ معاقون جسدياً	٤٠	معاقاً
٣ ـ معاقون عقلياً	١٥	معاقاً
٤ ـ تنظيم أسرة	٢٠٠٩	نساء
٥ ـ خدمات فردية	٨٣٤	أسرة
٦ ـ تدريب على طرق التربية الناشطة	٢١٨٠	مندوباً
٧ ـ وجبة الغذاء مجاناً	٥٠٠	طفل

مبادىء تمويل المشاريع المشتركة

تكون مساهمة المصلحة: نقدية فقط رغم وجود الخدمة التي يؤمنها موظفو المصلحة ولكنها لا تحسب على الجمعية. وتكون هذه المساهمة بنسبة لا تزيد عن ٧٠٪ من قيمة المشروع.

أما مساهمة الجمعية فهي: نقدية وعينية وخدمات بنسبة ثلاثين بالمائة من مجموع موازنة المشروع. وتكون المساهمة النقدية ٢٠٪ من مجموع مساهمة الجمعية.

ادارة مشاريع الخدمات الاجتماعية المشتركة.

وكما ان المصلحة والجمعية الخيرية يشتركان في تمويل المشاريع كذلك فهما شريكان في ادارتها. فبموجب العقد النموذجي تنشأ لجنة ادارية مشتركة بين طرفي العقد ـ المصلحة والجمعية الخيرية ـ ويرأس هذه اللجنة أحد موظفي المصلحة ويكون مقررها من قبل الجمعية الى جانب عضو أو عضوين من كل طرف. ويكون رئيس اللجنة هو الرئيس المباشر للعاملين في المشروع. وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية وتتخذ القرارات المناسبة لتسيير العمل من خلال محاضر جلسات رسمية موقعة من قبل الرئيس والمقرر والأعضاء. ولا تصبح هذه القرارات نافذة الا بعد الموافقة عليها من قبل رئيس مصلحة الخدمات الاجتماعية وتصديقها من قبل مدير عام المصلحة.

أما العاملون في هذه المشاريع فيخضعون الى امتحان يتناسب وشروط الوظيفة التي سيشغلون ومن ثم يصدر تعيينهم بقرار من المدير العام بناء على اقتراح رئيس مصلحة الخدمات الاجتماعية.ويخضع هؤلاء العاملون لقانون العمل من حيث التعويضات والاجازات الادارية والمرضية ولنظام اداري صادر عن مدير عام المصلحة. وتنتهي خدمات هؤلاء العاملين بانتهاء العمل بالمشروع أو بناء لأسباب أخرى تحددها الأنظمة.

ثالثاً: المشاريع المنبثقة عن المصلحة مباشرة

تمول المصلحة وحدها بعض المشاريع الاجتماعية. وتشرف على ادارة هذه المشاريع لجان مشتركة من موظفي المصلحة وأهالي المنطقة التي تقع فيها مثل هذه المشاريع. ويبلغ عدد هذه المشاريع ٦١ مشروعاً موزعة على الشكل التالي:

- ٣٨ مركزاً صحياً اجتماعياً ثلاثة منها كانت سابقاً مخصصة للنقابات العمالية (في بيروت صيدا أو طرابلس) أما اليوم فهي لجميع فئات الشعب المحتاجة.
- مركز صحي اجتماعي نموذجي مقره بدارو.
- ٢٢ مركزاً للخدمات الشاملة.

وسنتحدث الآن بالتفصيل عن كل صنف من هذه المشاريع:

١ - المراكز الصحية الاجتماعية

تؤمن هذه المراكز الخدمات الصحية من علاجية ووقائية. كما تؤمن التدريب للفتيات على الفنون المختلفة من خياطة وتفصيل وتدبير منزلي وبعض الصناعات اليدوية. هذا الى جانب صفوف محو الأمية وذلك في المراكز التي تحتوي على فروع اجتماعية. يضاف الى ذلك النشاطات التي تقوم بها هذه المراكز والتي لن يرد ذكرها في الجدول اللاحق بشكل رسمي محصور. إنما تجدر الاشارة اليها كونها شكلت جزءاً هاماً من نشاطات المراكز كالحملات الارشادية والصحية في المنازل وحملات التلقيح في المدارس وتوزيع المساعدات

الغذائية والحياتية على المهجرين في عدد كبير من القرى التي تدخل ضمن نطاق خدمات المراكز . هذا إلى جانب حملات التلقيح في المدارس وتوزيع المساعدات الغذائية والحياتية على المهجرين في عدد كبير من القرى التي تدخل ضمن نطاق خدمات المراكز .

والجدول التالي يبين النشاطات الأخرى المحددة التي قامت بها المراكز الصحية الاجتماعية خلال عام ١٩٨٠ .

خدمات صحية

الخدمة	العدد
صحة عامة	٣٠٧٣٨
أطفال	٢١١٧٩
نساء	٦٥٢٢
رأس	١٢٤٨
قلب	٤٢٣
أسنان	٨٣٤٩
حقن	٨٢٧٤
ضغط	١٠٥١٦
فحوصات مخبرية	٨٢٧٤
غيارات	٥٣٠٣
صحة مدرسية	٦٥٨
تلقيح	٤٩٩٠
حوامل وولادة	١٤٠
أعصاب وعيون	٧٦٤
أمراض جلدية	٤٤٥

خدمات اجتماعية

الخدمة	العدد
تفصيل وخياطة	١٩٦
أشغال يدوية وتطريز	٣٦٢
تدبير منزلي	٦١
أبحاث اجتماعية وتنظيم أسرة	٢٢٦٣
زيارات منزلية	٤٣٢
خدمات ومقابلات فردية	٢٨٥
إحالات إلى جهات أخرى	١٢٥

خدمات تربوية

الخدمة	العدد
محو أمية	١٥٦
تثقيف وتوعية	٥٤٦
حضانة نهارية	١٠٠٨

وقد ساهم المستفيدون من خدمات هذه المراكز بنفقات رمزية بلغ مجموعها خلال عام ١٩٨٠ ما قيمتها مائة ألف ل.ل. تقريباً.

وقد فرضت مصلحة الإنعاش الاجتماعي المساهمة النقدية على المستفيدين لكي تجعل من الخدمة عملاً إيجابياً وجدياً في الوقت نفسه. وقد توحدت هذه المساهمة في جميع المراكز بحيث أصبحت مفصلة كما هي واردة في الجدول التالي:

الرسوم العائدة لمراكز الخدمات الاجتماعية

المعتمدة خلال عام ١٩٨٠

١ ـ المراكز الصحية الاجتماعية ـ القسم الصحي

نوع الخدمة	الرسم ل.ل.
ـ معاينة	٢ر٠٠
ـ حقن في العرق والعضل	٠ر٥٠
ـ تخطيط القلب	١٠ر٠٠
ـ ولادة في المركز	١٠٠ر٠٠
ـ ولادة خارج المركز (ليلاً نهاراً)	٢٥ر٠٠
ـ عملية صغيرة في المركز	١٠ر٠٠
ـ معالجات مختلفة وتحاليل (بول، سكري، زلال)	١ر٠٠
ـ تلقيح (كوليرا، جدري، ثلاثي، شلل...)	مجاناً
طب أسنان	
ـ خلع ضرس (زيارة عادية)	٣ر٠٠
ـ حشوة عادية	٥ر٠٠
ـ حشوة مع قطع العصب	١٥ر٠٠
ـ وجبة كاملة عادية	٢٠٠ر٠٠
ـ وجبة كاملة نصف ممتاز	٥٠٠ر٠٠
ـ نصف وجبة	٧٥ر٠٠
	أو ١٠٠
ـ كل ضرس في جسر	٢٠ر٠٠
ـ صورة أشعة	٣ر٠٠
٢ ـ الأقسام الاجتماعية ومراكز الخدمات الاجتماعية	**الرسم ل.ل.**
ـ خياطة وتفصيل (الدورة السنوية)	٣٠ر٠٠

تابع الرسوم العائدة لمراكز الخدمات الاجتماعية

نوع الخدمة	الرسم ل.ل.
- تدبير منزلي (الدورة السنوية)	١٥ر٠٠
- تطريز (الدورة السنوية)	١٠ر٠٠
- محو الأمية	مجاناً
- اشتراك في المكتبة سنوياً	١٠ر٠٠
٣ - دور الحضانة النهاية	
- أطفال دون ثلاث سنوات مع طعام	١٠ر٠٠
- أطفال دون ثلاث سنوات بدون طعام	٥ر٠٠
- أطفال مع وجبة الغذاء	٥ر٠٠
- أطفال بين سن الثالثة والسادسة دون وجبة الغذاء	٣ر٠٠
- وجبة الغذاء المجانية	١ر٠٠
٤ - المخيمات الصيفية	مجاناً
٥ - المشردون	مجاناً
٦ - المعاقون عقلياً دون وسائل النقل	٢٠ر٠٠

ولا بد لنا من إعطاء صورة عن تطور هذه المراكز منذ إنشاء المصلحة حتى أواخر عام ١٩٨٠ والجدول التالي يعطينا هذه الصورة.

تطور المراكز الصحية الاجتماعية المنبثقة عن المصلحة مباشرة

من عام ١٩٦١ ـ ١٩٨٠

السنة	عدد المراكز	الاعتمادات	عدد المستفيدين
١٩٦١	٢	٩ر٦٥٠	٤٢ر٨٤٢
١٩٦٢	٢	١١٧ر٠٨٠	٤١ر٠١٨
١٩٦٣	٦	٢٦٥ر٢٣٠	٤٢ر٢٦٦
١٩٦٤	٧	٢٨٧ر٣٤٥	٥٧ر٢٠٣
١٩٦٥	٨	٣٩٧ر٤٥٠	٦٦ر٤٦٢
١٩٦٦	٩	٤٩٢ر٨٠٠	٧٤ر٩٥٨
١٩٦٧	١٠	٤٩١ر٥٠٠	٧٣ر٦٩٣
١٩٦٨	١٠	٦٠١ر٥٨٠	٧٦ر٦٦٦
١٩٦٩	١٤	٦٢١ر٢٠٠	٧٣ر١٤٦
١٩٧٠	١٩	٨٣٠ر٠٠٠	٨٢ر١٢٢
١٩٧١	٢١	٨٦٠ر٠٠٠	٩٠ر٤٢٧
١٩٧٢	٢٣	١٠٥٦ر٠٠٠	٩٠ر٣٥٠
١٩٧٣	٢٥	١١٥٦ر٠٠٠	٥٩ر٤٧٤
١٩٧٤	٢٥	١١٥٦ر٠٠٠	—
١٩٧٥	٣٧	٢ر٥٥٨ر٥٠٠	—
١٩٧٦	٣٧	٢ر٦٠٦ر٠٠٠	—
١٩٧٧	٣٨	٢ر٦٩٢ر٠٠٠	—
١٩٧٨	٣٨	٢ر٦٩٢ر٠٠٠	—
١٩٧٩	٣٨	٤ر٣٠٦ر٦٠٠	١٠٨٦٠٨
١٩٨٠	٣٨	٤ر٠٩٠ر٠٠٠	١١٣٢٥٧

ملاحظة: لقد انعدمت لدينا الإحصاءات عن عدد المستفيدين خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٤ و١٩٧٨ بسبب أحداث الأمسية التي وقعت في لبنان.

٢ ـ المركز الصحي الاجتماعي النموذجي

إلى جانب هذه ا لمراكز الثمانية والثلاثين أنشأت المصلحة المركز الصحي الاجتماعي النموذجي وجعلت مقره بيروت. والغاية من إنشاء هذا المركز هو العمل الصحي الاجتماعي عن طريق توجيه وتهيئة وإرشاد وتدريب الأطباء وطلاب الصف النهائي في كليات الطب والممرضات القانونيات والممرضات المساعدات والمساعدات الاجتماعيات لتكوين فرق صحية اجتماعية خاصة بالأرياف. والغاية الأخرى من إنشاء هذا المركز هو مساعدة المراكز الصحية الاجتماعية التابعة للمصلحة والمشتركة مع الجمعيات الخيرية والموزعة في المناطق الريفية على متابعة المرضى عن طريق تأمين الفحوصات المخبرية والشعاعية لتكسب هذه المراكز ثقة المواطنين.

وبما أن التدريب هو من مهام المركز الأساسية فلا بد منم إعطاء صورة عن عدد المتدربين وفئاتهم الذين تدربوا في هذا المركز منذ إنشائه حتى مطلع عام ١٩٨٠.

ـ ٧٤ طالب طب في السنة الخامسة أوفدوا من الجامعة اليسوعية. وقد استمعوا إلى محاضرات نظرية وشاهدوا أعمالاً تطبيقية بصورة مباشرة أثناء معاينة المرضى في أسرة المستشفى.

ـ ١٠٠ ممرضة مساعدة تابعت دورة كاملة في التدريب على التمريض لمدة سنة واحدة وبعضهن لسنة ونصف، حيث آنجزن بنجاح الامتحان النهائي وأصبحن مؤهلات لتأمين وظيفتهن كممرضات مساعدات في المركز الصحي الاجتماعي ا لنموذجي أو في المراكز الصحية الاجتماعية المنبثقة عن المصلحة أو المشتركة مع الجمعيات الخيرية.

ـ ١٦٠ ممرضة أوفدن من مدرسة العناية والتمريض التابعة لوزارة الصحة اللبنانية ومن الكلية الفرنسية لكي يألفن أساليب عمل مهنتهن. وقد تابعن

محاضرات تطبيقية ونظرية وعملن إلى جانب المرضى.

- ٧٢ مساعدة اجتماعية وعامل اجتماعي ومضيفة حضروا دورات تدريبية حول الأمور التالية:

- النواحي الصحية الاجتماعية التي تساعد على تفهم المرضى اجتماعياً وإنسانياً.
- كيفية إجراء بحث صحي اجتماعي عن مرضى القرية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه كان من المنتظر أن تزداد هذه الأعداد لولا توقف المركز عن تأدية خدماته كاملة منذ منتصف عام ١٩٧٥ بسبب وجوده الجغرافي على حدود التماس (منطقة بدارو الطيونة) الأمر الذي جعل إقفاله حتمياً. وتعمل المصلحة حالياً على ترميمه ليعود إلى سابق عهده ولتؤمن له انطلاقة جديدة.

وفيما يلي بيان موجز بحركة العمل في المركز الصحي الاجتماعي النموذجي منذ سير العمل فيه بتاريخ ٢٣ تموز سنة ١٩٦٣ وحتى نهاية ١٩٧٩

المعالجة الصحية في المستشفى		المعاينات الخارجية		المختبر	الأشعة	التخطيط	
السنة	عدد المرضى المعالجين في المستشفى	عدد أيام الاستشفاء	عدد المعاينات الخارجية	فرع المختبر	فرع الأشعة عدد المرضى	الأفلام	تخطيط القلب
١٩٦٤	٢٢٥	٥١٧٨	٢٥٢٦	٢٨٩٧	٣٤٨	١٤٤٩	١٣١
١٩٦٥	٣٦٧	٦١١٧	٢٧٥٣	٣٦٠٩	٣٩١	١٦٤٧	٢٢٦
١٩٦٦	٤٥٦	٦٨٧٤	٣٨٨٩	٣٧٢٧	٥٤٦	١٨٦٥	١٥٧
١٩٦٧	٥٥١	٧٤٣٠	٣٠٤٨	٤٨٦١	٥٦٢	١٩٩٢	٢٥١
١٩٦٨	٦٥٣	٧٣٠٠	٤٠٧٦	٦١٨٦	٦٧٦	٢٢٢٥	٢٨١
١٩٦٩	٧٢٩	٧٥٧٠	٤٠٥٣	٧٠٣٢	٦٨٥	٢٠٢٢	٣٤٤
١٩٧٠	٨٧٢	٧٧٣٩	٣٨٤٩	٨٨٧٨	٨٣٤	٢٣٧٠	٣٨٥
١٩٧١	٩٨٨	٨٠١٣	٣٩٢٢	٩٣٣٣	٩٥٠	٢٧٤٢	٤١٢
١٩٧٢	٩٩٥	٧٤٧٠	٤١٠٤	٨٢١٨	١٢٠٣	٣٥٤٩	٤٥٠
١٩٧٣	٩٧١	٦٦٩٤	٣٩٦٢	٩٥٣٠	١٢٠٦	٣١٨٦	٤٥٨
١٩٧٤	١٠٤١						
١٩٧٥	٦٥٢						
١٩٧٦	–						
١٩٧٧	–						
١٩٧٨	٩٣						
١٩٧٩	–						

(١) يتقبل المركز الوافدين من المراكز الصحية في الملحقات والبالغ عددها ١٥٤ مركزاً (٩٤ مركز مشترك مع الجمعيات الخيرية و٦٠ مركزاً صحياً اجتماعياً ومركز خدمات شاملة).

(٢) إن عدد الأسرة في المركز هو ٢٧ سريراً ١٣ منها للنساء و٩ للرجال وأربعة للأطفال وواحد للموظفين.

جدول موجز بعدد المرضى والمتدربين الذين دخلوا المركز الصحي الاجتماعي النموذجي منذ إنشائه حتى مطلع عام ١٩٨٠

سنة	مرضى	أطباء	ممرضات متدربات	مساعدات ممرضات	مساعدات اجتماعيات	مضيفات
١٩٦٣	٢٨	—	—	—	—	—
١٩٦٤	٢٢٥	٢	٦	٧	٧	٣
١٩٦٥	٣٦٧	٢	٢٨	٤	٣	٨
١٩٦٦	٤٥٦	٤	١٦	١٢	٢٠	—
١٩٦٧	٥٥١	٤	١٥	١٠	١١	—
١٩٦٨	٦٥٣	٥	١٦	٨	٨	—
١٩٦٩	٧٣٩	٧	٧	٩	٦	—
١٩٧٠	٨٧٢	١٠	٥	١٣	٦	—
١٩٧١	٩٨٨	٥	١٠	٣	—	—
١٩٧٢	٩٩٥	٩	١١	٤	—	—
١٩٧٣	٩٧١	١٤	١٣	٣	—	—
١٩٧٤	١٠٤١	٦	١١	١٩	—	—
١٩٧٥	٦٥٢	٤	١٣	٧	—	—
١٩٧٦	٣٥	٢	٩	١	—	—
١٩٧٧	—	—	—	—	—	—
١٩٧٨	٩٣	—	—	—	—	—
١٩٧٩	—	—	—	—	—	—

- أما الإحصاءات العائدة لسنوات ١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩ فلم تدرج لأن الأحداث لأضرار التي لحقت بالمركز منعت المرضى والمتدربين من الوصول إليه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١ ولغاية تاريخ وضع هذه الدراسة أي عام ١٩٨٠.

بيان بعدد المرضى الذين دخلوا للمعالجة

منذ عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٩

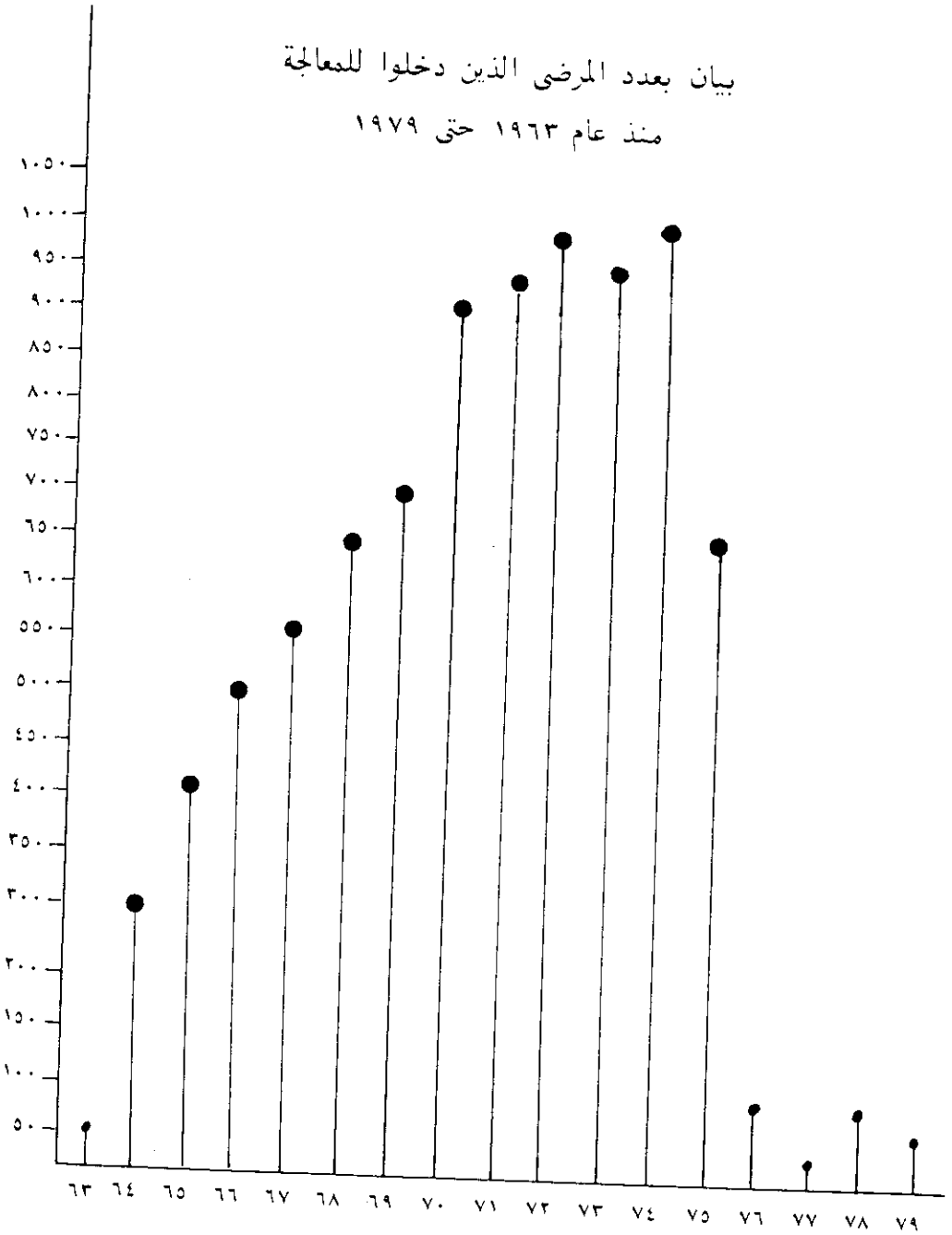

بيان بعدد الأطباء

منذ عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٩

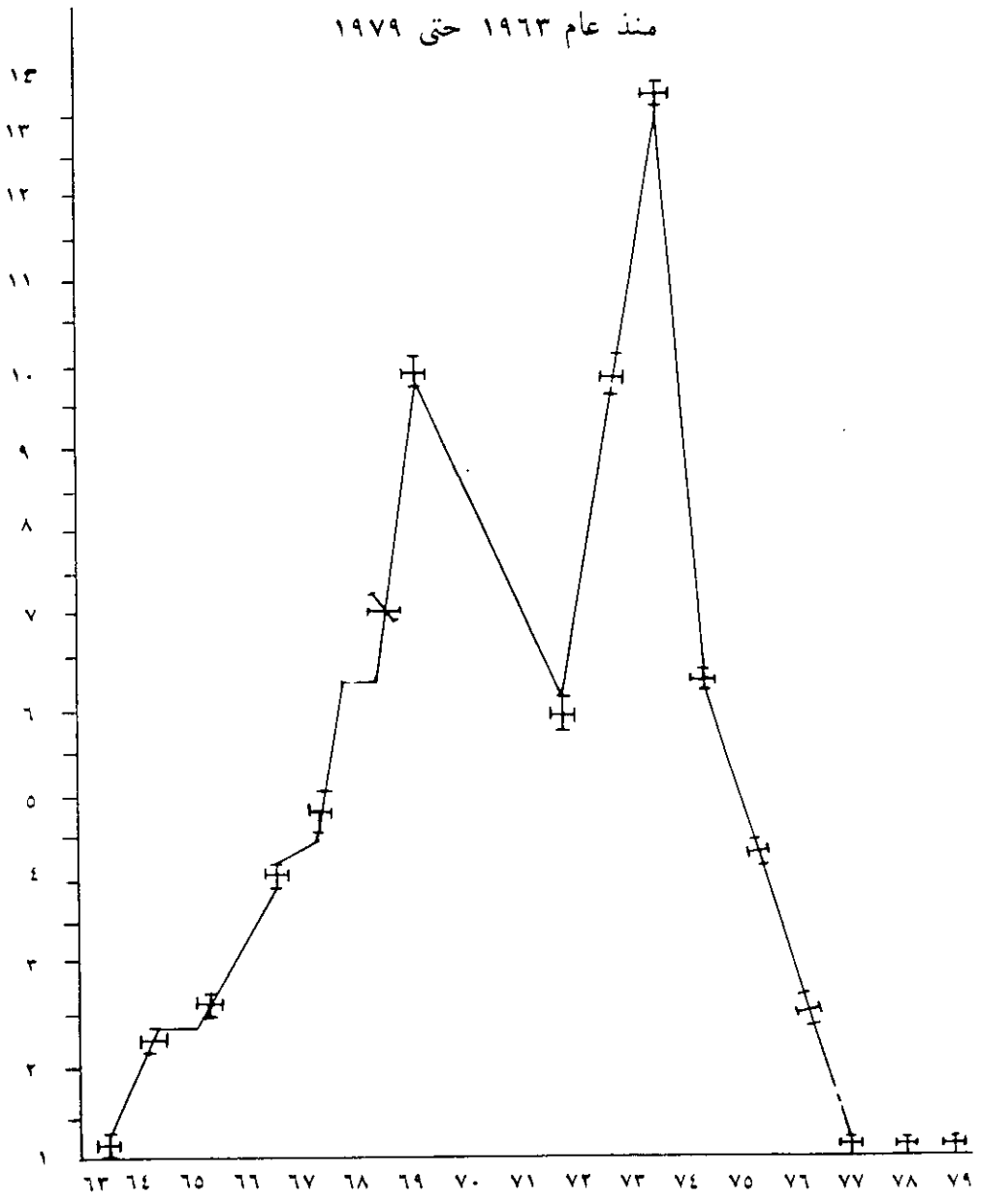

بيان بعدد المرحات المتدربات

منذ عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٩

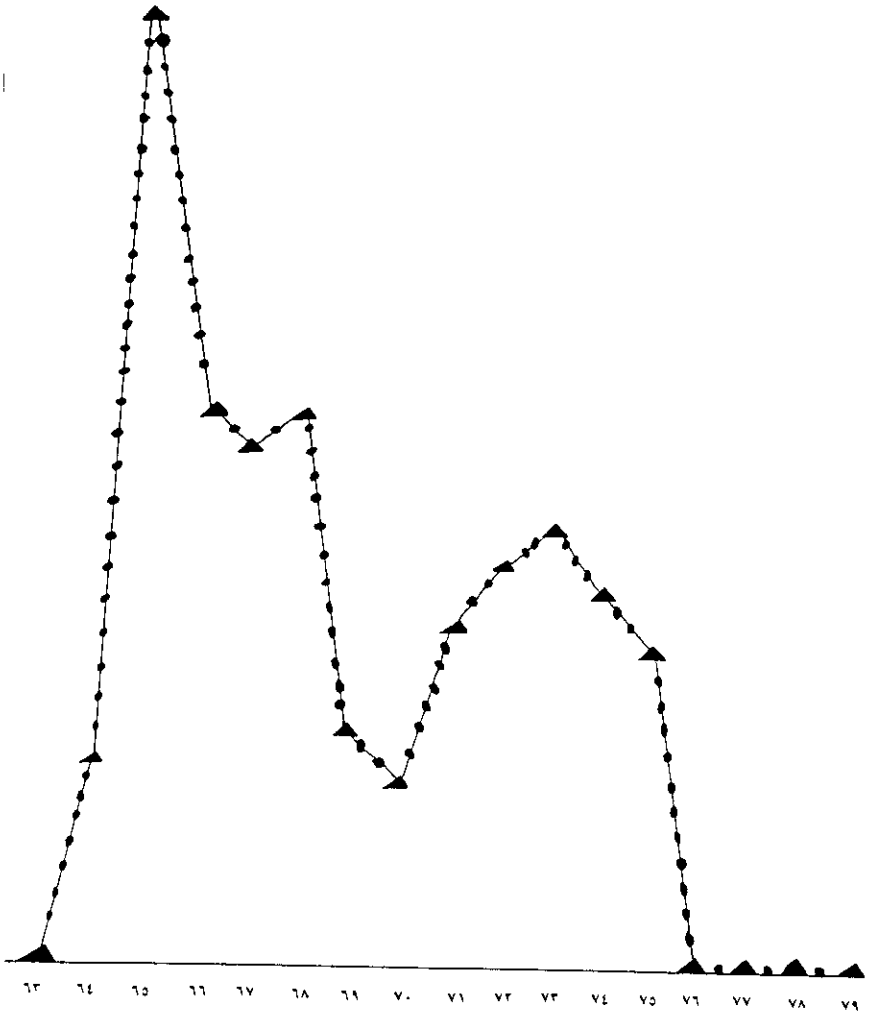

بيان بعدد المرضات المساعدات

منذ عام ١٩٦٣ حتى ١٩٦٩

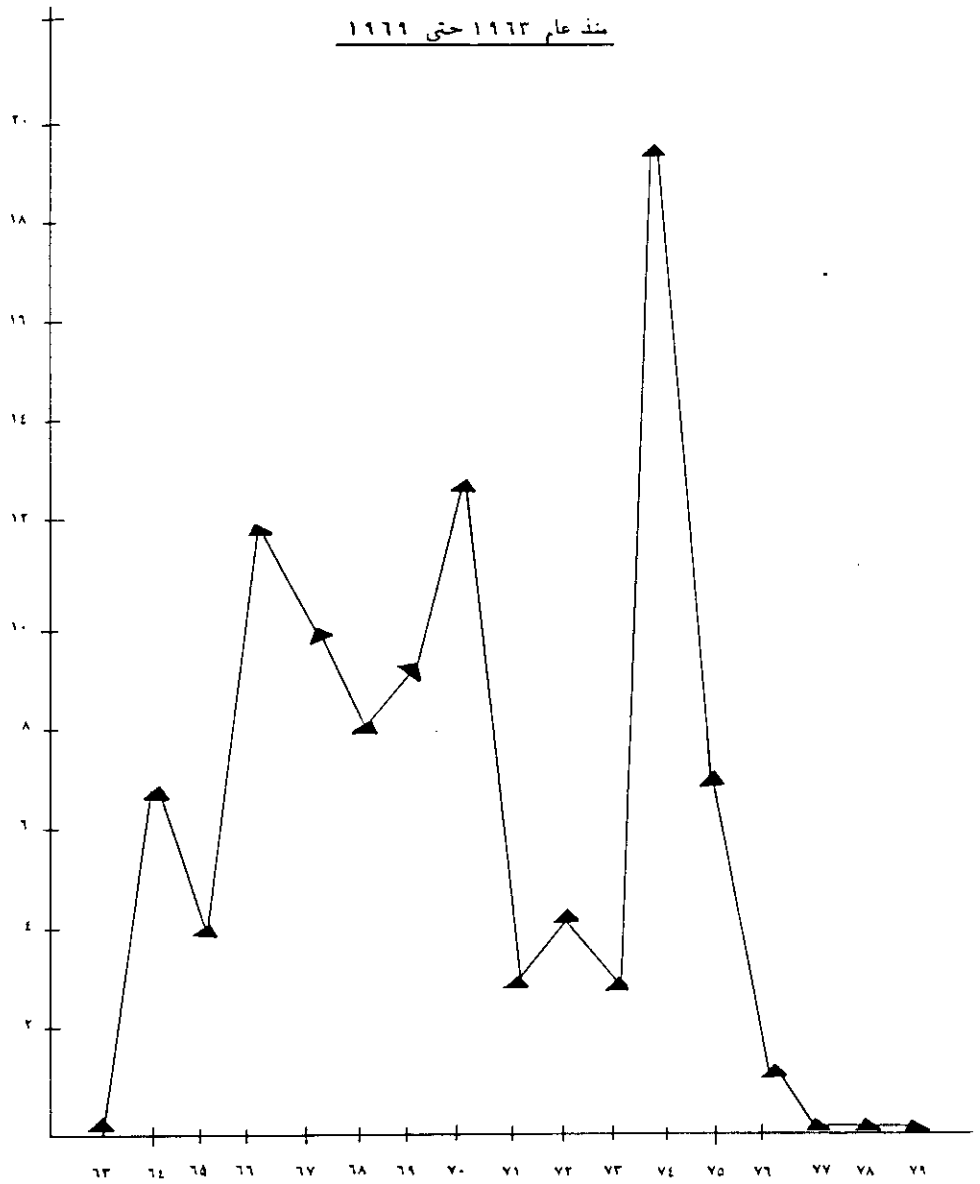

٣ ـ مشاريع الخدمات الشاملة

إن أهم هدف للتنمية اليوم هو خلق نشاطات إنمائية لسكان بيئة معينة بغية تحسين مستوى المعيشة خلال فترة قصيرة من الزمن. وللوصول إلى هذا الهدف علينا استعمال جميع الوسائل المتوفرة من بشرية ومادية وذلك عن طريق تحريك إمكانات المواطنين المعطّلة وتوظيفها. إن مساهمة المواطنين في النشاطات الإنمائية تحرك الحس الاجتماعي والوطني الذي يدفعهم لممارسة حقوقهم المشروعة.

ومشاريع الخدمات الشاملة نموذج جديد للخدمات الإنمائية التي يعتمد في تصميمها على منهج التخطيط الشامل والمتكامل في إطار الخدمات الأساسية الهادفة إلى تطوير المجتمعات المحلية في الريف وفي الأحياء المجاورة للمدن وذلك في كل من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية. ويحل هذا الاتجاه محل طريقة تأدية الخدمات المتفرقة في بيئةواحدة ،مما يؤكد الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين العاملين في قطاعات الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية والزراعية والإنمائية. كما وأنه يركز على التصنيع الحرفي والزراعي في إطار مشاريع محلية تهدف إلى رفع مستوى الأسرة المعيشي. فالخدمات التي تؤديها هذه المشاريع هي خدمات متكاملة ضمن بيئة معينة على أن تشكل في مجموعها وحدة مترابطة تصل بالنتيجة إلى النهوض بالمجتمع المحلي حيث يدير العمل فريق متعدد في اختصاصاته وموحد في رؤية المرامي والأهداف الإنمائية. وهي تهدف بالتالي إلى استقطاب مصادر البيئة المحلية وإمكاناتها المادية والبشرية وتنسيقها وربطها بوحدات للخدمات الأساسية الشاملة تغطي جيوب التخلف والفقر في البلاد لكي تعم من ثم جميع المناطق اللبنانية. والخدمات الصحية هي من أهم الخدمات التي تجذب المواطنين للتجاوب مع أي مشروع إنمائي يمكن أن يوفرها. لذلك فالخدمات الصحية هي الباب الذي يقصده العاملون في حقل الخدمة الاجتماعية للدخول إلى العائلة وكسب ثقتها.

إن فقدان السياسة الصحية الوطنية الدقيقة والمحددة : وضعف الارتباط بين الأجهزة الصحية والعناصر الأخرى العاملة في حقل التنمية . كل هذا دفع بمصلحة الإنعاش الاجتماعي إلى إطلاق تجربتها الرائدة عام ١٩٧٠ . وهو العام الذي ظهر فيه مركز الخدمات الشاملة في برج البراجنة إلى حيز الوجود . ولا بد لنا هنا من عرض تاريخ هذا المركز وتطوره .

بدأ هذا المركز عند إنشائه مركزاً صحياً اجتماعياً بالاشتراك مع إحدى الجمعيات الخيرية في برج البراجنة وقد انسحبت هذه الجمعية بعد فترة من الزمن من المشروع بسبب ضعف إمكانياتها المادية . فتبنت المصلحة المشروع وطورته ليصبح فيما بعد مركزاً للخدمات الشاملة يخدم منطقة برج البراجنة . وقد حاولت المصلحة في مشروعها هذا تنسيق الجهود محلياً بين جميع القطاعات التي تسهم في تأمين الحاجات الأساسية لأبناء منطقة برج البراجنة . وقامت المصلحة بتأمين خدمات متكاملة في هذه البيئة المعينة بهدف أن تشكل هذه الخدمات في مجموعها وحدة مترابطة تصل بالنتيجة إلى النهوض بهذا المجتمع المحلي المكتظ بالسكان . وسنتحدث لاحقاً عن هذه الخدمات بالتفصيل .

إن هذه التجربة لم تأخذ مسارها الصحيح إلا في مطلع عام ١٩٧٤ أي قبل نشوب أحداث لبنان بفترة وجيزة . وبالرغم من ذلك فقد تمكن مركز برج البراجنة للخدمات الشاملة من تبرير وجوده وبروزه كمركز نموذج . هذا النموذج دفع بالمصلحة إلى إنشاء مراكز مماثلة في **اثنتي** عشرة منطقة جديدة خلال الفترات الزمنية المتراوحة بين ١٩٧٤ و١٩٧٩ وهذه المناطق هي :

- بنت جبيل .
- النبطية .
- الغبيري .
- طرابلس .

- جبيل.
- الهرمل.
- بعلبك.
- جب جنين.
- حوش الأمراء.
- عين الرمانة.
- برج حمود.
- القبيات.

ونتيجة لنجاح تجربة برج البراجنة وضعت مصلحة الإنعاش الاجتماعي خطة شاملة تقسم لبنان إلى إحدى وخمسين منطقة عمل وبالتالي في كل منها مركز للخدمات الشاملة. وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة بتوقيع اتفاق مع منظمة اليونسف يدعم العمل في المراكز القائمة وينشىء تسعة مراكز جديدة.

وإذا كان لا بد من تحديد ميزات مركز الخدمات الشاملة فيمكننا تلخيصها بالنقاط التالية:

- حصر النشاطات في بيئة معينة يتراوح عدد سكانها بين ٣٠ و٤٠ ألف نسمة.
- تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل يدعو إلى تحريك إمكانات هذه البيئة من خلال التعاون الوثيق مع عناصرها وقواها الفاعلة من أجل العمل على تطوير الخدمات القائمة وإيجاد خدمات أساسية لازمة وغير متوفرة.
- الاستعانة بفريق متعدد الاختصاصات (صحة - خدمة اجتماعية - علم اجتماع - تنمية ريفية - علم نفس) للوصول إلى خدمة البيئة بشكل متكامل.

١ ـ هيكلية مراكز الخدمات الشاملة

- لجنة تنفيذية تتولى رسم السياسة العامة للمشاريع.
- جهاز تنسيق فني استشاري يقدم الاستشارات الفنية اللازمة لتسيير العمل في كل مركز.
- لجنة إدارية مهمتها الإشراف على سير العمل في المركز.
- الجهاز الإداري والفني المحلي يؤمن وضع الخطة وتنفيذها وتقييمها دورياً. وهو مؤلف من مدير للمركز ومشرفين فنيين عدد ٤ (تربية ـ خدمة اجتماعية ـ صحة ـ تنمية ريفية).
- جهاز استشاري من رئيس وأعضاء المجلس البلدي في المنطقة وقيادات وجماعات ضغط على مستوى محلي إلى جانب ممثلين عن جميع الهيئات الناشطة في المنطقة ويؤمن هذا الجهاز مساهمة الأهالي في تنفيذ المشروع.

هيكلية مشروع مراكز الخدمات الشاملة

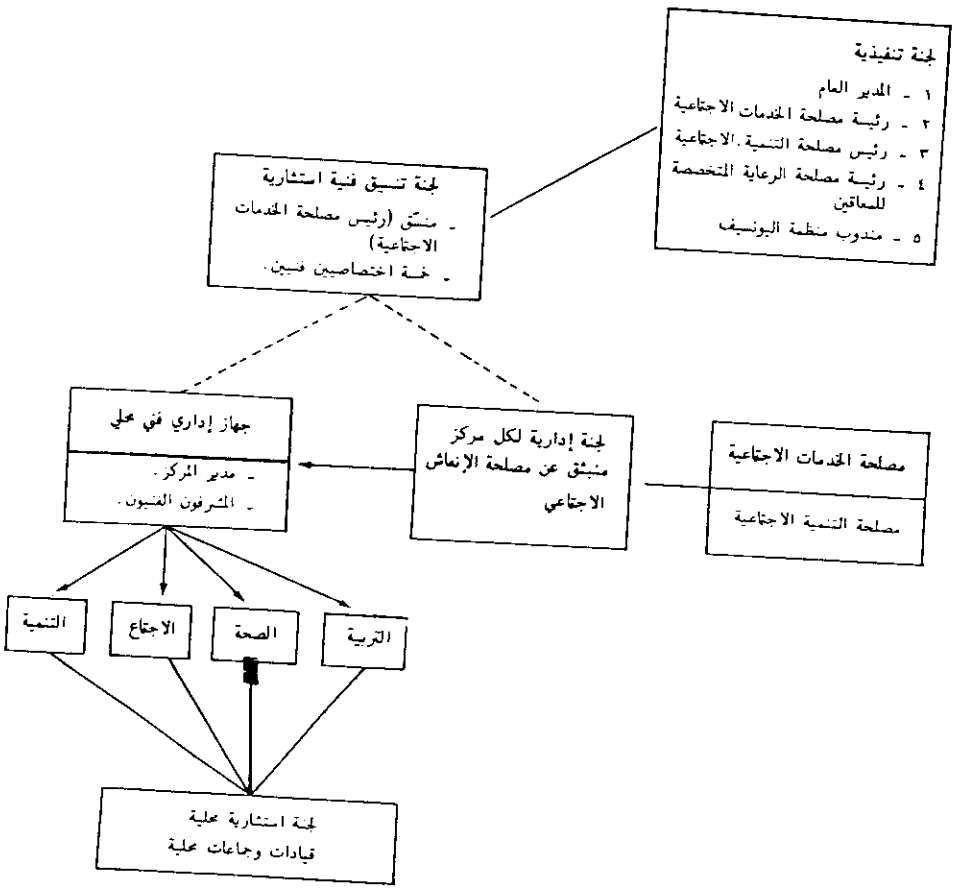

واقع الخدمات التي تؤمنها مراكز الخدمات الشاملة:

إذا كان لا بد لنا من تصوير واقع الخدمات ا لتي تؤمنها مراكز الخدمات الشاملة نرى أن تكون هذه الصورة على الشكل التالي:

دراسة منطقة المشروع:

قبل استحداث الخدمات والبرامج، من الضروري القيام بتحديد هوية المنطقة المنوي العمل فيها أو التعرف عليها ابتداءً من التقسيم الجغرافي ومروراً بتوزيع العائلات ومعرفة الأحوال الديمغرافية لجميع السكان، انتهاء بتحديد التركيب الاقتصادي للمنطقة ومستوى النمو في مختلف قطاعاتها الصحية والتربوية والاجتماعية ومسح الخدمات المتوفرة لدى هذه القطاعات.

هذه الدراسة تسهم في تحديد الخطوات العملية الأولى الواجب اتباعها ووضع سلم أولويات بالنسبة لتأدية الخدمات وتنظيم البرامج.

خطة العمل:

إن خطة العمل المعتمدة ضمن إطار مركز الخدمات الشاملة هي نتيجة للدراسة الميدانية وتشمل استحداث الخدمات والبرامج التي تصل بالنتيجة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة ضمن البيئة ومعها وذلك من خلال اقسام عمل متخصصة على رأس كل قسم منها مشرف فني مسؤول لديه الكفاءة والاختصاص. ويشارك فريق المشرفين في التخطيط والتقييم ومراقبة عملية التنفيذ. ويجمع بين هذه الأقسام مكتب تنسيق مركزي يؤمن الترابط بين البرامج ووسائل الاتصال والتسهيلات اللازمة لعمليات التنفيذ.

أما الخدمات الميدانية التي يؤمن المركز تنفيذها فسنعرضها بالتفصيل ضمن الجدول التالي:

جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الفئة	البرامج	النشاطات	
			ضمن المركز	مع البيئة
		١ . ادارة المركز[١]	- توجيه الموظفين في الأقسام ارشادهم لمهامهم الوظيفية ومسؤولياتهم . - الشؤون المالية - التجهيزات والصيانة - التنسيق بين الاقسام في المركز	٢ . تحديد القوى والقيادات المحلية . - دراسة البرامج القائمة في البيئة المحلية - تحديد المؤشرات السكانية والتركيب
		٢ . دراسات خاصة بالمحيط لتعداد مواردها وحاجاتها ومتابعة التغييرات الحاصلة فيها[٢]	وضع خطة بنوعية الدراسات لتحديد معالم المنطقة وحاجاتها ووضع سلم أولويات للبرامج وفقاً لهذه الحاجات	- تحديد النواحي المعيشية للاسرة والخدمات المتوفرة فيها . دراسة المشكلات الاجتماعية : البطالة والانحرافات السلوكية . - متابعة التغييرات الحاصلة في البيئة .

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الفئة	البرامج	النشاطات	
			ضمن المركز	مع البيئة
		٣ . وضع خطة عمل شاملة ومراقبة تنفيذها والتنسيق بين الاقسام[٣]	تطوير أساليب العمل والتواصل داخل الاقسام من خلال التقارير والاجتماعات وبرامج جماعية ، مشاغل العمل خاصة ، بالعاملين .	
		٤ . تقييم النشاطات والبرامج في المركز[٤]	ايجاد أساليب خاصة لتقييم جوانب العمل وسيره دورياً واقتراح امكانات التطوير والتحسين المستمر	
		٥ . تدريب على مستوى محلي	مشاغل عمل ، حلقات جماعية لمختلف الفئات في البيئة حسب الحاجة	
		٦ . علاقات عامة		٦ . في البيئة وخارجها لتطوير المشروع

ملاحظة .

(١) ادارة المركز تكون من مهام مدير المركز بالتعاون مع الفريق العامل في قسم الشؤون الادارية (محاسب ، مستكتب . . .)

(٢) اقتراح الدراسات والتخطيط لها والتدريب يكون من مسؤولية الجهاز الاداري الفني المحلي ـ مدير ومشرفين بالتعاون مع اخصائي بالساعات حسب الحاجة .

(٣ و ٤) خطة العمل والتقييم هي من المسؤوليات الأساسية للجهاز الاداري الفني المحلي ـ مدير ومشرفين فنيين بالتعاون مع الجهاز العامل في المركز حسب الأقسام .

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
				ضمن المركز	مع البيئة
قسم الشؤون التربوية	رعاية بديلة	أطفال ٣ سنوات	١ . رعاية نهارية	- نشاطات ترفيهية - فحص طبي عام - تلقيح - متابعة الحالات المرضية - وجبة غذائية	
		٢ - ٦ سنوات	٢ . رعاية نصف نهارية	- نشاطات تربوية ترفيهية - فحص طبي عام - تلقيح - متابعة الحالات المرضية - وجبة غذائية	
			٣ . توجيه تربوي اجتماعي	توعية الأمهات لمسؤولياتهن مع أطفالهن باجتماعات دورية - خدمات أسرية - منح مدرسية	- زيارة منزلية دورية - تدريب أو مشاغل عمل توجيهية لمربيات وعاملات صفوف الروضة والحضانة . لرفع مستواهن التربوي : × نظرياً × عملياً : في دار الحضانة نهارية × تطبيقاً : في روضات البيئة

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الأقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
				ضمن المركز	مع البيئة
قسم الشؤون التربوية	رعاية	احداث ٦ - ١٢	٤ - برامج تربوية أساسية لاحداث خارج المدرسة	- مشاغل عمل تربوية - دروس مكثفة تعليمية - توجيه مهني - وجبة خفيفة. - فحص طبي ومتابعة الحالات - دراسة حالة كل حدث واحالته حسب الحاجة	- تنسيق مع المؤسسات التربوية لاكتشاف الحالات الصعبة. - تأمين مجالات للاحالة: مدرسة مهنة
	تأهيلة		٥ - برامج تربوية ترفيهية لطلاب المدارس الابتدائية	- مشاغل عمل (تعريف وتوجيه مهني) - عناية فردية خاصة بالتلامذة غير المتكيفين مدرسياً. - وجبة غذائية مجانية	- تدريب (مشاغل عمل توجيهية) معلمين ومعلمات بالنشاطات الحرة في المدارس وتنظيم وتكشف هذه النشاطات مع التلامذة - برامج ترفيهية لأيام العطل المدرسية - مخيمات صيفية

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
				في الوحدة	في البيئة
قسم الشؤون الصحية	خدمات صحية وقائية	الامهات ١٥ - ٣٥ سنة	١. آلام الحامل	- متابعة الأم: أثناء الحمل عند الولادة بعد الولادة - ارشادات صحية - فحوصات مخبرية - احالات	- زيارات منزلية لمتابعة النظافة الخاصة بالأم الحامل وتأمين الولادة السليمة - دورات تدريبية للقابلات غير القانونيات - التعاون مع العاملين في النواحي الصحية في المنطقة: أطباء ممرضات صيادلة قابلات
			٢. تنظيم الأسرة	- توعية الأسرة، ارشادهم - كشف صحي مع استعمال أساليب منع الحمل - متابعة صحية - فحوصات مخبرية	- لقاءات في الاحياء - زيارات منزلية - انشاء دار توليد أو أي وحدة صحية حسب حاجات البيئة

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
				ضمن المركز	مع البيئة
قسم الشؤون الصحية	خدمات صحية وقائية	أطفال - ٥ سنوات	٣ . عيادة الطفل الصحيح	- كشف طبي دوري - تلقيح - حلقات تثقيفية للأمهات الرضع - تأمين مواد أو مساعدات غذائية لدعم البرنامج	- زيارات منزلية خاصة بتعليم الأمهات الأساليب الصالحة لنمو الطفل (حمام ، دعم الرضاعة ، حرارة الطفل). - احالات عند الحاجة

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الأعمار	البرامج	في المركز	في البيئة المدرسية
قسم الشؤون الصحية	خدمات صحية وقائية في المؤسسات التربوية	تلاميذ ٥ - ١٦ سنة	١ - صحة مدرسية		- فحص طبي وكشف شامل - كشف حالات المعاقين ومتابعتها - حملات تلقيح - متابعة الحالات المرضية واحالتها - حملات صحية في المدارس (نظافة المراحيض، رش المبيدات فحص مياه الشرب...)
		اساتذة	٢. توعية صحية للأساتذة	- حلقات تثقيفية لمواضيع صحية مختلفة - دورات تدريبية (دفاع مدني، اسعافات اولية)	حلقات تثقيفية للتلاميذ - لجان طلابية صحية
		وأهالي	٣. توعية صحية لأهالي التلاميذ		- اجتماعات دورية تثقيفية - زيارات منزلية

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الأقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الأعمار	البرامج	النشاطات	
				في الوحدة الصحية	في البيئة
قسم الشؤون الصحية	خدمات صحية علاجية	الأطفال الاحداث الراشدين	١. معاينات طبية مختلفة صحة عامة اختصاص حسب الحاجة	- فحص طبي من قبل أطباء اخصائيين حسب المرض - تأمين صيدلية وأدوية - فحوصات مخبرية - أشعة - ارشادات صحية فردية وجماعية - كشف احالات المعاقين	
قسم الشؤون الصحية	صحة		٢. المحافظة على المياه السليمة		- فحوصات مخبرية دورية للمياه - ارشادات صحية حول تكرير المياه

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
				ضمن المركز	مع البيئة
قسم الشؤون الصحية	صحة البيئة		٣ . المسكن السليم ٤ . المرافق الصحية ٥ . الغذاء السليم		ـ تنسيق مع المؤسسات أو الهيئات المعنية بسلامة المياه ـ ارشادات صحية للأهالي خاصة الوضع الصحي السكني ـ نظافة المنزل ـ نظافة الجوار ـ الشارع ـ تحسين وضع شبكة المجارير العامة ـ كيفية تجميع وتصريف النفايات بشكل صحي ـ مراقبة المطاعم ـ الملاحم ـ الافران ـ وبائعي الخضار

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة	البرامج	النشاطات	
				ضمن المركز	في البيئة
قسم الشؤون الاجتماعية	ثقافة شعبية	٤ سنوات وما فوق	١. التنشئة الاجتماعية أ ـ للمرأة العاملة ب ـ غير العاملة	ـ دروس في: التدبير المنزلي الصحة التربية المدنية ـ تدريب مهني: خياطة وتفصيل أشغال فنية ـ فحص طبي عام: متابعة الحالات ـ وجبة غذائية ـ نشاطات ترفيهية ـ رعاية أسرية	
			٢. تعليم الكبار	ـ دروس محو أمية للراشدين ـ توعية ثقافية	في المعامل في النوادي وتنسيق مع الجمعيات الأخرى في البيئة

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
				ضمن المركز	مع البيئة
قسم الشؤون الاجتماعية	رعاية أسرية	الأسر المحتاجة	٣ . معالجة المشاكل الاجتماعية الفردية الأسرية أ ـ مشكلة الأيتام ب ـ مشكلة المعاقين ج ـ مشكلة التفكك الأسري د ـ مشكلة المخدرات هـ ـ مشكلة البطالة ز ـ مشكلة الفقر	مشاريع نموذجية خاصة بنوعية وحجم المشكلة ـ مساعدة مادية ـ تجمع مساند ـ مشروع اقتصادي	ـ زيارات منزلية ـ احالات الى المؤسسات المختصة ـ تأمين مجالات لرفع المستوى الاقتصادي للأسرة بمشاريع حرفية وغيرها ـ توجيه مهني

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
قسم الشؤون الانمائية	١ . توعية وتنظيم الجماعات المحلية للمساهمة في رفع مستوى البيئة		١ . تنظيم وتنسيق العمل التطوعي		ـ تأليف لجان محلية انمائية ـ مخيمات عمل تطوعي ـ صيفيات الأولاد : تأهيلها ، تدريبها على القيادة للقيام ببرامج ومشاريع جماعية . ـ تشغيل أوقات الفراغ ـ حملات نظافة ـ مهرجانات محلية
			٢ . تنشيط النوادي		ـ حلقات تدريبية لأعضاء النادي حول دورهم ومساهمتهم في البيئة . ـ المساهمة في تنظيم برامج ترفيهية ثقافية رياضية . ـ تنظيم مشاغل عمل : حرفية فنية ثقافية

تابع جدول تفصيلي لمختلف برامج عمل الاقسام في مركز الخدمات الشاملة

القسم	الخدمة	الفئة أو الاعمار	البرامج	النشاطات	
قسم الشؤون الانمائية	٢ . تنمية القطاعات الاقتصادية	القطاعات الحرفية الزراعية الصناعية	١ . انشاء وتنظيم وتنسيق (العمل التعاوني) ٢ . تطوير الحرف المحلية (القطاع الصناعي)		- انشاء وتعزيز التعاونيات الانتاجية الاستهلاكية والمدرسية - التعرف على الحرف والصناعات المحلية - التعاون مع المؤسسات الرسمية والخاصة المركزية والمحلية لتشجيع الحرف وتسويق انتاجها - مشاريع انمائية تحسن الزراعة طرق زراعية ، تصريف الانتاج ، المساهمة في تأمين الخدمات الزراعية .
	٣ . التجهيز الأساسي وتصحيح البيئة	البيئة	١ . مشاريع انمائية محلية بالتعاون مع الهيئات الرسمية المختصة		- تعبيد وتحسين الطرقات الداخلية - جر مياه الشفة - حدائق عامة

توزيع البرامج حسب الأعمار

الفئة أو الأعمار	البرامج	القسم
٠ - ٥ سنوات	١ . رعاية نهارية (٠ - ٣)	قسم الشؤون التربوية
	٢ . رعاية نصف نهارية (٣ - ٥)	قسم الشؤون التربوية
	٣ . عيادة الطفل الصحيح (٠ - ٥)	قسم الشؤون الصحية
٦ - ١٤ سنة	٤ . احداث خارج المدرسة (٩ - ١٢)	قسم الشؤون التربوية
	٥ . برامج تربوية، ترفيهية لتلاميذ الابتدائي (٦ - ١٤)	قسم الشؤون التربوية
	٦ . صحة مدرسية	قسم الشؤون الصحية
	٧ . معاينات طبية مختلفة	قسم الشؤون الصحية
١٤ سنة وما فوق	٨ . التنشئة الاجتماعية للفتاة	قسم الشؤون الاجتماعية
	٩ . التنشئة الاجتماعية العمالية	قسم الشؤون الاجتماعية
	١٠ . تعليم الكبار	قسم الشؤون الاجتماعية
	١١ . دعم العمل التطوعي	قسم الشؤون الانمائية
	١٢ . تنشيط النوادي	قسم الشؤون الانمائية
	١٣ . معاينات طبية مختلفة	قسم الشؤون الصحية
	١٤ . الأم الحامل	قسم الشؤون الصحية
	١٥ . تنظيم الأسرة	قسم الشؤون الصحية
	١٦ . توعية صحية للأساتذة	قسم الشؤون الصحية
	١٧ . توعية صحية اجتماعية للأهالي	قسم الشؤون الصحية
	أ - أهالي الرضع	
	ب - أهالي الطلاب	

تابع توزيع البرامج حسب الأعمار

الفئة أو الاعمار	البرامج	القسم
الأسرة	١٨ . رعاية أسرية أ ـ مشكلة الأيتام ب ـ مشكلة المعاقين ج ـ مشكلة المهجرين د ـ مشكلة التفكك الأسري هـ ـ مشكلة الفقر والعوز و ـ مشكلة العاطلين عن العمل ز ـ مشكلة المخدرات	قسم الشؤون الاجتماعية
القطاعات الاقتصادية	١٩ . عمل تعاوني ٢٠ . تطوير الحرف المحلية والصناعية ٢١ . تطوير الزراعة ٢٢ . حدائق عامة	قسم الشؤون الانمائية قسم الشؤون الانمائية قسم الشؤون الانمائية قسم الشؤون الانمائية
صحة البيئة	٢٣ . محافظة على المياه السليمة ٢٤ . المسكن السليم ٢٥ . المرافق الصحية العامة ٢٦ . الغذاء السليم	قسم الشؤون الصحية قسم الشؤون الصحية قسم الشؤون الصحية قسم الشؤون الصحية
المركز والمنطقة	٢٧ . تحديد موارد وحاجات المنطقة ومتابعة التغييرات الحاصلة بالتخطيط والبرمجة ٢٨ . تقييم نشاطات المركز علاقات عامة تدريب	قسم الشؤون الادارية قسم الشؤون الادارية

هذه الخدمات الأنمه الذكر يمكن تعديلها تبعاً للدراسات المستمرة التي يقوم بها الجهاز الفني في كل مركز . وبذلك قد تلغى خدمات وتضاف اخرى وفقاً لواقع الحاجة وحاجاتها .

الجهاز البشري العامل في مركز الخدمات الشاملة

بقي أن نعطي صورة عن الجهاز البشري الذي عليه تقع عملية تنفيذ هذه البرامج. ان هذا الجهاز قد وحدته مصلحة الانعاش الاجتماعي في أواخر عام ١٩٧٩ ضمن ملاك نموذجي لهذه المراكز نورده كما يلي:

الوظيفة	عدد الوظائف	المستوى العلمي
مدير مركز	١	جامعي في الحقل الاجتماعي أو التربوي أو الصحي أو مساعدة اجتماعية
مشرف مسؤول	٤	مستوى جامعي في الحقول التالية: - الاجتماع - الصحة - التربية ÷ تنمية ريفية
مربي متخصص	١	امتياز فني مهني
مربي حضانة	٢	مستوى ثانوي مع دورات تدريبية
مساعدة اجتماعية	٤	امتياز فني في حقل الخدمة الاجتماعية
اخصائي بالعمل مع الجماعة	١	مستوى جامعي
مرشد اجتماعي	٥	خريج مركز التدريب في الحدث أو شهادة مشابهة
مدرب في الشؤون المنزلية	٣	شهادة بالاختصاص من معهد معترف به ١) خياطة ٢) تطريز وحرف يدوية ٣) تدبير منزلي

الوظيفة	عدد الوظائف	المستوى العلمي
أمين اداري مستكتب	١	مستوى ثانوي مع استكتاب
محرر أو محاسب	١	مستوى ثانوي
اختصاص في صحة البيئة	١	شهادة جامعية في الصحة العامة
ممرضة مجازة	١	امتياز فني في التمريض
قابلة قانونية	١	امتياز فني في القبالة
مساعدة ممرضة	٢	افادة بممارسة المهنة
سائق	١	افادة بممارسة المهنة
خادم	٣	افادة بممارسة المهنة
عامل صيانة أو حارس	١	افادة بممارسة المهنة
أطباء واختصاصيون بالساعات حسب الحاجة.		

الى جانب المؤهلات العملية المشار اليها تجاه كل وظيفة يؤمن مركز التدريب الاجتماعي في الحدث التدريب اللازم لكل اختصاص حسب توفره كما سنرى عند استعراض عمليات التدريب فيما بعد.

ولا بد لنا قبل اختتام الحديث عن مراكز الخدمات الشاملة من الاشارة الى أنه خلال عام ١٩٧٩ نشطت خمسة مراكز فقط بشكل ملحوظ بينما كانت المراكز الباقية لا تزال في طور التحضير للانطلاق. ورغم قلة العدد فان العمل كان شاملا سواء على الصعيد البشري أو على صعيد الخدمات من حيث نوعها واتساع نطاقها، فالنشاط لم يكن محصوراً داخل المراكز كما هو الحال في المراكز الصحية الاجتماعية وانما كان في المدرسة والبيت والشارع؛ مع الفتاة في بحثها عن مستقبلها، مع الأم في حل مشاكلها الصحية والعائلية ومع الطالب في مدرسته ورب البيت في تقدير ظروفه المادية المعيشية. وما الاحصاء التالي الا نافذة تلقي الضوء على جوانب نشاطات الخدمات الشاملة.

جدول بنشاطات مراكز الخدمات الشاملة لعام ١٩٨٠

خدمات صحية

الخدمة	العدد
صحة	٣٦٣٩
أطفال	٦٥٧٧
نساء حوامل	٢٥٨٩
أمومة وطفولة	٣٣٤
حقن	٤٣٧
ضغط	٢٩١٢
فحوصات مخبرية	٣٩٢
غيارات مختلفة	٩٣
صحة مدرسية	١٧٢١٩
تلقيح	٦٤٨
تثقيف صحي	٢١١١

تابع جدول بنشاطات مراكز الخدمات الشاملة لعام ١٩٨٠

خدمات اجتماعية

الخدمة	العدد
تفصيل وخياطة	٨٢٤
أشغال يدوية وتطريز	٧١٤
تدبير منزلي	٦٧١
أبحاث اجتماعية	٢٦٤٩
تنشئة وتوعية	٣١٩
تنظيم أسرة	٧٧٨
خدمات فردية	٦١٣
زيارات منزلية	٢٤٤١
مقابلات فردية	٢٩٦٦
اتصالات خارجية	٥٣٦
احالات الى جهات أخرى	٦٩٨

خدمات تربوية

حضانة نهارية ١٦٩

منحرفون ومعاقون عقلياً ٩٢

معاقون جسدياً ٥٨

تثقيف تربوي وتعليم أميين ١٠٥١

٤ ـ مشروع التغذية:

عام ١٩٧٠ ، عقدت مصلحة الانعاش الاجتماعي اتفاقاً مشتركاً مع منظمة الاغذية العالمية ، تعهدت هذه الأخيرة بموجبه بتقديم كميات من الأغذية توزع على المؤسسات الاجتماعية المتعاقدة مع المصلحة بشكل هبة وذلك بنسبة عدد المستفيدين لديها من الأطفال والأولاد. وقد كان الهدف الأساسي من توقيع مثل هذا الاتفاق هو رفع مستوى الخدمة الاجتماعية الرعائية في المؤسسات الاجتماعية وذلك عن طريق:

- تقوية الخدمات التربوية والرعائية الموجودة وتطوير خدمات جديدة.
- القضاء على حوادث نقص الوحدات الحرارية البروتينية في غذاء أولاد المدارس والمخيمات أو تخفيف هذه الحوادث قدر الامكان.
- رفع مستوى تعليم أصول التغذية والرعاية الاجتماعية في الهيئات الرعائية التي تتولى تغذية الأطفال وخدمات رعايتهم.

١ ـ جدول مقارنة للأعوام التالية: ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٠
بأنواع وعدد المؤسسات وعدد المستفيدين من مشروع التغذية

نوع المؤسسة	المستفيدون ١٩٧٠		المستفيدون ١٩٧٣		المستفيدون ١٩٨٠	
	مؤسسات	أشخاص		أشخاص	مؤسسات	أشخاص
دار حضانة	٢١	١٩٤٨	٢٧	٢٤٤٢	٢٧	٢٦٥٢
رعاية اجتماعية ابتدائي	٣٥	٤٨٦٣	٣٧	٥٣٠٨	٥٠	٧٢٠٨
رعاية اجتماعية مهني	٢٣	٥١٩٨	٣٠	٧٠٧١	٣١	٩٥٩٩
الفئات الاجتماعية المعاقة	١٠	٦٩٧	١١	٩٨١	١٤	٢٠٢٧
مخيمات عمل تطوعية	٦	٣٧٠	٨	١٠٥٠	—	—
مخيمات صيفية	١	٩٢	٢٦	٣٠٦٣	—	—
المجموع	٩٦	١٣١٦٨	١٣٩	١٩٩١٥	١٢٢	٢١٤٨٦

٢ ـ جدول بأنواع وعدد المؤسسات وعدد المستفيدين من مشروع التغذية خلال عام ١٩٨٠

المؤسسات الداخلية	مؤسسات	أشخاص
دار حضانة	٣	٥٥١
رعاية اجتماعية ابتدائي	٥٠	٧٣٠٨
رعاية اجتماعية مهني	٣١	٩٥٩٩
الفئات الاجتماعية المعاقة	١١	١٣١٢
المجموع	٩٥	١٨٦٧٠

المؤسسات الخارجية	مؤسسات	أشخاص
دور حضانة	٢٤	٢١٠١
الفئات الاجتماعية المعاقة	٣	٨١٥
المجموع	٢٧	٢٩١٦

نيسان عام ١٩٧٩ ، قدمت الى لبنان بعثة فنية من عدة منظمات
منظمة الأغذية العالمية لدراسة امكانية توسيع نطاق المساعدة
اث التي شهدها لبنان ولا تزال مستمرة منذ عام ١٩٧٥ .
باستمرار المساعدة للمستفيدين من المؤسسات الاجتماعية
ن تمت مساعدتهم بموجب الاتفاق الأساسي . كما
تشمل المطاعم المدرسية لعدد محدد من تلامذة
حماية الأمومة والطفولة .

وبناء على ذلك تم بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٧٩ التوقيع على خطة جديدة للعمليات قضت بتجديد المشروع المشترك بين الدولة اللبنانية ممثلة بمصلحة الانعاش الاجتماعي وبين منظمة الاغذية العالمية. وبموجب هذه الخطة الجديدة. تعهدت المنظمة بتقديم مواد غذائية خلال خمس سنوات تبلغ قيمتها/٨٠٠ر٩٤٠ر٢١/دولار أميركي (دقيق القمح، شوفان، حليب كامل الدسم وحليب بدون دسم. لحم معلب. زيت وسكر).

وتعهدت الدولة اللبنانية أن تقوم بمسؤولية التنفيذ مع ما يترتب من نفقات مالية لتأمين الجهاز البشري وتفريغ وخزن وتوزيع المواد وشراء مواد غذائية محلية قدرت كلفتها سنوياً بخمسة ملايين ليرة لبنانية يضاف اليها نسبة زيادة سنوية لمواجهة غلاء المعيشة أما الفئات المستفيدة من هذا المشروع فهي:

١ ـ المؤسسات الاجتماعية

ستواصل منظمة الأغذية العالمية مساعدتها لمائة وخمسين مؤسسة اجتماعية. وقد تم تقدير عدد المستفيدين في السنة الأولى من قيام المشروع ٢٠١٥٠ مستفيداً. ومن ثم يرتفع العدد ليصل في السنة الخامسة الى ٢٩٥٠٠ مستفيد من فئة الأيتام والمشردين والمعاقين وذلك من أجل تحسين نظامهم الغذائي. يضاف الى هذا العدد العاملون الموجون بتحضير الوجبات الغذائية والذين تتراوح نسبتهم بين ١٠ و١٥ بالمئة تقريباً من المجموع السنوي.

٢ ـ المطاعم المدرسية

ستسعى مصلحة الانعاش الاجتماعي لانشاء مطاعم مدرسية، تقدم فيها وجبة ساخنة عند الظهر للأولاد الذين لم يبلغوا العاشرة من العمر ومن ذوي الدخل المتواضع. ويقدر عدد المستفيدين في السنة الأولى ٦٠٠٠ ولد على أن يرتفع هذا العدد تدريجياً ليصل في السنة الخامسة الى ١٢٤٤٠ ولداً.

ان هدف مساعدة منظمة الأغذية العالمية لهذا المشروع هو تحسين الوضع

الغذائي للمستفيدين وتيسير ادخال برامج التربية الغذائية ورفع مستواها في المدارس.

٣ ـ مراكز حماية الأمومة والطفولة

ان مصلحة الانعاش الاجتماعي ترعى مراكز للخدمات الشاملة تتضمن خدمات لحماية الأمومة والطفولة الى جانب المراكز المخصصة فقط لهذه الغاية. وخلال العام الأول للمشروع سينحصر توزيع المواد الغذائية في ٣٣ مركزاً ومن ثم يرتفع عدد المراكز ليصل الى ٧٥ خلال العام الخامس.

ـ تشجيع الأمهات وأمهات المستقبل على التعامل مع هذه المراكز.

ـ تحسين نظام الأكل والتغذية للنساء الحوامل والمرضعات وللأطفال الرضع والأولاد في سنواتهم الأولى.

ـ تمكين مصلحة الانعاش الاجتماعي من تنظيم دورات اعداد وتدريب في ميادين الصحة العامة والتغذية، تستفيد منها الممرضات والقابلات القانونيات وسائر العاملين في الخدمات الاجتماعية. هذا الى جانب تعليم النساء اللواتي يأتين الى المراكز، المبادىء الأساسية في مجال التربية الغذائية والصحة.

وقد قدر عدد النساء الحوامل أو المرضعات في السنة الأولى للمشروع ٨٠٠٠ امرأة يقابلها ١٦٠٠٠ طفل على أن يرتفع هذا العدد تدريجياً ليصل في السنة الخامسة الى ١٦٥٩٠ امرأة و٣٣١٨٠ طفلاً.

٥ ـ التدريب الاجتماعي للعنصر البشري

ان كل الجهود التي يمكن أن تبذل من قبل الدولة والقطاع الخاص لتطوير الخدمة الاجتماعية قد تبوء بالفشل ان لم يدعمها التدريب الاجتماعي المتخصص. هذا التدريب الذي اقتصر قبل نشوء مصلحة الانعاش الاجتماعي على الجامعات والمعاهد التي خرجت جماعات من أصحاب الشهادات الأكاديمية، باستثناء

مدرسة التدريب الاجتماعي. فهي المدرسة الوحيدة التي كانت ولا تزال تخرج مساعدات اجتماعيات لديهن التدريب الميداني الى جانب العلوم الاجتماعية الاكاديمية.

وبنشوء مصلحة الانعاش الاجتماعي عرف لبنان التدريب الاجتماعي بمستواه المتوسط. وكانت بداية ذلك في ٣ تموز ١٩٦٢ عندما عقد أول اتفاق للتدريب الاجتماعي بين الحكومة اللبنانية من جهة ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسف) التي تقدم المساعدات المالية ومكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت (اليونسف ـ الاكوا فيما بعد) والذي يقدم المؤازرة الفنية من جهة أخرى. ونص الاتفاق على اقامة دورات تدريبية داخلية سريعة وبرامج متابعة للمسؤولين والعاملين في حقل رعاية الأسرة والطفل والذين يمثلون المؤسسات الرعائية الاجتماعية ودور الحضانة النهارية، يضاف الى ذلك تنظيم الحلقات الدراسية لتدريب المساعدات الاجتماعية. وفيما يلي **جدول مختصر** بالدورات المعجلة وعدد المشتركين فيها خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤.

الدورة	عدد المشتركين
١ ـ دورات معجلة للقادة والرؤساء في حقل رعاية الأسرة والطفل للعامين ٦٢ و١٩٦٣	٤٧
٢ ـ ٣ دورات معجلة للعاملين في حقل رعاية الطفولة ٦٢ و٦٣ و١٩٦٤	١٩٢
٣ ـ دورة معجلة للمساعدات الاجتماعيات	٢٩
المجموع	**٢٦٨ مشترك**

الخدمة والتنمية الاجتماعية وتطوير مفاهيم التدريب وأساليبه » ويشمل المركز على :

١ ـ هيئة استشارية تضم ممثلين عن الفرقاء الثلاثة .
٢ ـ اللجنة التنفيذية الدائمة وتضم ممثلين عن بعض الوزارات والهيئات الحكومية .
٣ ـ الجهاز التنفيذي .
٤ ـ الإدارة الفنية .
٥ ـ هيئة تعنى بشؤون العلاقات والنشر والأبحاث .

كان الهدف الرئيسي من إنشاء هذا المركز إيجاد صيغة جديدة لمحتوى الإعداد والتدريب في لبنان في زحمة اختلاف النظريات وتفاوت المفاهيم حول مضمون الرعاية الاجتماعية ، وذلك من خلال توجيه السياسة الاجتماعية . وقد تم ربط أعمال التدريب عن طريق إيجاد إطار للتعاون بين القطاعين العام والخاص تتنسق فيه الخدمات في سبيل حماية الطاقات البشرية .

التدريب

شملت عمليات التدريب الاجتماعي مختلف الفئات العاملة في القطاع الاجتماعي بالإضافة إلى الراغبين في هذا النوع من العمل . وقد شملت برامج التدريب هذه :

ثانياً: فرع الخدمة الاجتماعية والتنمية

مدة الدراسة في هذا الفرع سنتان. خصصت السنة الأولى لتهيئة المتدرب حامل البكالوريا أو ما يعادلها نظرياً وعملياً في حقل الخدمة الاجتماعية ليتابع تخصصه في السنة الثانية للحصول على درجة «مرشد اجتماعي».

ابتدأ العمل بهذا الفرع عام ١٩٧٠ وتوقف عام ١٩٧٥ بسبب انفجار أحداث لبنان ليعود من جديد عام ١٩٨٠ بعد دراسة ميدانية للخدمة الاجتماعية في لبنان.

ويمكن تلخيص المواد التي يتضمنها منهج السنة الأولى للمرشد الاجتماعي بما يلي:

١ ـ دراسات في علم النفس.
٢ ـ دراسات اجتماعية.
٣ ـ دراسات في الخدمة الاجتماعية.
٤ ـ علوم منزلية.
٥ ـ تواصل اجتماعي.

ويبلغ مجموع عدد ساعات التدريب النظري ٦٦٠ ساعة وعدد ساعات العمل التطبيقي ٥٣٣ ساعة.

وفي السنة الثانية:

تتلخص مواد التدريب بالمواضيع التالية:

١ ـ دراسات في علم النفس.
٢ ـ دراسات اجتماعية.
٣ ـ خدمة اجتماعية.
٤ ـ مشاغل عمل وظيفية.

ويبلغ مجموع عدد ساعات التدريب النظرية ٣٣٠ ساعة وعدد ساعات العمل التطبيقي ٧٨٠ ساعة.

وقد بلغ عدد خريجي مركز التدريب في هذا الفرع ٧٥ مرشداً اجتماعياً موزعين على السنوات التالية:

عام ١٩٧١	٢٧ مرشداً
عام ١٩٧٢	٣٠ مرشداً
عام ١٩٧٣	١٨ مرشداً

بدأ المركز دورة إعداد جديدة للمرشدين الاجتماعيين في نهاية عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ لتسعين متدرباً.

ثالثاً: التدريب أثناء الخدمة

وهو عبارة عن دورات تدريبية معجلة ومتخصصة. والغاية من هذا النوع من ا لتدريب تحسين وتطوير أداء العاملين في حقل الخدمة الاجتماعية والتنمية. ويشمل هذا التدريب فئات مختلفة يعمل معظمها في حقل الخدمة الاجتماعية والتنمية دون إعداد مسبق وإن كان لديها خبرات عملية اكتسبتها نتيجة الممارسة. أما الدورات والنشاطات في هذا المجال فتتلخص بالجدول التالي:

١ - برنامج الحلقات الدراسية لرؤساء الجمعيات الأهلية (عام ١٩٧١).
٢ - برنامج الحلقات الدراسية لمدراء مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال (عام ١٩٧١).
٣ - برنامج الحلقات الدراسية لمدراء دور الحضانة النهارية (عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣).
٤ - برنامج الحلقات الدراسية للعاملين في خدمة رعاية الأحداث (عام ١٩٧١).
٥ - برنامج الحلقات الدراسية لفئة العاملات في دور الحضانة النهاية (عام ١٩٧٢).
٦ - دورة تدريبية حول أساليب تعليم الكبار ومحو الأمية عام (١٩٧٢).

٧ ـ برنامج التدريب أثناء الخدمة لفئة المشرفين الفنيين في العمل الميداني عام (١٩٧٢).

٨ ـ برنامج متدربات دولة البحرين (عام ١٩٧٢).

٩ ـ برنامج المتابعة للمرشدين الاجتماعيين (عام ١٩٧٢).

١٠ ـ برنامج بعثة المتدربين العمانيين (عام ١٩٧٢).

١١ ـ دورة تدريبية لمربيات صفوف الروضة في مدارس برج البراجنة (عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣).

١٢ ـ النوادي المدرسية (عام ١٩٧٣).

١٣ ـ برنامج تفصيل لتوعية الثانويين في منطقة برج البراجنة. (عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣).

١٤ ـ المخيم الصيفي في دير مار الياس شويا (عام ١٩٧٣).

١٥ ـ برنامج رعاية التلاميذ الثانويين (عام ١٩٧٣).

١٦ ـ ميدان الخدمات المتخصصة (عام ١٩٧٣).

١٧ ـ الدورة التدريبية لعضوات لجنة الرياض ودورة الحضانة التابعة للاتحاد النسائي السوري (عام ١٩٧٣).

١٨ ـ دورة العاملات الاجتماعيات في كلية بيروت الجامعية (عام ١٩٧٣).

١٩ ـ حلقة دراسية حول القيادة والترفيه والوسائل السمعية والبصرية (عام ١٩٧٣).

٢٠ ـ برنامج التدريب المعجل في مهارات الإحياء لرؤساء النوادي في محافظة الشمال (عام ١٩٧٣).

٢١ ـ برنامج التدريب المعجل في مهارات الإحياء لرؤساء النوادي في محافظة الجنوب (عام ١٩٧٣).

٢٢ ـ برنامج التدريب المعجل في مهارات الإحياء لرؤساء النوادي في محافظة بيروت (عام ١٩٧٣).

٢٣ ـ برنامج تدريب أثناء الخدمة لمربيات دور الحضانة النهارية ورياض الأطفال في مخيمات اللاجئين (عام ١٩٧٣).

٢٤ ـ برنامج تدريب المعلمات رياض الأطفال المنعقدة في مدرسة بيت اسعاد الطفولة في مخيمات اللاجئين (عام ١٩٧٣).

٢٥ ـ برنامج التدريب المعجل لاحياء النوادي المدرسية بالتعاون مع مستوصف كرم الزيتون.

٢٦ ـ النوادي المدرسية (عام ١٩٧٣).

٢٧ ـ برنامج المتطوعين لإحياء النوادي المدرسية التابعة للحركة الاجتماعية (عام ١٩٧٤).

٢٨ ـ برنامج المتطوعين لإحياء النوادي المدرسية التابعة للحركة الاجتماعية في طرابلس (عام ١٩٧٤).

٢٩ ـ النوادي المدرسية (تدريب أساتذة رياضة ومتطوعين تابعين لجمعية رعاية الطفل اللبناني على تنظيم برامج ترفيهية وذلك ضمن خطة لتحضير يوم الطفل في لبنان (عام ١٩٧٤).

٣٠ ـ برنامج تحضير لأسبوع الطفل (عام ١٩٧٤).

٣١ ـ برنامج تدريب معجل للأولاد المحليين في الريف (عام ١٩٧٤).

٣٢ ـ برنامج التدريب أثناء الخدمة لمربيات صفوف الروضة في مدارس برج البراجنة (عام ١٩٧٤).

٣٣ ـ حلقة لمدراء المدارس التابعة للدورة التدريبية لمعلمات صفوف الروضة في برج البراجنة (عام ١٩٧٤).

٣٤ ـ برنامج للتدريب في مهارات الإحياء للمساعدات الاجتماعيات الملتحقات بكلية بيروت للبنات (عام ١٩٧٤).

٣٥ ـ الدورة التدريبية الخاصة بمديرات ومربيات دور الحضانة النهارية (عام ١٩٧٨).

٣٦ ـ الدورة التدريبية الخاصة بالمشرفات الرعائيات في المؤسسة الاجتماعية (عام ١٩٧٨).

هذا وقد بلغ عدد المتدربين والمتدربات في جميع هذه الدورات والحلقات ٩٩٩ شخصاً.

أما خلال عام ١٩٨٠ فقد نفذ المركز عدة دورات تدريب متفرغ وأخرى أثناء الخدمة وهي:

- دورة المشرفات الرعائيات ومدتها ٩ أشهر وعدد المتدربات ٣٠ متدربة (تدريب متفرغ).
- دورة للعاملين مع المتخلفين عقلياً (مدتها ١٠ أشهر بمعدل يومين أسبوعياً وعدد المتدربين فيها ٣٠ متدرباً (تدريب متفرغ).
- دورة للمرشد الاجتماعي ومدتها ١٦ شهراً وعدد المتدربين ٨٥ متدرباً (تدريب متفرغ).
- دورة عمال التنمية الريفية وعدد المتدربين ١٣١ متدرباً (تدريب أثناء الخدمة).
- دورة للعاملين في حقل تنظيم الأسرة وعدد المتدربات ٣٢ متدربة (تدريب أثناء الخدمة). (بالاشتراك مع جمعية تنظيم الأسرة ـ صيدا).

المنشورات

يهتم المركز بإصدار منشورات بشكل كتيبات لها علاقة بحقل التدريب. وقد صدر حتى الآن سلسلة من هذه المنشورات هي من اعداد مجموعة من أساتذة المركز أو من أشخاص لهم علاقة بالمركز وتشمل هذه السلسلة الكتيبات التالية:

١ ـ الإدارة ومهامها.
٢ ـ التعاون بين المراجع الرسمية والمؤسسات الاجتماعية الخاصة.

٣ ـ معنى الحرمان من رعاية الأسرة.
٤ ـ النواحي الحياتية.
٥ ـ الخدمة الاجتماعية.
٦ ـ خصائص التعليم.
٧ ـ الخدمات والبيئة الصحية والتغذية.
٨ ـ تطور نمو الأطفال العاطفي والاجتماعي.
٩ ـ دليل العامل مع الطفل.
١٠ ـ النشاط اللامنهجي كأسلوب تربوي.
١١ ـ دليل النشاط التعبيري الخلاق.
١٢ ـ دليل الألعاب.
١٣ ـ دليل النشاط العقلي التمثيلي.
١٤ ـ دليل الخبرات الموسيقية.
١٥ ـ كتاب دار الحضانة.
١٦ ـ كتاب الحلقات الدراسية في مجال التدريب على الخدمة الاجتماعية.
١٧ ـ الدمى المتحركة.
١٨ ـ دليل الأشغال اليدوية.
١٩ ـ العمل مع الجماعات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال.
٢٠ ـ الإيماء الريفي.
٢١ ـ الإشراف الفني في مجال التدريب على الخدمة الاجتماعية.
٢٢ ـ العمل التطوعي في خدمة التنمية.
٢٣ ـ دليل الخبرات الموسيقية.

هذا إلى جانب الدراسة الميدانية التي قام بها المركز عام ١٩٧٨ ـ ٧٩ « دراسة وظائف الخدمة الاجتماعية وأوضاع العاملين فيها » في أربعة أجزاء وقد تم نشر هذه الدراسة في أواخر عام ١٩٧٩ وأوائل عام ١٩٨٠.

القسم الثالث

تطلعات مستقبلية لتطوير تأدية الخدمة الاجتماعية في لبنان

تلازم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حياة المجتمعات البشرية وترافق نموها وتطورها. وتزداد هذه المشكلات حدة وصعوبة وتعقيداً في العالم الثالث وما يسمى البلاد النامية التي ينتمي إليها لبنان والبلدان العربية. ولمواجهة هذه المشكلات على الدولة الحديثة أن تواجه الأسباب الكثيرة والمتشعبة للبؤس والحاجة والتخلف وتحاول معالجتها وفق صيغة جديدة للعمل الاجتماعي مرتبطة عضوياً بخطة شاملة للتنمية.

وحتى الآن يمكن القول إن العمل الاجتماعي في لبنان هو في أحسن حالاته ما تقدمه مصلحة الإنعاش الاجتماعي مع المؤسسات المتعاونة معها. فهذه المصلحة أعطت حتى الآن نتائج تعتبر معقولة إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف القاسية التي تمر بها البلاد.

وموضوع الرعاية الاجتماعية هو أكثر ما يشغل مصلحة الانعاش الاجتماعي ويستهلك عملها ويمتص نشاطها وإمكاناتها المادية والبشرية. ففي هذا المجال وضمن الظروف السائدة تؤمن المصلحة للولد الرعاية والتعليم بالإضافة إلى الإسعاف: أي الإيواء، المسكن، المأكل، اللباس والعناية الطبية إلخ... وذلك لأن قضية التعليم كما سبق وأشرنا أعلاه لم تكن في الماضي ولا في الحاضر مؤمنة تماماً سواء في مدارس الدولة أو في المعاهد الخاصة. ولو حلت هذه المشكلة لكان باستطاعة مصلحة الإنعاش الاجتماعي أن تتفرغ للرعاية

الاجتماعية بصورتها الصحيحة والبسيطة وأن تعمل على تعميق محتواها وتطويرها لتصبح على الصورة التي انتهت إليها في البلدان المتطورة (أميركا - أوروبا) .وعندما تحل مشكلة التعليم ستحصل حتماً انفراجات على صعيد مشكلة الرعاية الاجتماعية وتتضاءل ، كما نتصور ، موجة الطلبات التي تنهمر كل سنة على مصلحة الإنعاش الاجتماعي التي هي ، في ضوء إمكاناتها المحددة ، عاجزة عن تلبية أكثرها . وإذ ذاك تنصرف كل الجهود نحو الحالات الاجتماعية التي تتطلب رعاية حقيقية بمفهومها العلمي الحديث. كما يصبح بإمكاننا في هذه المصلحة أن نسعى بأنفسنا نحو طالب الرعاية بدلاً من أن يسعى هو إلينا فلا نستطيع تلبية طلبه أو مساعدته. وعلى هذا الأساس فإننا نطمح بأن يطرأ تعديل جذري على مستقبل الخدمة الاجتماعية في لبنان . على أن يتناول هذا التعديل جميع الأسس والمبادىء والتشريعات والممارسات العملية المعتمدة لدى جميع القطاعات سواء العامة منها والخاصة ومن بينها طبعاً مصلحة الإنعاش الاجتماعي .

إن لنا تطلعات مستقبلية نحو تطوير الخدمات الاجتماعية في لبنان مضموناً وأداءً نوجزها فيما يلي على أمل الوصول إلى تحقيقها بالتعاون بين الدولة والقطاع الخاص .

أولاً - في حقل الخدمة الاجتماعية بشكل عام:

يجب إعادة النظر ببعض التشريعات الاجتماعية وعلى الأخص بقانون الجمعيات وقانون العمل وذلك على ضوء التطورات والتحولات الاجتماعية التي طرأت خلال العشرين سنة الماضية. فقانون الجمعيات الحالي يعطي وزارة الداخلية صلاحية منح الإجازة للجمعية. نحن نرى أن الإجازة يجب أن تعطى من قبل الإدارة التي تتعاون معها ا لجمعية في تنفيذ مشاريعها وذلك على ضوء دراسة اجتماعية علمية يقوم بها جهاز الإدارة المختص.

- كما أنه من الضروري استصدار تشريع خاص ينظم دور الحضانة النهارية والمؤسسات الاجتماعية ويحدد الأسس الفنية والعلمية التي يجب أن ترتكز عليها. وبذلك نقطع الطريق على تجارة دور الحضانة ومن يمارسها من الأشخاص الذين يفتحون بيوتاً ويطلقون عليها تسمية «دار حضانة» أو «مؤسسة اجتماعية» دون الحصول على أي إجازة أو التقيد بأي أصول أو قاعدة.

- يجب العمل على إيجاد مؤسسات للمشردين، على أن تدرس مشاريعها دراسة علمية تأخذ بعين الاعتبار واقع المناطق وجغرافيتها الاقتصادية والبشرية ومراكز التجمعات السكنية غير الطبيعية كتجمعات النازحين وغير اللبنانيين بحيث يمكن إعادة تأهيل هؤلاء والحد ما أمكن من التشرد والتسول تمهيداً لمنعه منعاً باتاً.

- إن دعم مشروع التدريب الإجتماعي للعنصر البشري ضرورة وطنية بحيث تزداد فئات المتدربين وينتشر الخريجون في جميع المناطق اللبنانية وخاصة النائية منها. كما نرى ضرورة العمل على الاعتراف القانوني بمستويات المهن الاجتماعية (المرشد الاجتماعي، العامل مع الأطفال والعامل مع المعاقين إلخ).

- إن مشروع المطاعم المدرسية الذي تنوي مصلحة الإنعاش الاجتماعي المباشرة بتنفيذه بناء للاتفاق الذي عقد في أواخر عام ١٩٧٩ بين المصلحة ومنظمة الأغذية العالمية والذي سبق أن تحدثنا عنه في هذه الدراسة هو مشروع جدير بالدعم. إذ أن نجاحه سيعود بالمنفعة على تطوير مفهوم الخدمة الاجتماعية في لبنان، بحيث لا تقتصر على إيواء المحتاجين في مؤسسات اجتماعية داخلية. فالخدمة الاجتماعية من خلال هذا المشروع تعني في الواقع تحسين المستوى الغذائي لأطفال الطبقة الفقيرة والمحرومة وتخفيف هذه الحاجة لديها كما أنها ستشكل حافزاً للإقبال على العلم لدى أطفال هذه الطبقة التي يثقل كاهلها بالفعل متطلبات الغذاء والتعليم خاصة وأن معدل الإنجاب مرتفع بين عائلاتها.

ثانياً - في حقل الرعاية الاجتماعية

لا بد هنا من التفريق على صعيد الرعاية الاجتماعية بين الطفل الطبيعي والطفل المعاق. فالرعاية بالنسبة للطفل الطبيعي تعني مواجهة المشاكل الاجتماعية والعائلية التي تضغط على الطفل وتفسد المحيط الذي يتربى فيه وينمو. بينما تعني الرعاية بالنسبة للطفل المعاق مواجهة مشكلة الإعاقة الجسدية أو العقلية بحدذاتها ،وما يترتب على هذه الإعاقة من مشاكل اجتماعية تواجه هذا الطفل وعائلته. وهنا يمكننا حصر تطلعاتنا المستقبلية في الحقلين المشار إليهما أي الرعاية الاجتماعية للطفل الطبيعي والرعاية ا لاجتماعية للطفل المعاق.

أ - الرعاية الاجتماعية للطفل الطبيعي:

في هذا ا لمجال نرى ضرورة العمل على خطين متوازيين الأول يقضي بتحويل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحالية من ثكنات تضم مئات المسعفين إلى بيوت للأطفال يعيشون فيها أقرب ما يكون إلى الأسر الطبيعية بحيث يتلقون العلم في مدارس عادية جنباً إلى جنب مع بقية الأطفال الذين يعيشون ضمن أسرهم الطبيعية. على أن تكون هذه البيوت بمثابة مرحلة انتقالية يعمل المسؤولون خلالها على تسوية مشاكل الأسرة ليعود الطفل إليها ويعيش حياة طبيعية في جو صحي وسليم.

أما الخط الثاني فيقضي بإلغاء العمل بمبدأ إسعاف العائلة عن طريق

إسعاف أحد أولادها في مؤسسة اجتماعية على أن تعتمد بدلاً عن ذلك طريقة إسعاف العائلة كوحدة اجتماعية يجب المحافظة على تماسكها بالمساعدة على حل مشاكلها وإعادة تأهيلها أو ترميمها، إن صح التعبير، لتستأنف من ثم حياتها بشكل طبيعي. وهذه الطريقة ستقود حتماً في المدى البعيد إلى الاستغناء عن فكرة الأسر البديلة التي تطرح اليوم كحل متطور يقوم مقام المؤسسات والمياتم. إذ أن الطريقة الأصح للرعاية الاجتماعية كما نتصورها هي رعاية الولد في محيطه الطبيعي وضمن أسرته الأصلية وإن كان هذا يتطلب دون شك عناية أكبر وجهداً أكثر ومالاً أوفر.

إن هذا الحل الأخير هو ما يسمى، أو ما نسميه في مصلحة الإنعاش الاجتماعي، بالمساعدة الأسرية. وهذا ما بدأت تطبقه فعلاً مراكز الخدمات الشاملة التابعة لمصلحة الإنعاش الاجتماعي التي باشرت العمل وأخصها مركز الخدمات الشاملة في برج البراجنة. والخطة تقضي بتعميم هذا الأسلوب من المساعدة على مختلف مراكز الخدمات الشاملة حيث تقوم المساعدات الاجتماعيات في كل مركز بإحصاء ودراسة جميع الأسر المتواجدة ضمن المحيط الجغرافي للمركز. وعلى ضوء كل دراسة تتدخل المساعدة الاجتماعية لدى الأسرة التي تشير هذه الدراسة بأن التدخل ضروري ومفيد لحل مشاكلها ومساعدتها مادياً واجتماعياً على تخطي الصعوبات الفردية.

وهذا الأسلوب سيؤدي دون شك إلى التخفيف من حدة الضغوط الحاصل حالياً من أجل إدخال الأولاد والأطفال إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بحيث لن يدخل إلى هذه المؤسسات سوى الطفل الذي يشكل بقاؤه ضمن أسرته خطر عليه. وبهذه الطريقة سيكون لمركز الخدمات الشاملة في المستقبل مهمتان الأولى حصر العائلات التي يجب مساعدتها كوحدة بشكل يؤمن ترابط وتماسكها (المساعدات الأسرية).

والثانية حصر الحالات التي لا مفر من إدخال الأطفال المعنيين بها إلى المؤسسات الاجتماعية على أن تحدد فترة البقاء ضمن هذه المؤسسات.

مشروع تطوير الرعاية

ومن أجل تحقيق تطلعاتها وأهدافها المستقبلية هذه، سعت مصلحة الإنعاش الاجتماعي مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسف) من أجل إنشاء مشروع مشترك تعمل حالياً من خلاله لتطوير الرعاية الاجتماعية في لبنان.

وقد بوشر بتنفيذ هذا المشروع اعتباراً من تاريخ السابع من تموز ١٩٨٠ وهو تاريخ توقيع الاتفاق المشترك لمشروع تطوير الرعاية الاجتماعية. وإن كان التحضير لهذا المشروع قد بوشر به من قبل طرفي العقد قبل هذا التاريخ.

أما أهداف المشروع كما حددها الاتفاق فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- رسم استراتيجية وطنية شاملة لخدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال ضمن إطار الخدمات الأساسية (مراكز الخدمات الشاملة) بحيث تؤمن العناية والحماية للأطفال المحرومين من حياة عائلية طبيعية ضمن نطاق العائلة أو خارجها.

- إعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بحماية حقوق الطفل وسن تشريعات جديدة متعلقة بالرعاية البديلة وغيرها من أشكال خدمات رعاية الأطفال.

وضع مقاييس وشروط لتأمين الخدمات مع التنويه خصوصاً بشؤون الصحة والتغذية والتعليم والبرامج الأخرى المختلفة، مع تحديد شروط القبول في المؤسسات الرعائية بالإضافة إلى المستوى الفني للعاملين في حقل الرعاية الاجتماعية ومواصفات المباني والتجهيزات الأساسية للمؤسسة.

- دعم تأسيس المجلس الوطني للطفل.
- إقامة جهاز تنظيمي للتنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة

والهيئات الرسمية على الصعيدين المركزي واللامركزي لضمان المشاركة في التخطيط ولتأمين خدمات رعائية للأطفال.

- إيجاد فريق فني متخصص ودائم على الصعيد ا لمركزي لتزويد الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمعونة الفنيةوالمادية ،بحيث تستطيع وضع مخططاتها وتطوير برامجها وتأمين الإشراف الفعال على الخدمات ومراقبة نوعيتها ومستواها.

- توفير خدمات متكاملة لرعاية الأطفال بالاشتراك مع الجمعيات المحلية.

- تأمين عدد معين من الأطفال المسعفين في مؤسسات الرعاية ما أمكن عن طريق توفير خدمات متكاملة بديلة.

- اختيار بعض المؤسسات الاجتماعية القابلة للتطوير بغية تمكينها من التفاعل مع المجتمع المحلي وتوسيع نشاطات هذه المؤسسات بحيث تصل إلى أطفال المنطقة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة أطفال المؤسسات إلى أسرهم والتنسيق بين مختلف الخدمات الرعائية القائمة ضمن المنطقة الواحدة.

- العمل إلى الوصول إلى تنمية الخدمات الاجتماعية المتكاملة لرعاية الأطفال وذلك بإنشاء مراكز الرعاية المرحلية والتأهلية ومراكز الرعاية النهارية والمشاغل الانتاجية والحدائق العامة والمراكز الترفيهية والملاعب وصندوق قروض مدور.

وبالطبع فإن كل خطة تخضع للتعديل والتغيير وإعادة النظر خلال طرحها والتعامل معها ميدانياً. كما أن كل خطة يمكن أن ينبثق عنها بالتالي خطط وأفكار أخرى تغني جوانبها وتتكامل معها بحيث يكون تطوير العمل مستمراً ودائماً من خلال مسيرة العمل الاجتماعي الذي هو بطبيعته عمل متحرك مناقض لكل سكون أو جمود أو روتين.

٢ - الرعاية الاجتماعية للطفل المعاق

أ - أهم ما نطمح إليه في هذا المجال هو استصدار تشريع خاص في لبنان يتناول أوضاع المعاقين ويضمن حياتهم ويحصر بهم بعض المهن والأعمال فلا يجوز لغير المعاق أن يتعاطاها (مشاغل عمل محمية).

ب - دمج الخدمات الخاصة بالمعاقين جسدياً في المدارس العادية.

إن الدراسات النفسية والإنسانية الحديثة التي يقوم بها متخصصون في هذا المجال لا تحبذ مطلقاً التفريق بين الولد المعاق والولد الطبيعي أو العادي إلا عند ما تستوجب حالة الإعاقة وضع المعاق في مؤسسة خاصة بعد التثبت من أن المدارس أو المؤسسات العادية لا تلائم وضعه. ذلك أن بعض العاهات الجسدية البسيطة (كبتر اليد أو الرجل) لا تحول دون انتساب الولد إلى المدارس العادية ولا تمنعه من التحصيل العلمي، ولا يجب بالتالي أن تفرض عزله ولو جزئياً الأمر الذي يسبب له عقدة أو تشوهاً نفسياً أو فكرياً. لذلك نرى أنه من الضروري التنسيق مع وزارة التربية الوطنية لحل مشكلة هذه الفئة وتسهيل انتسابها للمدارس العادية على قدم المساواة مع غيرها باعتبار أصحابها أطفالاً وأولاداً طبيعيين.

٣ - دعم مشروع المركز النموذجي للمعاقين.

هذا المشروع الذي أنشأته مصلحة الإنعاش الاجتماعي وباشرت العمل فيه خلال عام ١٩٨٠ قد حددت أهدافه على الشكل التالي:

- إجراء مسح شامل للمعاقين في لبنان وتصنيفهم حسب الفئات (نوع الإعاقة - درجتها) دراسة كاملة لكل طفل معاق تشمل الفحوصات الطبية والنفسية والعقلية والنطقية إلخ...

- تنظيم برامج لمراقبة الأولاد الذين هم في وضع عقلي غير ثابت، واقتراح نمط الرعاية والتأهيل المناسبين للمعاق.

- تنظيم برامج تأهيلية للحالات التي تتوفر لها برامج خاصة في المؤسسات المتعاقدة مع المصلحة (صفوف تأهيلية للمعاقين تشمل النواحي الصحية والتربوية إلخ...).

- وضع وتنفيذ برنامج خاص لتدريب العاملين في مؤسسات المعاقين.

- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في حقل رعاية المعاقين من أجل تخريج متخصصين للعمل في هذا المجال. ويجري هذا التدريب بالتعاون مع مركز التدريب الاجتماعي في الحدث (المشروع المشترك بين مصلحة الإنعاش الاجتماعي ومنظمة اليونسف للأطفال).

ثالثاً - التركيز على الإعلام في تعريف الخدمات الاجتماعية المتوفرة في البلاد

أصبح الإعلام اليوم من أهم الوسائل المساعدة للعمل الاجتماعي. فالخدمة والمواطن لا يلتقيان بسهولة إلا إذا توفرت وسائل الإعلام الصحيحة والمباشرة. فالمواطن اللبناني إجمالاً كان ضعيف الثقة بكل ما تقوم به الهيئات الرسمية من أعمال وخدمات وقد ازدادت هذه الثقة ضعفاً في الظروف الصعبة التي تعانيها البلاد اليوم. لذلك فالتركيز على الإعلام أصبح ملحاً وضرورياً لتعريف المواطن بالخدمات التي توفرها له الدولة كحق من حقوقه المشروعة وليس كمنّة أو هبة تذكره بها صبحاً مساءً.

ويجب أن يكون الإعلام متناسباً مع حقيقة الخدمات المتوفرة بحيث لا يبدو وكأنه دعاية للأجهزة القائمة بحيث تزداد خيبة المواطن ونقمته فتكون النتائج معكوسة تماماً..

ومن الطبيعي ألا يقتصر الإعلام على التعريف بالخدمات فقط فالإعلام بمعناه الضمني هو إرشاد وتوجيه وتعريف بالحاجة أو المشكلة وتوجيه في طريقة مواجهتها وسبل حلها. لذلك فإدخال الإعلام والتوجيه والدراسات في كل مركز من مراكز الخدمات الشاملة هو بهدف الوصول إلى صاحب الحاجة بدل انتظاره وراء المكاتب لتقديم معاملته شأن من لا حول له ولا قوة.

وعندما نعطي عنصر الإعلام حقه في عملية الخدمة الاجتماعية نكون قد بدأنا نمسك بطرف الخيط الموصل إلى عقل المواطن وقلبه في آن معاً تسهيلاً وتسريعاً لعمل الأفراد والمجموعات في هذا المجال.

القسم الأول: نظريات علمية وتاريخية في الخدمة الاجتماعية

أولاً: أسس مبدئية للخدمة الاجتماعية ٩

ثانياً: تطور الخدمة الاجتماعية ومفهومها في العالم ١٤

ثالثاً: تطور الاوضاع الاجتماعية في لبنان ولمحة تاريخية عن نشوء الخدمة الاجتماعية فيه ١٨

رابعاً: بداية تدخل الدولة اللبنانية في الخدمة الاجتماعية ونشوء مصلحة الانعاش الاجتماعي ٢٦

القسم الثاني: واقع الخدمة الاجتماعية في لبنان عبر مصلحة الانعاش الاجتماعي

أولاً: الخدمات الرعائية: فئاتها واساليبها ٣٩

ثانياً: مشاريع الخدمات الاجتماعية المشتركة مع الجمعيات الخيرية، أنواعها، طرق تمويلها وادارتها ٦١

ثالثاً: المشاريع الاجتماعية المنبثقة عن المصلحة مباشرة: ٧٢

١ - المراكز الصحية الاجتماعية

٢ - المركز الصحي الاجتماعي النموذجي

٣ - مشاريع الخدمات الشاملة

٤ - مشروع التغذية

٥ - التدريب الاجتماعي للعنصر البشري

القسم الثالث: تطلعات مستقبلية نحو تطوير اداء الخدمة الاجتماعية في لبنان

أولاً: في حقل الخدمة الاجتماعية بشكل عام ١٣٣

ثانياً : في حقل الرعاية الاجتماعية ١٣٥
١ ـ الرعاية الاجتماعية للطفل الطبيعي
٢ ـ الرعاية الاجتماعية للطفل المعاق
ثالثاً : التركيز على الاعلام في تعريف الخدمات
الاجتماعية المتوفرة في البلاد ١٤١

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

هذا الكتاب

تتطور الخدمة الاجتماعية بمضمونها واهدافها وأساليبها، بتطور العصر وبالتغيير الذي يطرأ على البنية الاجتماعية نتيجة لتقدم الصناعة والتكنولوجيا في كل بلد.

أما البحث في هذا التطور وشرح خطوطه البيانية بعد رسمها وتوضيحها فأمر مهم جداً، لأنه يشير إلى مدى الاهتمام بتطوير المجتمع، وتخليصه من معوقات نموه كما يكشف بالتالي أوجه الضعف التي تنتاب مسيرته نحو التقدم والرخاء.

وهذه الدراسة التي نهديها للمهتمين بهذا الحقل، ما هي إلا محاولة متواضعة ضمن هذا الاطار تهدف فيما تهدف إليه، إلى الاطلاع على تاريخ الخدمة الاجتماعية في لبنان وتطور مفهومها وتشعب مواضيعها وأهدافها حتى العام ١٩٨٠،...

من المقدمة